

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب فی سبب عالم

۱۰۰

میتو جیسا

aus der Luft

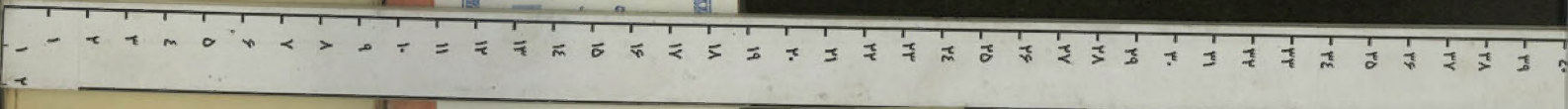


جمهوری اسلامی ایران



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	محرک عالم
مؤلف	
شماره قفسه	

نام



۵۱

بسم الله الرحمن الرحيم
 سرزاد صادق نورمحمدی
 همدان نزل جود
 ۴۴۳۱



۱۶۱۲۹

۲۰۷۲۹۴



کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 همدان



والأطالة مشير إلى بعض المواضع التي ما فيه من الأضلال
 مساعية في تبيينه وتوضيحه بما يقتضيه الحال سالكا
 طريق الحق والاصناف ما يلاعن الجور والأغصان
 فاراد جمعها وتنظيمها حفظا عن فوات البعض بالأ
 فتشاور وعدم تركها فاتها كانت مفيدة للمناظرين
 ومفيدة للطلالين والله هو الموفق والمعين **قولنا** ولا
 شك أن العالم أشرف **قوله** لا يخفى أن هذه المفارقة
 في مرته الدعوى بل عين المدعى فلا يترك في هذا البيان
 إلا مؤنة ثم يعبر للدعوى إلى المدعى نعم لو كانت المفارقة
 السابقة ظاهرة يمكن جعلها منتهية على هذه من قبل **تنظر**
قوله فالعلم أشرف **قوله** تلك المفارقة على تقدير
 تسامحها إنما يدل على أن الموجود الناقص الحاسر القائل
 القائل أشرف من الموصوف بالصفات المذكورة بل
 العلم وهذا إنما يقتضي أن العلم أشرف من الجمل ولا يقتضي
 كونه أشرف من العقل والحس والنور والموجود بما ذكره صاحب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله
 اجمعين **يقول** فيقول العبد العزيز في بحر العصفان المشرق
 بالانساب إلى ثمة سبدي شباب اهل الجنة المحير
 المدعو بخلقة سلطان عفي عنه الرحيم الرحمن إلى كل كنف
 حين مطالعة كتاب معالم الدين من مصنفات شيخنا
 الكامل الصالح المدقق المحقق الحسن ابن شيخ التمسيد
 الجيد الثاني العلامة ركن الإسلام والمسلمين ونبوة
 الملة والدين العاقل احسن الله اليها باحسانه المحلى
 بعض المحاضرات عليه فاصداً نوصيه مقاصد وتكثير
 فرائد بعد الوجع والطاقة بخندا عن الأبطال

والأطالة

هو ظاهر فان كان مراده ان العالم من حيث العلم اشرف
من جميع المخلوقات كما يظهر من كلامه عن ثبوت العلم
اشرف عن الجميع فلا يتم بل انما يتم كونه اشرف من الجمل ولا شك
في ذلك فالاولى الاكفاء بهذا الدعوى وبما هما فاعلم
قوله فصل واما الكتاب الكريم **قوله** لا يخفى ان ذكر الفصل
هنا غير مناسب بل المناسب واما الجهة العقلية فمن
الكتاب فكأنه ممنوع فلم النافع وكذا بعض الفصول
الالهية **قوله** في رواية عبد الله ميمون العليج ان الانبياء
لم يورثوا دنيا ولا دنيا ولكن ورثوا العلم **قوله** لعلم
المراد انهم لم يحفظوا علم سبق منهم شيئا بعد الموت
بل يصرفونها في جوتهم في مصارفها لا ان يورثوا
شيئا بعد الموت لم يكن **قوله** انما كان في الجمهور ونقول ان
حدثنا واما الفلك فاعطاء رسول الله ص فاطمة في جوت
وليحيى بعد موته فصار مركزا لكان لها انهم بطريق الميراث
ولها ادعت في الاعطاء اولا عما هو الواقع في الميراث

مقارن

فاما على سبيل التسليم والنزول ثم لا يخفى ان ما ذكرناه
ان عدم بقاء شي من بعد الموت حتى يصير ميراثا المراد مثل
الدين والدنيا وما في حقه خاصة لا مثل الاثواب
والالات ما نقله في بعض بعد رسول ص ميراثا لاهل البيت
قوله في رواية الجعفي الفاضل عن الحكماء بحمل ان يكون
المراد الذي يقبل كلام الحكماء وحكامهم وهو اعظم
او الله فيفعل بهما ثم صفات الحكماء اي يؤثر
احوال الحكماء في احوال فاحوال الحكماء بمنزلة الفاعل
وهو بمنزلة الفاعل **قوله** لا نأخذ شوبه ظاهرة اثر لا
تثبت شوبه اعطاه في السؤال كما يفعل اصل الاصل
والا برام في التثبت باذبال الناس وحمل ان يكون المراد
انهم ما يخذل وجوده في شوبه وروايت في النظر الى ما ارد
حالة الدنيا في بل ينبغي ان يكون المنظور علمه وكالانه
قوله ومن ثم جعل الله قوايا المطيعات من لسان النبي ص
او كاي انهم لما كانت عالمان بالاحكام الشرعية

من حيث معاشرته من به من واخصا صحت بعضه كان
 فعل الواجبات وترك المحرمات عليها واجب ولو كلفنا
 جعل ثوابين وعقابين اضعف ما للغير من فان الثواب
 والعقاب يتضاعف بنا كذا الوجوب والحرمه **قال** ما
 العلم مفروض في العمل **اقول** المراد ان بقاء العلم ومثاله
 مفروض في العمل ومشروط بدخول العمل عليه او على غيره
 كما سنبين ذلك واما اشتراط العمل بالعلم فظن من علم لا انه
 لو لم يعمل لم يبق عليه عكسه الا اشتراط الاصل ومن عمل
 عملا صحيحا علم ان ذلك العلم لا يتحقق **العمل** **قال** ذلك
 موعظه عن الغلو **اقول** انما لما فلا يها في ما سبق
 في رواية ابن قيس عن امير المؤمنين **قال** انما لنا من ذلك
 رجل واحد عبد الله فاجاب وسحاب وقيل الى اخر الحديث
 فانه يدل على انه ربما كانت موعظه من لم يعمل مؤثره فلعل
 ذلك بطريق الدين **اقول** جعل ذلك على صورة جعل النعم
 حال المنكر خلاف هذا فان ذلك الموعظه مخصوصه بصور

علم السامع حال الواعظ **قال** لا يترابوا تشكروا ابتداء
 خطاب **اقول** لعل المراد انه يكونوا على اليقين في اعتقاد انكم
 ولا تترابوا اي لا تجوزوا خلاصا اصلا وان كان يجوز ان يترابوا
 فان هذا يؤيد الى الثاني ويؤيد على التدريج حتى يثبت
 لنا في الحق واليقين في نظركم ففكر **قال** الاضافه لما كان
 الاضافه وسيله الى حصول العلم وفعلها انه فذكر في
 جوابها السؤال عن حقيقة العلم عونا ومبالغة في تشييد
 بروكنا ما بعد **قال** لما ثبت ان كمال العلم بالعلم لا يخفى ان
 المراد مما ثبت من كمال العلم بالعلم ان كان علم يتبعه عمل فكان
 يرتب ذلك العمل عليه لان جميع العلوم كمالها بالعلم حتى
 العلوم الغير الالهيه وهو فلا يثبت شرف الفقه عليها
 ثم العلوم الذي يتبعها عمل فاما ثبت مما سبق ان كمالها
 يرتب ذلك العمل عليها ونقصها بعدم ترتبها عليها سواء
 كانت الاعمال الثابتة كثره او قليله فانها فاعلمنا للسؤال
 دعوى كثر الفقه اقوى في ترتب الاعمال الثابتة عليه

من غيره سواء كانت قليلة او كثيرة والقاعدة ان هذا
 المقام فيكون المراد بقوله انه يعرف امره فيمثل ونحوه
 فيجيب انه يعرف امره والله في ذلك لا يفرق بين ما على العمل
 والا مثال وكان معرفة نواهيها اذا العاقل بعد ذلك
 يعلم ان مخالفة ذلك هو جبا العذاب الالهي والوصول
 الى المحيم ولا يتركها العاقل بخلاف مخالفة سائر العلل
 تحت الطلب فان غاية علم العمل في ذلك لا يحسن القائل
 المتيقن به المحسنة وان هذا من ذلك **قوله** ولا يفرق
 القائل انه معطوف على قوله لان مدخلية ولا يخفى انه
 دليل على الملازمة المذكورة وهذا لا يصح دليل عليها
 بل هو دليل براسه على الدعوى هو معطوف على ما ليس
 في العبارة والمراد في الامر به سهل **قوله** وتعليق
 المعينة **قوله** يحتمل كون المراد جعل المعينة مقدر ^{تعليلها}
 بليق بما لا يجب لا يكون منها اخطا وتقرير فيكون منوعا
 معطوفا على الصبر ويحتمل ان يكون المراد نصيب المعينة

فمن

وقلتها فيكون محجورا معطوفا على الثابتة **قوله** اما يقع
 من الجاهل **قوله** اي احدم تميز النفع ونظره عن الضرر
 او لعدم علمه بغير الاضرار وحين النفع **قوله** والحاج
قوله لا حاجة الى الاضرار بحجب دفع او دفع ضرر عن
 نفسه كالانسان الحاج الى الاضرار بالحيوانات وقيلها
 لطلب لذات الاكل ودفع ضرر الجوع واما لما كان كان
 عالما بكونه ضررا وان الاضرار فيجب **قوله** علامان يكون
 عائدا الى العبد **قوله** فيه نظر انه عدم عود دفع اليه كما
 لا يستلزم عوده الى العبد نفسه يجوز عود النفع الى
 الانسان من المحلوفات او عود دفع لبعضه الى بعض من دون
 عود النفع الى احد نفسه فلا يتم ما هو بصدده **قوله** لا يترك
 مبدوء لكل طالب لا يخفى ان هذا لا يلزم ما ذكرنا ولا
 من ان الغرض من خلق العبد اصال هذا النفع اليه اذ على
 هذا ربما لا يعمل العمل الذي هو شرط الاستحقاق
 فلا يحصل اليه النفع بل بقوله في الكفار الذين علم الله تعالى

انهم لا يؤمنون انه لا ينفعهم كون هذا النفع عرضاً لهم
في طغيانهم نعم يمكن ان يقال ان العرض اعطاء الله العبد على
تحصيل المواهب الاخرية وهذا يحصل بالنسبة الى
الكل لكن في الاجناس الى هذا وحده مما هو بعيد
من بيان الاجناس الى الفقه فاعلم **قوله** فكانت الحاجة
ماسة اليه اه **اقول** ان كان مقصوده ان الحاجة
ماسة لتحصيل هذا من حيث انه عرض لله تعالى فلا يتم الا
ان يبين انه لا بد للعبد من تحصيل ما هو عرض لله ثم من
خلقه وهو صيرته ولا يبين بالمقدورات المذكورة
ان كان مقصوده ان الحاجة ماسة اليه لتحصيل هذا
النفع من حيث انه نفع عظيم ونفسه تكون هذا عرضاً
لله تعالى فخلق الناس لاجابة اليه في بيان الاجناس
الى الفقه بل يكفي ان يقال ان المنافع الاخرية لا تصل
الى العبدان فاعلم ان هذا العمل في هذا الدار المشبوه
بكيفية العمل لا جوار الله تعالى فانه ليس للانسان الا

وعبر ذلك مما يدل على ان جزا الاخرة موهوب بالعمل
والاشارة وان جزا ذلك يدون العمل لكن **قوله**
انه لا يقع سواء كان هذا النفع عرضاً لله نعم او لا وكان
مقصود المص من توسط طغيان عرض الله نعم اثبات
ان العبد يكون له نفع اخر حتى يحكم عليه بنوفقه
على الفقه لان كون ذلك عرضاً له تعالى لدخوله في ذلك
ولا يخفى ان نوصفا الثواب والعقاب على الاعمال
صاد من جملة ضروريات الدين فيستغنى عن ارتكاب هذا
الاثبات فاعلم **قوله** اما فصل في تعريف الفقه
اصول الفقه كما في المختصر غيره لان المقصود بالذ
في هذا الكتاب علم الفقه واتخاذ الاصول من باب التيسار
فلا تفعل **قوله** هو العلم بالاحكام الشرعية اه اي **النص**
الماخوذة من الشريعة ولعل المراد ما ينبغي اخذها من
الشرع ليعمل بها واذا استعمل بالاثبات بعضها العقل
والمراد بالقرينة ما يتعلق بكيفية العمل بلا واسطة و

عملية أتم وفقاً لها الأصولية أي الاعتقادات
 التي لا تتعلق بكيفية العمل بل بالوسيلة وإن كان لها
 تعلق بالعمل فإما **قول** كالعقلية المحضة فتدبر لا
 الشرعية أتم فيها مدخل للعقل **قول** علو الله وعظمته
 والآباء جعل القرضا عن قوله عن أدائها صفة للعلم
 ولم يجعله صفة للأحكام ولا يخرج علم من ذكر لأنه
 يصدق على علومهم إنما علم بالأحكام الخاص من أدائها
 بالنسبة إلى غيرهم وإنه يكن علمهم حاصل عن الأدلة
 كذا لو جعل متعلقاً بالشرعية فتدبر **قول** يعلم بالضرورة
أقول هذه العبارة وما قبلها بناسب مذهب السوفية
 القائلين باختلاف الأحكام بالنسبة إلى المتعلقين
 بحسب اختلاف الظنون كما سبق ذكره المتأخرون وأما على القول
 المذكور في آخر الفصل والناسب للمذهب المخطئة
 على ما نرى المص ووجه الخط على وضعه أن قوله علم أن
 ما أتى به الحق فهو مطلقاً أنه حكم الله في حقه فظن

أن ذلك الحكم المعين حكم الله في حقه وإن كان يحياها
 به قطعاً والتوجيه بأن مراده بالعلم ما يتم الظن كما سبق
 في توجيه الحد بأه لفظ الصيغة هيئاته يمكن أن يقال
 المراد العلم **قول** العمل بالحكم لا بنفس الحكم أو المراد
 بالحكم المحض **قول** العلم بالعلم والعلوم يكونه هو العلم
 حكم الله تعالى **قول** العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ولم ينفك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 فيها فإما **قول** لدخول العقل **أقول** أي علم العقل لأن
 الكلام في حلا لعمدة لا العقلية **قول** مع أنه ليس بعبارة
 في الاصطلاح هذا وإنه مما قاله شارح المختصر وغيره
 من أنه ليس بعبارة إجماعاً إذ دعوى الإجماع في ذلك
 مع وجود الغائل بالتحريم في الإجماع مشكل بخلاف
 الاصطلاح فإن الاصطلاحات مختلفة **قول** إذ لا يتصور
 على هذا **أقول** إذا رآب هذا القول بغيره من الأدلة
 العلم ببعض الأحكام لا يعلم بالأحكام بكل المراتب والأدلة

ان المراد بالادلة التعريفية الامارات المفيدة للنظر
 لا ما يقيد القطع بمجوز تجوز اخر با وجود معارض فيها
 لا يحيط بمن الادلة على تقدير عدم الاحاطة بالكل فلا
 يحصل العلم ولا الظن المتدبر على نعيم بل هو الاما
 بالكل والاحاطة بكل الادلة لا يكون حاصل الا
 في الكل هذا نظر الجواب على وجه يناسب مدان المع
 المشهور في فهمه على ما قرئ السبيل الشريفه وغيره
 ان المراد بالادلة الامارات المفيدة للنظر والمراد بالعلم
 القطع والعلم القطعي يحكم من الاحكام لا يحصل من الامارات
 المفيدة للنظر لا الجهد في الكل للاجماع على كون ما
 اليه ظنه هو حكم الله في شأنه وعلى وجوب العمل بظنه
 بخلاف الظن لا الاجماع في شأنه فلا يحصل له القطع
 العمل بها استنبط من دليل بعض المسائل وهذا انما يتنا
 مذهب المصوية على ما نزع المصنف جعلوا احكام الله
 تابعة لظن الجهد ولا يستقيم على مذهب المخطئة الا

بان المراد بالاحكام الاحكام الظاهرية او المراد
 وجوب العمل بها والمصنف لم يلفظ الى هذه التكلفات و
 لا ينفي بها كما يشير اليه مع ان المصنف حمل العلم في الحد
 على ما بهم الظن ومناط الجواب المشهور حمله على القطع
قوله تضعف طاعة الله **قوله** حيث نصار مذهب المخطئة اذ
 على هذا المذهب انما يعلم قطعا وجوب العمل بما ادى اليه
 الظن لا انه هو حكم الله قطعا كيف وحكم الله واحد في
 الواقع على هذا المذهب مع اختلاف الظنون وجوب
 عمل كل بما ادى اليه ظنه فحكم الله على هذا المذهب قطعا
 نعم وجوب العمل به قطعي ولا يتبع ان ظنية الطريق لا يتنا
 فطبيعة الحكم الا ان يقال المراد بالحكم هو الحكم الظاهري
 او المراد وجوب العمل بالاحكام ولا ينفي التكلف فيها
 ولهذا يلفظ المصنف اليها واما على مذهب المصوية فلا
 اذ عندهم يكون حكم الله تابعاً لظن الجهد وكل ما ادى اليه
 ظنه فهو حكم الله في شأنه قطعا فطبيعة الطريق لا يتنا

فظنية المحك لا يحق أن هذا أيضا متى لم يكن مسئلة
 التصويب ظنية عنهم أما لو كانت ظنية نصير الحكم
 اليهم ظنيا من حيث ظنية مبناه فاما **قولهم** مناس من غيره
 لعل مراده غيره من العلوم المحضة التي سبكر لا كل ما فيها
 من العلوم لا انفارادية الهندسة والطب كغير العلوم
 وهو كخص الناظر بالاعتبار الثالث ليسقيم بالهندسة
 الى كل المحضة والآخرون مناخر عن البعض ببعض اعتبار
 اخرى بغير اذ لا مانع للجمع فاما **قوله** وتنتهي تلك الامور
اقول اي من حيث كونها وعروضها لغيره حتى يكون ضابا
 لانفس تلك الامور فانها محمولة على مسائل التوفيق
قوله اللفظ والمعنى ان هذا لا يحق انه يظهر من صحيح
 منه الالفاظ الكلية المراد منه وكذا الالفاظ الجزئية المراد
 وكذا الالفاظ المشتركة الموضوعية لا يدخل شي منها الا
 بعد اعتبار الجنبات وارتكاب التكلفات التي لا يليق
 بالحدود والتقسيمات والاول جعل التقسيم بالكلية

نفسها

نفسها بمراسه شاملا للفظ والمكتز وجعل التقسيم
 باللفظ والمكتز تقسيما اخر **قوله** من وضع واحد فلهذا
 ان المقص من دلالة ان المراد بالوضع الواحد ما لا ينظر
 الى الوضع الاول فكان كل وضع ابتدائيا فلا ينافيه
 المشترك ما وضع باوضاع منفردة انتهى **قوله** فكان
 مراده على هذا بالوضع الواحد الوضع المنفرد المستقل في
 تحصيل معنى من المعاني بحيث لا يكون للوضع لاحدا المعاني
 ودخل في الوضع للاخر من حيث لا يحلقة المناسبة بينهما فبعد
 انه لا بد لكل معنى من المعاني من وضع منفرد به في **الخصصة**
 والحجج من ان هذا المعنى يستقل الوضع لتحصيله فخرج
 المنفرد على الشهور ايضا **الكتبة** في دلالة هذا اللفظ على
 هذا المراد خفاء وفي جواز استعمال مثله في الحدود فاما
 ثم لا يحق انه لما كان المعنى المشترك لعدة الوضع لا يخرج
 لعدة الموضوع له فخرج منه مثل لفظة هذا ما وضع **قوله**
 العام الواحد لبيان خاصته منفردة كما هو الصحيح فيها

رة انا لها لكن يندش بانه على هذا وان خرج من الشريك
 لكن لا يدخل في شئ من اقسام منعه المعنى الذي ذكره مع
 من معناه المعنى هذا المذهب قطعاً فلم من مهران تليق
 به اه اول لعل المراد بطلب الاستعمال ان يترك وهو لحق
 الاول معنى انه لا يستعمل فيه بل في القرينة بالنسبة في
 اهل الاستعمال الاخر صرح بذلك لعلامة المقاراة
 في شرح الرسالة وهو ان لم يرد تعليم القلية في الجواز علم
 صبر و ترك سواء اشترطه او لا يدخل الجواز المشهور في
 هذا الجواز لا اشكال في ان كان قلب وكان اه اول اقل من كانه
 انه لا وضع في المعنى المنقول اليه والمتمثل كانه الجواز وجب
 جعل الثلثة من اقسام ما يخص الوضع ما حد العان فالفرق
 بينهما وبين الجواز باعتبار عدم القلية في الجواز واعتبار القلية
 بينهما والفرق بينهما اعتبار المناسبة في المنقول وذا المثل
 مع اشراك الثلثة في عدم الوضع المخصص وفيه تامل في الق
 من كلام الاكثر كتاب المحضر والسيد الشريف والمحقق الاول

في قوله اه اول لعل المراد بطلب الاستعمال ان يترك وهو لحق
 في قوله اه اول لعل المراد بطلب الاستعمال ان يترك وهو لحق
 في قوله اه اول لعل المراد بطلب الاستعمال ان يترك وهو لحق
 في قوله اه اول لعل المراد بطلب الاستعمال ان يترك وهو لحق

و

وفهم كون معنى المنقول اليه والمعمل من المعاني الحقيقية
 لها القسط بل جعل الاكثر الممثل من اقسام المشترك بل حوز واكثر
 المنقول اليه منه ومن لم يجوز ذلك في المنقول فرق اجناً
 ملاحظة المناسبة في المنقول واعتبار عدمها في الشريك
 مع اشراكهما في الوضع الحقيقي فالعقل الفصلا ان الفرق
 بين المنقول والجواز على المشهور الشهرة في المنقول وف
 الجواز واشكال الجواز للمشهور فقال اللهم الا ان الفرق ان الله
بصير حقيقه عرفه ثم قال والحق في الفرق ان ملاحظة
العلامه في المنقول انما يعتبر بين المنقول في الجواز يعتبر
بين الاستعمال انهم ما مل المنقول ان الفرق ان الفرق ان الفرق
ذلك بل يعتبر في المنقول هو المعنى الاول وتركه بالنفسه
لله اهل الاستعمال الاخر مجهز انه لا يستعمل في المعنى الا
بل في القرينه في اصطلاحهم وذلك بوضعهم للمعنى المعنى
البر تحقيقا او في ما حد الوضع الخصيصة من قوله الاستعمال
النابع المعنى فواضح ان اراد هذا المعنى النازله منزله

التصریح بالوضع الثاني بخلاف الاول فانه ليس فيه شيء من
 ذلك **قوله** هو موضع الشارع ونعني به انما هو اشارة الى
 المعاني حيث يدل عليها خبره فانه يكون حقا في شرعية فيها
اقول اي سواء كان ذلك الوضع المناسب فيكون مفقودا
 في اكثر المحالين الشرعية ام لا المناسبة فيكون موضوعات
 مبتداه على ما صرح بها شارح المحضر وغيره ولا يخفى
 ان هذا الكلام من المعنى وغيره يدل على ان المفعول لا الشرع
 على تقدير وقوعها يكون منها وضع من الشارع بالنسبة
 الى المعاني الشرعية المفعول اليها وهذا بما في ما يشترط
 كلامه في المسئلة السابقة ان في المفعول اخضع الوضع
 باحد المعاني اللهم الا ان يراه اختصاص الوضع اللغوي
 باحد المعاني وحيث يكون الخبر في الشرع فعلق الوضع اللغوي
 والظاهر لم يقل به احد قال العلامة في النهاية ان وضع
 المعين وضعاً او لا سواء كان الزمان واحداً او متعدداً
 كان لوضع واحد اكثر هو المشترك انتهى وكرره بالوضع

او لعدم المناسبة بين المعين على ما يظهر من سابق الكلام
قوله او بواسطة عليه هذه الالفاظ في المطالب المذكورة
اقول لا يخفى ان ههنا احتمالان الاول وهو كون الالفاظ
 باقية في المعاني اللغوية والزيادة شروط لوقوعها
 عبادات معتبرة مقبولة شرعاً والشرط خارج عن الشرع
 فلا يقل بطلان سبب احراز الاحتمال الى ما مضى او يكره
 المبالغة من المحالين ويشترطه بعض اهل الله والتمسك
 اخباره للذهب الثاني وهو كونها جازان لغوية وانه
 لم يذهب الى الاحتمال الثالث احد **قوله** واورده عليه
 انه لا يلزم من استعمال المعاني غير معانيها ان يكون حقا في
 شرعية **اقول** لا يخفى ان المسند لا يجعل مجرد استعمالها
 في غير معانيها بل لا على كونها حقا في شرعية بل ادعى
 سبقه المطالب الى التمسك عند الاطلاق وبعد ذلك لا يبقى
 لهذا الامر وجه ثم يوجه منع هذه الدعوى بالنسبة
 الى استعمال الشارع وهو ما يذكره المتكفي في ذيل البحث

وأرجاع هذا الإبراء إلى ما يذكره المتن بأن المراد
 أنه لا يلزم من استعمال الشريعة لها والشارع فقيل
 عند إطلاقها أن يكون حيا بوجوبه وضعها الشارع
 لهذه المعاني يجوز كونها عازلة في استعمال الشريعة
 فتكلف بعيد عن العبارة فاقبل **قوله** لهما في الخطاب
 بما جاز **قوله** أي لهما الشارع غير المعاني اللغوية
 الخطابين بل هنا نظر لا تأمل فكون بالعل بالخطا المرادة
 من تلك الألفاظ وكون هذا اللفظ شرط التكليف إنما
 يقتضي نعيم تلك الخطا وقد حصل ذلك بالبيان في قوله
 على ما يشهد به القاصرون لا يقتضي نعيم تلك الألفاظ
 متغول في تلك الخطا أو موضوع لها في عرف الشارع
 ثم لا يخفى أن هذا الدليل لو لم يلبس على بقائه في المعاني
 اللغوية أو نعيم النقل كما يلزم في المعاني المحضية بل
 في تلك الحازية إذا كانت مرادة للشارع لا فرق بينهما
قوله كلام الناس إنما هو في الألفاظ المجردة عن القرينة

ط

كإمرة تحقيق نية الخلاف عنه تحريم كل المراج فإداهم
 بالنعيم النعيم فيها ولا شك أنه لا يحصل النعيم فيها إلا
 النوع وبغيره مع حصول التكليف فيها أيضا حاصل بله
 أنه لو كان مراد الشارع من تلك الألفاظ هذه المعاني من
 جناته وضعها لها في الألفاظ المجردة عن القرينة
 لهما طعن في هذا التكليف تام ولم يحصل نعيمه في
 تلك الألفاظ المجردة عن القرينة ولا ما وقع الخلاف في
 وضع كإمرة في تحقيق نية الخلاف وهذا ظاهر سقوط
 ما ذكره بقرينة لا يخفى أن هذا لو تراءى أن تكون الألفاظ المجردة
 عن القرينة باقية على المعاني اللغوية فإيه مراد الشارع
 المسلك وهو لا يقتضي كون الألفاظ التي مع القرينة باقية
 على المعاني اللغوية وعدم كونها عازلة كما توهم هذا القائل
 قطع مذهبنا في حصول النعيم في جميع الألفاظ أما في
 الألفاظ المستعملة جازا بغيره في الخطا الشرعية فالفرق
 وأما في المجردة عن القرينة المستعملة بغيره في الخطا اللغوية

فخرها عن القرآن الصارفة عن حقايقها اللغوية ثم
قول لا موضع اختلاف جهة القول فيه فامل ان قد حصل
 التوازن بالنسبة الى طائفة دون اخرى قول والثانية
 لا يبعد الحكم فخرها ان نفهم كون هذا المعنى مراداً كاف
 في التكليف وهذا ليس بمسئلة اصولية حتى لا يذهبها
 من العلم بناء على اعتبار القطع في الاصول والمسئلة
 الاصولية التي هي ان هذه الاداة بطريق الوضع وعرف
 الجارح لاجابة اللفظية للتكليف فالاول ان يقال
 ان الثانية اي الاحاد انما لم يوجد ذلك في الالفاظ المحررة
 عن القرينة التي لم تنقل في بيانها حتى لا يفتقر في ثمر التلا
قول باعتبار الرد بدين القرآن ان لا ين كلام المسئلة في
 الالفاظ المحررة عن القرآن كما ذكرت ولا يوجب انه لم يحصل
 فيها النفع للثأ الشرعية بالقرينة بالقرآن وعبره لانما
 المراد انه يتجافى بالرد بدل الكبرية الالفاظ المستعملة في
 الثأ الشرعية انما فانها مبنية على ما حصل عليها الالفاظ

الرد

مرادة عن القرآن اي وما كان هذا الكلام في مقابل الدليل
 كان الاحتمال كما جاز فيه فلا يضره الاستبعاد والمناقشات
 التي وردت لها ان القرينة قول مجازات لغوية في المعنى
 هذا الجواب المذكورة في شرح المختصر وغيره من كتب الاصول
 بدون لفظ في المعنى اللغوي وقد داه المعنى والعلة
 منه والقد يدرك في تلك المعاني الشرعية كما هو المفهوم من
 عبارات القوم ان ليس الكلام في هذه الالفاظ حال
 استعمال الشارع لها في المعاني اللغوية بل الكلام فيها حال
 الاستعمال للشرعية انما ليس شرعية فكونها على
 لغوية في المعاني اللغوية لا دخل له في ذلك بل لا يصح
 في نفسه ان يستعمل الشارع لها في المعاني اللغوية لا
 يصير مجازات لغوية بل مجازات شرعية مستعملة في الثأ
 اللغوية لمنااسبة المعاني الشرعية فهي مجازات اهل الشرع
 كقولهم الان ين المراد بالمجازات اللغوية المجازات المستعملة
 في الثأ اللغوية وان كانت المجازات شرعية وهو خلاف

في المعنى اللغوي

الأصطلاح مع أنه غير واضح كاعرف هذا لا يجوز
 المفهوم من عبارات القوم أنهم معجوا كونها عربية بآحاد
 كونها مجازات لغوية في المعاني الشرعية وأن كانت
 شرعية فيما كانت عربية أو كلام المصنف في كلامه اضطر
 إليه والمحق أن يشبها بما لا يمتنع في محل النزاع كاعرف
 وسنعرف قول فإن المجازات الحادثة عربية أه هذا الكلام
 يشترط ذكرنا من فصيح العربية باعتبار كونها مجازات في
 المعاني الشرعية لغير العربية استعمال اللفظ الموضوع
 في لغتهم لغوي في معناه لعلامة بينهما وبره عليه أن الأ
 ستعمال في تلك المعاني الشرعية إنما هو بالوضع الشرعي
 لأن سبب الوضع اللغوي أن كانت موضوعه في اللغة
 لمجرد استعمال في آخر المناسبة لما وضع له في اللغة
 والمجازات الحادثة التي كانت عربية من قبل التاء فليست
 ما عرفت أقول ويمكن أن يكون في بعض كونها عربية أنه
 يكفي في ذلك ملاحظة المعنى اللغوي والمناسبة له حين

النقل

النقل إلى المعنى الشرعي وإن لم يكن ملحوظا حال الاستعمال
 ولا يصح بعد ذلك وجوب تعديل المفسرين أي كون هذه
 الألفاظ غير عربية وكون القرآن عربيا بأرجاع الضمير إلى
 القرآن لا إلى السورة أنه يكفي لكون القرآن عربيا كون فظه
 عربيا وإن كان بعض الألفاظ غير عربية أو يكفي كون أكثر
 الألفاظ عربيا قوله والتحقيق أن ابن الأرباب لا يجوز في
 هذا الكلام لكن ينبغي التامل في أن الاستعمال لأن اللسان
 في كلام أهل البيت هل يحكم الاستعمال في كلام النبي
 حتى يحمل على القرينة بدون العربية بناء على هذا التخصيص
 إذا لم يحسم الاستعمال في كلام النبوة حتى يحمل على
 الشرعية كما ذكر أنه لا نزاع فيه في كلامهم والأقرب أن
 إذا التبعوا الواقع في عصر النبوة على لسانهم حامل إليه
 بالنية اليهم عليهم السلام أو عصرهم وأدبهم المناظر
 من عصر الصحابة والتابعين بعد تنوع الكتب والنصائح
 والقرآن أن استعمالها لأنها ليست مثل استعمال الألفاظ

على نسخ

بجهدنا منا قلوبنا الآلة استعمالها في المعاني التي
 أي في المعاني الشرعية من الأفعال المخصوصة ومنها قولهم
 فلا يبقى لما توفى بالآلة معناه أي حتى يبدى في القرينة
 وبدون ذلك لا يثبت المعنى أو الحمل على المعاني الشرعية
 في الألفاظ المجردة عن الفرائض على ما عرف في تحقيق ثمره
 اختلاف وانما أصل ما بعد ضعف ظهور المحققين من جهة
 في الألفاظ المعلوم استعمالها في المعاني الشرعية أن ذلك
 بطريق الوضوح أو الجواز مع القرينة فلا يظهر منها حال الألفاظ
 المجردة عن الفرائض ولما كانت تلك الألفاظ المجردة عن
 الفرائض كانت تلك الألفاظ المجردة عن الفرائض مستعملة
 في الكلام العربي فلفظها استعمالها في معانيها المخصوصة
 في تلك اللغة ما لم يصرف عنها ما روي قوله إذا كان الجمع
 بين ما يستعمل فيه من المعاني قوله أي يمكن جعلها في الأدب
 عند الإطلاق واحد لأن كلاً منهما من كلاً لغير العطف بعض
 والجوهر للسواد واللباخر في قولنا الفرع من صنات النساء

والجوهر من عوارض الجسم بخلاف صفة الفعل للجوهر
 والتمديد فأنه لا يمكن إرادتها معاً في إطلاق واحد قوله
 بناءً على الوحدة منه أي كون مراد الحكم واحداً بصفته وإن
 لم يعلم الخطاب خصوصية ذلك في القرينة لا واحداً لانتفاء
 عند المتكلم انفعال ما هو مذهب صاحب الفناج في الشك
 عند تجرئة عن الفرائض وبوجهه الفاضل الشيرازي
 فأنه خلاف اختيار المصنف ولا أكثر ولا مفهوم أحدهما كان
 شارح الشرح وأعرض بأنه لا يكون مشتركاً مع قوله لا
قوله لكن مع هذا الوجه لا ينبغي أن يدخل هذا الوجه في
 الموضوع له ثم بل الظاهر خلافه وأن الوجه واحد
 عوارض الاستعمال لا جزء المستعمل فيه بآثار الظاهر أن
 الواضع إنما هو وضعه لكل من المعاني لا بشرط الوحدة
 ولا عدمها فتم تبيينه بآثاره في واحدنا وقد يستعمل
 في أكثر والموضوع له المستعمل فيه هو ذات المعنى في أكثر
 على ما ختمه شارح المختصر لكن يبقى الكلام في أن أو

وان لم يكن داخل في السمع فيه لكتبا عالبة في الاستعمال
 بحيث يبادر عن الاستعمال للأفراد والكتان هذا كما
 فيما هو غير الخلاف من الاستعمال وان كانت صبره
 بغير ذلك مجازا في المتعددة على ما قل **فقال** فكان ذلك
 بطريق المحضفة طريق لا حاجة الى هذه المقدمة او يكفي
 ان يكون الفرض من ان يسمع في هذا وحده وفي هذا
 سواء كان الاستعمال بطريق المحضفة او المجاز واللفظ
 ان هذه المقدمة تحتاج اليها اذ فرض كونه مستعملا
 في هذا وحده والوجه في كون الاستعمال بطريق
 المحضفة اذ على تقدير المجازية يمكن منع كونه مستعملا
 في هذا وحده وذلك لانه بعد كون الاستعمال بطريق
 المحضفة اذ على تقدير المجازية يمكن منع كونه مستعملا
 في هذا وحده بل هو مستعمل في نفس الحق بل قد يقال
فقال **فقال** من شرط المجازية نفسية القرينة المانعة عن ارادة
 المحضفة **اول** يمكن ان يكون التعبير في المجاز القرينة المانعة

في ارادة

من ارادة المعنى المحض في هذه الارادة بل لا عن المعنى
 المجازي واما لزوم كون القرينة مانعة من ارادة المعنى المحض
 باللفظ و اخرى منعه الى ارادة المعنى المجازي فهو بل هو
 عين المتنازع فيه فلا يلزم الجمع بين المتناهيين **فقال** فقال
 وهو الان ما قل في المراد وكان المتفق من الدخول في
 كلام السند دخول الخبر تحت الحكم كما يظهر من جوابه
 والظاهر في ما ذكره المشترك ان المراد دخول العامة في
 العام الأصويل وما صله ان الموضوع له مفيد بالوجه
 في الارادة اي عدم دخول منعه اخر مفعلة في الارادة و
 صار المعنى المجازي الان داخل في الارادة مع المعنى المحض
 فقامت قبل الوجه فلم يكن الاستعمال في المعنى المحض
 على هذا الامر عليه ما سبوره عليه بقوله وبذلك المحجة
 في المجازية بان فيها خوجا ان تم به عليه ما ورد فاما ما
 من عدم دخول الوجه في الموضوع له فامل وهما احتمال
 اخر اظهر بحسب اللفظ وهو ان يراد بالدخول دخول الخبر

في التمكن هذا ايضا خارج عن عمل الفروع كالاحتمال
 الذي يفهمه المتكلم اذ عمل الفروع استعمال اللفظ في كلام
 المتكلمين بحيث يكون كل منهما مائلا للحكم لا استعماله في
 الخروج من حيث المجموع **قول** ما قلنا بعد ابطال الأول
 الى جهة الجواز بطلان كونه مجازا او حقيقة ومجازا في
 جواز الاستعمال فاذا بطل الجواز بما ذكره من المناقضات
 وبطلان من كلام المتكلم لو كان المراد بالمعنى الحقيقي
 الحقيقي من دون اعتبار الوحدة والافراد معه لانها
 الغريبة اللازمة للجواز فلا يمتثل ما ذكره من المناقضات فيه
 نظر مستغرة **قول** فدل على ان اللفظ مستعمل في معنى
 شامل للمعنى الحقيقي والمجازي **اول** هذا ما ذكرنا
 من انه بدل على ان المتكلم من الجوز في كلام المسند
 شمول الكل مجزئ وقد عرف ما فيه **قول** وبتتبع ذلك
 يعود الجواز **قول** الذي يظهر من كلام بعض الأصوليين
 كصاحب الرد والفتاوى وغيره ان المعنى يعوم الجاز

هو استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز الذي هو عمل القائل
 كما متى استعمال المشترك في أكثر من معنى واحد يعود الى
 لا ما ذكره القائل والافرية صيل **قول** فاعلم من وجهين
 ما قلنا للوحدة المحصورة ولزوم الغريبة المانعة **قول**
 قد عرفنا ان الوحدة غير داخلية في الموضوع بل داخلة في
 الغريبة انما هي مانعة من ارادة المعنى الحقيقي بطلان الجاز
 لان انضمام اللفظ اليه فالتفصيل المعاند من كلنا الجواز
 ثم لا يحق انه ربما ينافر ايضا بعد تسليم اعتبار الوحدة في
 الوحدة المعبرة انما هي بالنسبة الى المعنى الحقيقي لا مطلقا
 لكن ينفصلها تبادر الوحدة في استعمال الذي هو مناط توهم
 اعتبار الوحدة في الموضوع له فانه حاصل بالنسبة الى
 المجاز ايضا فلهذا **قول** فالغريبة اللازمة لانها
اول فانه نظر اذ الغريبة كما هي صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي
 صارفة ايضا عن ارادة المعنى المجازي في الاخر اذ الغريبة
 لبعض ارادة ذلك الجاز بخصوصه **قول** فانه المتكلم

المرفع بلزم الجمع بين المتأخرين هنا أيضا وقد عرفت ما
 هو الحق مما قبل فإن صبيته أصله أنما عبرت به العبارة لا
 بتولم الأمر حقيقة في الوجوب إشارة إلى أن التراجع هنا
 في صبيته الأمر لا في فعله امرأته نزاع فإن وما في عماد
 يحمل أن المراد به ما يربط الأمر بما لم يكن بوزن فعل فإن
 أن المراد أصالة الأفعال التي هي الأركان والصلب في
فإن المفروض من هذا ذكرنا انتفاء الغرائب فيما بين أن في قول
 لا يستلزم وجوب الانتفاء فيما كان محض النفس بعبارة الله
 لأقسام الغرائب وحصولها في النفس الواقع وان كان
 انتفاءها ثم لو انتفأ الغرائب في الواقع وحكم الوجوب انتفاء
 الغم ينفع في المكمل لكن الانتفاء من العرف يحكم بالعدم على
 الترك بعبارة النظر إلى صبيته وهذا كاف فإن قوله سلمة
 طهيد الذي هو من أمره الآية وتبنا بكل ذلك الآية بأن
 الخالفة بعد وقوعها كيف يمكن تخلف عن العذاب المرتب عليها
 الذي استحقه فاعلموا فعلها وما عطف الأمر بالخالفة

الآن فإن المراد بالحد النبوي العذاب وهو بعد وعيد
 أن فإن الحد من العذاب يمكن حال الخالفة وبعدها ما نص
 عليه الخالفة بدل الخالفة في الزمان الذي وقف فيه الخالفة
 وإنما المنع من حد بشرط الخالفة وبعدها ما يقع عدم الخالفة
 بدل الخالفة في الزمان الذي وقف فيه الخالفة وإنما المنع
 الحد بشرط الخالفة لا في زمان الخالفة كافي كلفه كما
 بالاسلام وفروعه في حال الكفر ولا بعدائه أن فإن أمر
 طهيد رها للنجس خوف أو بيرة من مثله أو الحكم
 إلى أنهم لا يقدرون على الحد بعد الخالفة فإن بصير
 بها أقوى فإن الأمر بالحد من العذاب صار كما به
 كون المقام مقام العذاب بناء على مفارقة له قال
 ما يمكن وليس الغرض حصول الحد منهم وتجهل أن يكون
 المراد بالذين هم الذين يربطون الخالفة ولو يقع
 بعد عنهم الخالفة ولا شك أنه قد تصور عنهم الحد
 العذاب المرتب على الخالفة بأن لا يفعل الخالفة فلا يحصل

ان طاعة جميع اوامره بالكلية ترجب العقاب وهذا لا
 يشترط ان يكون بعض اوامره للوجوب لا كون كلها للوجوب
 كما هو المدعى كما يجعلان بقاء الشهادتين والآية الزهنية
 على فعلهم بغير عقاب كون الحكم على كل فرد فرد من
 ان من مخالف هذا الامر فهو معر من العقاب ومن
 خالف ذلك الامر فكذلك وهكذا فما قلتم انما هو استنباط
 العموم من تطبيق الحكم على لغة امره من حيث انه امره حيث
 يشعر بالكلية فبعد العموم وكان هذا هو مراد من استنباط
 العموم من صفة المصلحة **فول** واجبه ذلك جواز الاستنباط
منه **اول** لا يخفى ان قوله ذلك اشار الى العموم و مراد
 من العموم المصطلح في الاصول لا الاستغراق في القول
 على سبيل البداهة هو الذي هو انما معاد المصلحة
 المضاف وايضا مبدئية العادة ان الاطلاق كان و
 الاستثناء مراده بالاطلاق انما القول على سبيل البداهة
 المطلق المحقق في ضمن فرد عام في الواقع غير ان قطعاً

فانه بان مراده في الجواب الاول العموم المصطلح وفي ذلك
 جواز الاستثناء عليه نظراً كما يصح ان يترك كل العلماء
 الآن بما مع انه لا يلزم من العموم المصطلح فيه ان يحجب
 ان الاستثناء انما يدل على شمول ما صوره كان على سبيل
 الجمع والامانة او البديل والاضمار لا يقول ما يدل على
 ما ذكرنا من الشمول في الجملة ايضاً انما هو تحقق الاستثناء
 الاصله وجواز في نظراً فان مضه في نظراً لا يستلزم
 الاصله ارادة الشمول في نظراً لا تحقق الشمول في الواقع
 في مراد المشكلة انما كان مراده المطلق المحقق في ضمن
 فرد مع احتماله في نظراً لكل فرد فرد في نظراً انما
 بناء على تحريم الشمول ومن هذا لا يصلح التحريم ولا القدر
 بان مراده الشمول نظراً لثباته اذا استعمل الحكم لفظاً
 مشتركاً كالعين مثلاً فلا بد ان لا يشك ان معنى لنا نفيد
 بالجارية او الباصرة او غيره ذلك بناء على احتماله لكل منها
 في نظراً وهذا لا يدل على ان مراده ما يصح لنا نفيد به كلاً

من الآية الشريفة ان الذم على هجره عدم امتثال قوله كقول
 ولا تخافوا ولا تحزنوا لهذا الغفور **فوليد** وهو محقق **الله**
 لا يخفى انه لا يدل على كون صفة الامانة للذم بل كونه
 للذم على ان الشارع يترتب عليه ما هو امر الذم **كقول**
 بل ربما يشترط اليان على ان الذم غير معناه المحقق **اذن**
 معناه المحقق ليخرج الى البيان **فوليد** وهو معنى الوجوب
 انه انما يستقيم هذا لو كان امره او يعطى الوجوب وهو
 خبره لا ان كان وجه النظر ان المدعى بوجوب الوجوب
 لانه يقول الجبان الوجوب انما ثبت بالشرع لا وجه له
 وايضا انكم من كلامه الفرق بين الوجوب والامانة الى
 انه لا فرق بينهما الا بالاعتبار **فوليد** انما لا
 يكون الامر للوجوب لانه لا ان صفة افضل مع موضوعه
 لانه للطلب المحقق يجب بكونه لغيره معناه نظره سوء
 السؤال او غيره وهذا هو معنى الوجوب لانه فهو ذل
 على الوجوب وهو المراد من كون الامر لا يجب لغيره وانما

ان هذا يعطى من المعنى ويكفيه
 الا حنا ان **فوليد** وهو محقق
 ذكر ابن المنصور

الذم في الواقع على عدم الامتناع لغيره بالعقاب **فوليد**
 فاختار في معنى الوجوب وحقيقته بل هو لازم لبعض افراد
 وهو ما اذا كان فاعل من يجب وانه اطاعه وتحصيل
 مراده عقلا او شرعا كما قد تقا والسبب وغيرهما من اركان
 طاعة المأمور **فوليد** فاعرفوا الوجوب استحقاقا في العلم بالترك
 او استحقاقا في العقاب **فوليد** الى ان هذا الغرض اذ هو الغرض
 الاصيل وكان انما الجواب بقوله اذا الوجوب انما ثبت بالشرع
 هو هذا اللام في هذا الغرض وهذا الابعاد كونها هي
 الوجوب ومعناه لغة معناه صفة اهل مع الله **فوليد**
 ان ترتيب الذم داخل في حقيقة الوجوب لا صاد انهم في
 التزام لانه السؤال عليه وكونه من الذم على انهم في
 افضل مع الله لا لانه على الشيء غير انما ذلك الشيء
 في الواقع لا يستلزمه ايضا الامانة ان صفة افضل انما
 بطريق الامانة لا يقتضيه حصوله ترتيبا لزم في الواقع في
 بعض المواضع على انها لهن بان الامر للوجوب بان كان

دالة عليه كما إذا اشترطوا أو جعلوا غيره بلا جهة شرعية
 يستلزم وجوب طاعته بكل الوضوح بالوجوب بان قال
 لروحي عليك ذلك الفعل فإنه لا يقتضي حصوله
 الذم في الواقع على المتأخر وإن كان اللفظ دالة صراحة على
 الوجوب وكان الاشتباه انما نشأ من الخلط بين كماله
 اللفظ على الشيء وبين تحصيله وإيجاده في الواقع فاعلم
قوله على أن الجان لازم على تقدير وضعه للفرد المشترك
 أنهم المستدلان يقولان انما قلنا استعماله فيما مذكور وهو
 لا يستلزم كونه مجازا فيها على تقدير وضعه للفرد المشترك
 ولم يثبت استعماله في كل واحد من الخصوصيتين حتى يلزم
 الجان استعماله في الفرد من حيث حصول الكل فيهما
 وانما دعامع الكل وانما علفت الخصوصية من قبل خارج
 ومثل هذا الاستعمال في الفرد ليس مجازا كما صرح به المحققون
قوله في التماشيه وقد ان هذا التفسير رايد قوله فاعلم
 بل على أن هذا التفسير جزء المنع عنه وهو كالفساد

فانه لا يثبت ان في صلاحية اللفظ لغيره لان الاستعمال
 في الخصوصية لا يوجب المنع عنه والصواب ان يقال
 الخصوصية داخل في المنع عنه وهو غير المنع عن غيره
 مجازا وكما مراده والأمر سهل قوله لو لم يعم عليه ذلك
 استراى فكيف اذا قام عليه الدليل كما ذكرناه قوله في التفسير
 والتعارف والقرآن والسنة له لعل مراد السببه أن
 ظاهر الاستعمال في جميع المذكورات يقتضي كونه حقيقة
 فيهما لكن الدليل في استعمال الشرح على خلاف ذلك
 الظاهر وتبعي اللغة على ما العام يقتضي الظاهر الاشتراك
 فلا ينافي هذا ما سببنا من أن في عرف الشرح للوجوب كونه
 ما صوره القرآن من المناقاة قوله لا يذهب عليك أن
 قد عرف دفعه ويصل أن قوله قائل إشارة إلى ما ذكرناه والله
 اعلم قوله وجوابها الجوابها الآن الجان لازم هنا الكثر
 قد عرف ما فيه قوله بحث صادر من الجان أن الواجب قوله
 شيوخ الاستعمال في الذم مع القرينة لا يستلزم

لا احصا ليس في الخبر عن الغيبة ثم ان ثبت شيوخ الامم
 يدور الغيبة القارة بان يكون استعمالهم فيه مطعون
 بل بل منفصل ان مرادهم الذب فلا يجد ما ذكره كان
 هذا مراد النص لكن اثبات مثل هذا الشروع لا يخرج من اشكال
 فذكر **قول** واسترون جعلوها للزعم من غير زيادة عليها
 يظهر من كلام النص كلام بعض المحققين كشرح الشرح
 ان من قال انه للترك قال انه بالامر المكلف ترك التكرار
 ومن قال انه لطلب المصلحة قال انه لا امر على ترك التكرار
 لكن لو فصل ثانيا وثالثا فصلا عما كان متعلقا باصله
 التهمة في كل مرة ومن قال انه المرة قال يحصل الامثال للمرة
 الاولى خاصة ولو اتى به بعد ذلك لا يكون اثباتا لاوله
 ولا يحق ضعف القول بالمهمة على هذا التعليق كما سيجل
 والذنب يظهر من كلام الشهيد الثاني في فقه العرف
 وكلام الفاضل البرازي في حواشي المحضر ان من قال المرة
 قال بالمنع من الزيادة ومن قال بالمهمة قال بالسكون عن

ثانيا وانما لا يحق على هذا ضعف القول بالمرّة مع عدم
 انطباق دليلهم على هذا اصلا **قول** لا يحق اياه انما هو احصا
 مدلول الصيغة اه **اول** احصا مدلول الصيغة في طلب
 اجبا ما فعل لا ينافي كون الامر للترك والمرة فان من قال
 باحدهما قال المتبادر من القلب ذلك وكان من النص
 احصا مدلول الصيغة في طلب ليس معناه احدا الامر
 وهو غير بعيد عن الانصاف لكن عباد الله فامروا **بما** **فعل**
 التكرار في المأمورية لا يحق ان يكون الصدم من كاداما
 لا يقتضيه فعل المأمورية وانما الجواز الواسطة الا ان
 في صديق لا ثالث لهما وهو لا يقتضي الدعوى الكلية ان
 انه يريد انه متى من جميع الاضداد فترك جميع الاضداد
 لا يحصل الا بفعل المأمورية كما توهم الكجوي ولا يحق
 بطلان ذلك المأمور فلا بد من حمل الصلة على الصلة العام
 بحض الترك ولا ريب ان ترك الترك وانما يسلّم الفعل
 وانما وجه بسط منع معذرة ان الامر بالنهي نهي عن

كما اشار اليه بقوله بعد تسليم كون الامر بالشيء نهياً
 عن فعله من منع هذه المقدمة وهو منع قوله فليزوم التكرار
 في المأمورية وكوارده معنى التكرار لسقط اللغزان **فقد يفي**
 التكرار في الامر مانع من فعل غير المأمورية فيه نظر اذ من قال
 بالتركيد قال انه للتكرار الممكن عقلاً وشرعاً كما صرح به **الآن**
 في الاحكام فلا يلزم التكرار في زمان يمنع من فعل غير المأمورية بما
 يلزم فعله شرعاً او عقلاً لانه تكرر غير ممكن فلا يكون التكرار
 على مذهبه مانعاً عن فعله من مانع فعله **فقد يفي** او
 تخصيصه او تخصيص ما ذكر من الضدية كلام السلب بالصدق
 العام حتى لا يحصل المنع المتبادر اليه بقوله بعد تسليم انه الذي
 وضع البناء وزعمه بطريق الماشاة فانه على تقدير التخصيص
 المذكور لا يحصل المنع حتى يتجاوز عنه ماشاة **فلا يفي**
 الامتثال بما بعدهما لا يخفى وروده على ما اشار اليه انما يخفى
 يحصل في المرة الاولى فلا يفي بعدها طلب حتى بعد الزناد
 فانه لو لم يطلب بعدها فاما ان يكون بطريق الوجوب فليزوم التكرار

بترك التكرار وهو لا يقول به او بطريق المباداة اقل منه
 فليزوم استعمال صيغة واحدة في الوجوب والندب معاً
 في استعمال واحد فاما قولهم طواست المكلف عصي **فلا يفي**
 بان مرادهم بوجوب الفور والجعل العصيان بالتأخير لا على
 الصفة في الزمان المتراسخ فان الظاهر من كلام البعض عدم
 الخلاف في صحة الفعل في الزمان المتراسخ كما يظهر من كلام
 المترسخين في المذنبية ومعهرة وايضا انه انما يلزم بالوقت
 على تقدير تمامها انما يدل على العصيان بالتأخير لا عدم
 الصفة وسببها الكلام عليه فاما قولهم **فلا يفي** فليكنه من الامتناع
 بالمباداة فلا يلزم التكليف **فلا يفي** على هذا وان لم يلزم
 التكليف **فلا يفي** الا انه التزام بوجوب الفور في العمل بالتخصيص
 برأيه الزمة وان ثبت كونه ملزوما للصيغة لغة اذ يجوز
 التأخير شرط معرفة لا يمكن للمعرفة تخصيص الامتناع
 بالمباداة بحسب الفور والتسوية الجوانب ان كان جواز التاخر
 الى انقضاءه الا مكانه من المكلف وهو غير مجبول له **فلا يفي**

التكليف بالتحريم وتبعية جواز النسخ باستمراره على المكلف بقائه
 زمان إمكانه ويتبين عندئذ عدم إمكانه بعد ذلك وليس
 الجواز مشروطا بآخره في المكان في الواقع حتى لا يكون
 معلوما للمكلف قائل قوله فان المراد بالفتنة مبيها وهو
 فعل المأمورية قوله فانها من سبب الفتنة هو التوبة
 لا فعل المأمورية فانه سبب ثواب لا للفتنة اذ لا مفعول
 الا للذنب ولوضوح ذلك بناء على القول بالايجاب فلا
 في جميع المواد اذ لا بد من تمامها واصلها وتوصلها في
 الآية ما يدل على عموم الاسباب حتى يفيد وجوب المسارعة
 في كل امر كما هو المسمى وتوصلها لتمامها على عموم اسباب الفتنة
 بل من شملها لكثير من المستحبات التي ذكرتها فصلها قوله
 الفتنة قوله لا بد من حل امرها وعواطفها وجوباً
 لا مبيهاً لوجوب المسارعة الى فعل المستحبات وتخصيص
 الاسباب الواجبات بل الواجبات الغير الموسعة والتخصيص
 خلاف الأصل كالجواز والتوسعة من الجواز ثم انه نفوذ على

التفسير

التخصيص البحث على المسارعة في فعل المستحبات والوجوب
 الموسعة وتوصل جميع ذلك فانما يدل على وجوب الفور
 بتعبئة امرها وعواطفها على كونه موضوعاً للفتنة
 كما هو محل النزاع بل لا يدل على كونه موضوعاً لها أيضاً
 فانما قوله والا كان معاد الصبغة هنا قبلنا بتفسير
 المادة قوله فانه نظراً على فعله كونه لا مأموراً بالفور
 كان معاده حصول العصيان والافتقار بالمتأخر لا عدم صحة
 الفعل في الزمان المتأخر كما عرفت عند تحريم محل النزاع
 فتخصيص المادة ليس الا العبرة في الزمان المتأخر لا عند
 فلا ما اذا ذهبوا للصحة مع الافتقار بالمتأخر كما يجب ويكون
 مبيهاً الآية ان ما يتبع فعله في الزمان المتأخر يجب فعله على
 الفور ولا ضرورة هذا بل هذا من افادة وجوب الفور
 فانما قوله ويطلقه خصوصاً على بطلان القياس
 في اللغة خصوصاً كذا وان لم يكن بطلان مطلق القياس ظاهر
 ولا سيما قوله انما الذي يبادر من اطلاق الامر ليس الا طلب

القول كما قلناه منع ان الامر بحجته مستعمل في خصوص
الغور والراسخ حتى يقتضي كونه حقيقته فيما لم يستعمل
فيما هو لم فيما لم يخص به بغيره من شئ اخر مما يقتضي
الى الصيغة فول ويقتضي عن الاستعمال اه هذا جواب
عن قوله وايضا فانه يحسن ان يتم ذكره في السند بسوء
الصوره عن احدهما وكيف في السند بان الاستعمال
لعله لتحقيق المحال لاداء المتكلم اي فرد من الامم بلا
لا بد على هذا على السند ان يقول لاحاطة الى استعمالها
اذما يعلم المامور ان اللفظ منوع للمهمة الشاملة لغيره
يصح له الايمان باي فرد كان يريد منه فلا يحتاج الى
الاستعمال فذكر ان لا يجوز التجوز عن احدهما الشروع
فلما تجوز فصل عدم برائة الذمة لو فصل الآخر فحين
الاستعمال لرفع الاختمال ويحسن الجواب بالخير كما ذكر
فامل فول فبغير من قبل الموقف ولا ريب في قوله بغير
وقه اول منبره كالموقف هل التامل ان يمكن ان يكون

انه على تقدير لانه الصيغة على الغور ليس نصا في طلب
خصوصية الزمان الاول بل ربما كان المقصود تعجيل حصول
الماور به فان فاته في الزمان الاول حتى يحكم التعجيل في
الزمان الثاني وهكذا اختلاف الموقف بالموقف المعين فانه
نقص في كون الزمان المعين معلوما فبغيره وان وعلى تقدير
التسليم يمكن منع المقدمة الثانية وهو قوله فلا ريب في
قوانه بغيره وفاته كيف وهو معركه للاداء وقد يقال
سيم غفيرا يكون الغفوة بالامر الاول بناء على ان الامر بالشيء
في الوقت المعين يصل طلب شئ من المهمة المطلقة و
تحصيلها في ذلك الزمان فاذا فاته المطلب الثاني بقى المطلب
الاول فيجب على المامور تحصيل المهمة المطلقة نعم من
بان الغفوة بالامر الاول بدال بقوانه بغيره الوقت
في تحقيق المقام من تحقيق هذين الغواين ومن حجب معنى
احدهما وطرف فصلناه في حواشي المحضر وقربا كون الغفوة
بامر بدال فظهر ما ذكرنا ان تجزئة كون الغور عدلا

لا يكفي في تحقيق المقام قول واجبا بالضرورة والامتناع
 لا يعتبر موقفا وانما المقصود وجوبها درة قول فيه
 فاعلم ان طلب الفوق والرهة ان لم يقض خصوصية الك
 المعين كما قال هنا سواء كان المال عليها نفس الصيغة او
 دليل خارج لا يتفاوت ذلك وان اقصو تخصيص المردية
 مخصوص الزمان الاول فلا يمنع كون المال عليه دليل
 خارج يما عن نفس الصيغة كما اذا دل دليل خارج على كون
 واجب موقفا بوقت معين فان الواجب بقوت بقواته
 اتم عند من قال بقوات الواجب الموقوف بقوات وقته
 من غير فرق بين كون الدليل المال على التوقيت خارجا
 او لا فظهر ما ذكرنا انما لم يتم تحقيق مقصود طلب الفوقية و
 ان الموقوف هل بقوت بقوات وقته ام لا وانما ان المال
 نفس الصيغة او دليل خارج فلا يمنع في شوق قوله
الامر بالشئ مطلقا ان هذا العهد لا يخرج الواجب للعقد
 بوجوبه كالحج بالنسبة الى الاستطاعة اى الامر بالشئ

امرا مطلقا غير مقيد بوجوبه بشئ يقضي اجبار مقيد
 وج لا اجبار الى قوله مع كونه مقيدا لان الشئ قوله
 بالنسبة الى المقدمة الغير المقدرة واجب مقيدة
 ان يقال انه للتوضيح ويجعل ان قوله مطلقا في افراد
 ما لا يتم الواجبا لانه فصوله شرطا او سببا او غيرها
 تقضي له وج اجاب الى قوله مقيد ولكن لا بد من
 قبله لاخراج المقدمات المقدرة بالنسبة الى الوا
 المقيد قوله شرطا كان او سببا او غيرها كان مراده
 بالشرط ما جعله الشارع شرطا للعقل فالمراد بقوله
 او غيرها المقدمات العقلية والعادية والكرام بالسبب
 عليه الشئ مع كون وجوده مقضيا لوجود الشئ بحيث
 لا يقطع عنه بخلاف باقى المذكورات من الشرط والمقتضى
 العقلية والعادية فان المراد بها ما يوقف عليها وجود
 من غير كونها مقضبة لوجود الشئ ويشافيه كلام قوله
 وان كان غير السبب وانما هو معلوم للفعل وشرطية

واجباً عن السبده أنه لا يجب غير السبده فيحمل
 كونه من مقدار الواجب المقتضى أنه في فعله كونه
 مقدماً من الواجب المطلق البتة لا يجب فيه من كلامه
 أنه حكم بعدم وجوب غير السبده مع كونه من مقدار الواجب
 للمطابق **قوله** وقرينة ذلك من السبده وغيره في
 السبده فيما ذكر من كون الأمر من بين السبده وغيره
 حكم في السبده من الضرب الثاني حكم بوجوده قطعاً
 غير السبده فانه يحمل أنه من الضرب الأول أي من مقدار
 الواجب المقتضى فلا يجب وجوبه ما لم يعلم بل لا يلزم خارج
 أن الواجب بالنسبة إليه واجب مطلق **قوله** لترد أن كلاماً
 الطهارة أن كلاماً هنا بصيغة التكثير مع العزم على
 من باب التفضل أي فعل الطهارة وارتبكنا الكلمة في فعلها
 وقوله بكلمة الصلوة بصيغة المضارع من الفعل **قوله**
 كافة الركوع والنجح أي كما أن الركوع كان التكليف طابعاً
 حصول الاستطاعة يجوز أن التكليف بالصلوة بعد

الوضوء بشرط وقوعه **قوله** فاقامه الحدود واجبة
 فهذا هو استلزام الضرر وحاصل استدلاله أن فاقامه **قوله**
 واجبة وكما يتم الوجود الأمام فيكون نصيباً للأمام واجبات
 ما حصل النصيبان هذا يمكن أن يكون من قبل الضرب الأول
 من الأوامر الواردة في الترخيص فيكون كالنجح والركعة أي أن
 وجد الأمام يجب الحدود ولا فلا يشترط هذا الواجب لا يجب
 فلا يلزم من وجوب نصيب الأمام فاقامه **قوله** بناءً على المعايير
 وجه المعايير أن خلاف الأصولين على التهور بما هو معتد
 الواجب المطلق هل هي واجبة أم لا بعد من وجوبه في **قوله**
 مكتوبة لا يفهم من كلام السبده خلافه في هذه المسئلة
 كما هو من كلامه وتلقوا عنه أنه زعم أن غير السبده
 من مقدار الواجب المطلق لست بواجبة مع كونها مقتضى
 الواجب المطلق فإن قلت هذا هو مفهوم من كلامه وأما
 المفهوم من كلامه أنها غير واجبة لاحتمال كون ذي المقدرة
 واجبة معبداً لا مطلقاً فيكون شرطاً لوجوب الواجب المقيد

فلا يجب ذوالقدمه ما يحصل القدمه فضلا عن وجوب
 القدمه لا انها مقدمه ان الوجوب المطلق يقع ذلك من
 طبعه وقال ان هذا الاحتمال لا يجرى في السبب فاما
قولهم وما اختاره السيد من عمل تامل وعمل وجهه
 ان الظاهر انما هو بالشيء كونه مطلقا مع ما لم يعلم ان شرط
 الوجوب بقيد شرطه فظاهر من المقدمات كونها بالشرط
 الثاني المذكور كلامه ما لم يعلم خلاف ذلك قولهم لا
 تعليق الامر بالسبب نادرا على الغالب فتلحق الامر بالامتنان
 كما لا يخارج بالوضوء والعسل واما الصاع الا لا يشرط
 منهما الا ان كل سبب بل كل ما موربه مسبب لاجله كونه
 ممكنا يحتاج الى السبب فلو لم يندرج تعليق الامر بالشيء
 مع لا فانقول لعل مراده بالسبب ما له واسطه مفقده
 من المكلف وعينه كماله الله ولا شك ان كل ما هو
 وكل سبب ليس له واسطه كماله الله ولا شك ان كل ما هو
 ان كان له علة غير مقدوره يكون هو ايضا غير مقدوره

جوز

فكيف يقع التكليف به وكونه ما موربه لا فانقول
 ينشئ سلسله من كل فعل مقدوره كاحد الى امر غير مفقود
 ذوالقدمه واقضا لما ثبت ان الشيء ما لم يجب له
 وهذا لا ينافي وجهه التكليف وهذا المحقق مقامه
 اطلع عليه من معنى النظر في مسئلة الجبر والاختيار
 وانه الموافق قولهم لا يمنع النصريح بعبه قولهم فيه
 نظرا في وجهه النصريح بعدم وجوب القدمه لا بان يكون
 عند عدم النصريح ان جبر النصريح بخلاف ما هو الظاهر
 في الفرائض الصارفة في الجازات من المتعاضدات المحضيه
 وانحصار لا بد من الا ظهور وجوب القدمه عند انما
 ذي القدمه مع دليل وقربه الا ان ذلك قد علم الفرق
 بين النصريح وعدمه فهو في مرتبه الدعوى فاما قولهم
بعد القطع ببقاء الوجوب بعضه بخلافه الوجوب
 الذي هو ذوالقدمه على وجوبه بعد ذلك مقدمه كما
 كان قبل ذلك قولهم المستدل بلزم التكليف بالانطلاق

قلنا المقدمة لا يخرج عن المقدمة الأصلية بسبب
 اختياره وأن عرض له الامتناع بالغير بسبب اختياره فان
 الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار والكلام اما هو مما
 هو محذور بالنظر له ذات المكلف والزمان والمكان و
 ما به الامور الخارجية سوى اعادة المكلف واختياره فكيف
 يصير متغاضا عما مانعا من تعاقب التكليف بحرية ارادته
 واختياره كيف ولو كان كذلك لم يتحقق ما هو تركه الواجب
 مثلا اذا الفعل يمنع عنه بالنظر له ارادته واختياره
 عدمه كمن بعد تحقق الامتناع عليه باق حجة كان يتحقق
 من الحكم طلب حصول الفعل واجاده منه لا نأقول اذ لم
 الشايع لا تكليف ليس على قياس امر او امر للملوك و
 الحكم الذين فرضهم حصول نفس الفعل وحرارة الوقت
 لمصلحة لهم في وجوده حتى اذا كانت واضحة حصوله كان
 طلبه سغيا وعتبا بل او امر الشايع من قبل او امر الجيب
 للرئيس ان لا يمتنع ما له كذا ان فعل كذا كان اثره كذا وان فعل

خلاصة

بخلافه كان اثره بخلافه وهذا الحق باق في جميع المراتب
 لا ينافيه عرض الامتناع بالاختيار للفعل اذ بعد ذلك
 ايضا يقع انه مانع عنه ما هو لا ينافي به له ويرتفع على
 وقت الاثر الذي كان اثره وليس معنى كونه مكلف به الا
 هذا ولا يتعلق للشايع عرض حصول ذلك الفعل و
 حتى قبل انه لا يتصور وتجب المقام بقتضيه بسطاته
 الكلام على ان تال في في رساله منفردة والله الموفق
 قوله واما اثر الاجابة المقدمة غير معقول فكان هذا
 اشارته الى طلب الدليل على المسند وتقصيه بانه لو صح
 ما ذكرت لزم على تقدير الحكم بوجوب المقدمة وانها اذا كانت
 الاجابة باي الحكم يكون المقدمة واجبة فيكون الفعل الذي
 فانت مقدم منه مقدرا غير معقول اذ بعد ذلك فقد
 ان كان الفعل غير مقدم كذا ذكرت لا يتبع كون المقدمة
 الغائية واجبة في ذلك فالتكليف بالفعل ان كان باقيا
 بكون التكليف بما لا يطاق والا فخرج الواجب عن كونه واجبا

قول الحكم يجوز الترك هذا عقل لا شرعي الظاهر
 انه ليس من ائمة الفرض والجواب بل تحقيق وإشارة الى
 رتبة توفيق الحق حيث نوههم انه على تعلم القول بعدم
 المقدمة يكون ذلك حاكما شرعا بقوله في طلب الشرع يجوز
 ترك المقدمة مع الامتناع بالمقدمة فيجب تركه وان كان
 قد رتب له ان يجوز الترك عقل لا شرعي حتى يكون **قوله**
 شرعي حين ان خطاب الشارع به فيجب تركه وان كان
 قولنا قد اوضح جواز ترك المقدمة بلا تعبد يكون
 الجواز عقليا بوجه اعادة الجواز الشرعي فيصير من ذلك
 فيترك انكر ابو الحسن بناء على ذلك التوفيق فاقول **قوله** لا
 ولا محذور الذي يظهر من كلامه فيما بعد ان مراده بالترك
 لفظ الترك لا بالحد الذي لا ان التمسك بالمطابقة والتمسك
 والالتزام المستلزمة لزوم البين بالمعنى الاخص والتمسك
 من الاضواء فيصير ان يخرج العقل عن صلبها بالزوم
 بخروج تصورهما أو بالابطال ولو لم يكن تصور حفظ مسئلة

صريح

لتصوره **قوله** وهذا يدل الامر على التي عنه بالنقض لا
 يتجه ان ما ذكره من عدم الاضواء في الضد الخاص العام
 الذي لا يتبع الى الخاص حتى لا يثبت فيه وكذا الاضواء
 والاعمال في العام بمقتضى الترك حتى وان لم يكن بالنقض كما
 كان من مقتضى شي من المطالبات الشرعية اذ لا يقتضي موى
 وجوب الواجب نفسه الذي هو اصل مقام الكلام
 لا يستلزم منه حكم بشي اخر وان كان محل النزاع **قوله**
 ما هو مقتضى استنباط الفروع ومسئول في كلامهم
 انما ذلك هو الدلالة في الضد الخاص والعام بالمعنى الذي
 فان كان من نفس القرآن هذا هو الحق وان لم يكن محل النزاع
 فهو من ذلك يمكن محله للنزاع بالنقض بل بالاستلزام
 وان كان غرضه ان هذا محل النزاع كما هو الظاهر من كلامه
 حيث استدلل عليه فلا شك انه غير مقتضى تعبد عن
 كونه محل النزاع فاقول **قوله** وعنده في هذا نظر لان
 ليس بمقتضى انبائ الاضواء ونسبة الظاهر عن من قال

امر خلاف فيه الخلاف باعتبار النفي والاثبات فانه
 هو التامع المفيد المتناول عن العلماء الاعلام ان بعد تسليم
 الاضواء والادلة على شي كانه في استنباط خراج الشرع
 في ان هذا بطريق العينة او النظم او الاثر والامر وايضا
 عند تحرير محل النزاع تقولون ان العلماء الاعلام كالسيد
 المرتضى والعلامة واما المرحومين واما ائمة القول في الزكاة
 اصلا وهذا غير عروبة في الصلح بين الفرق اصلا فصح
 خلاف اخر في هذا المعنى لا يقع في شي فاعلم قوله من
 ان معية الوجوب كونه من امرين لا يعني ان تركب معية
 الوجوب من امرين على تقدير تسليمه لا قبله بل يقتضي
 الاصل ان الوجوب حكم من الاحكام المأمورية وليس
 مقبولا به عين مفهوم الامر بل الحق استلزام الامر بالتحقق
 الذي عن تركه او ما يقتضيه بالتحقق الامر قوله فلو بالغير
على الاول على اذلة الترك لكل مع حمل الاستلزام في كل
 هذا المعنى شي يكون معقولا كاذم للمع وحين ذلك فبما ذكر

من الجواب وهو ان مفهوم الوجوب ليس بواجب على وجهان
 الفعل اعم من العلم بالثبوت او على تقدير كون المراد احد
 الاضداد او وجوده قوله وكذا نزاع لما في الترجمة هذا
 الاطلاق لا مناسب ما رجع اليه من وضع النزاع في الصلح
 بين الفرق ايضا والتماس له ان يقول بل هو متعلق
 بالكف وهو لا يقتضي كونه بالاستلزام كما هو مقتضى
 المسئلة بل انما هو بالنظم وهو عين ما عاينا وكان
 هذا مراد المتكلمين بكون معية كلامه انه لا نزاع لما في
 عنه في الجملة وبذلك لا يتم ما ادعيت من الاستلزام اذ
 هذه الادلة انما هي بالنظم كما هو مقتضى قوله فالحق
عن الصلح لا يتم له بهذا الصلح ولا يعني انه ان اراد ان يقتضي
 عن الصلح يعني ترك المأمورية لان له فهو صحيح لكن لا يقع
 في شي من المطالبات الترجمة كما عرف مرارا وان اراد ان يقتضي
 عن الصلح الخاص او العام بالتحقق لا يلزم له فهو باطل
 لما استعرف من ان فعل الصلح الخاص لا يلزم ان يكون له ثبوت

في ترك المأمورية بل في إيقارته فلا يسمع التوجيه المذكور
 في شق وتعليل المسح على الصلاة في تركها
 رجمه ولذا الكفر به وبعده انطباع بعض العبارات
 عليه **قول** وجوابه يعلم مما سبق انما كانا منع وجوب
 ما لا يتم الواجب الا به **ثم** في التحسين في الجواب منع كون
 ترك الصلاة محاسنة وموقوف عليه الواجب كما
 يحصل معه في الوجود بل ان تفتن الطرفين في العجز
 فوهم الكسبي كون فعل احد الضدين مقدمه لترك الضد
 الاخر على عكس المذكور هنا وانما من ذلك تسليم مع
 المحذور وتارة ما ذكر في الموضعين مع تناقضهما وانما
 اجابا في الموضعين مع تناقضهما وانما اجابا في الموضعين
 مع كون مقدمه الواجب واجبا **مطابقا** له ان المأزوم اذا
 كان ملة للآدم لم يجعل كون محرم للآدم مقتضيا للحرم
 للآدم **قول** لهذا انما توجه اذا كان ملة تامه للآدم
 ويصح ذلك فيه فاعلم ان اراد ترتيب عقابا آخر على التلوي

فرد

نفسه سوى العقاب المرتب على الآدمي ثم لو اكره في
 كون الشيء حراما ترتيب عقاب عليه ولو بالواسطة و
 بالعرض كان ما ذكر صحيحا فاعلم **قول** فان انقضاء التحريم
 في احد العلولين ليس على انقضاء في العلة الا بخبر ضل
 المعلول وخصه بتجوير لفعل عليه اذ لا يمكن فعله بل
 ضلها وهذه نظر اذ عدم التحريم على اوجه الاصلية في
 معلول انما يقتضي عدم تحريمه عليه من حيث انقضاء علة
 عدم تعلق التوهم من هذه المجتبه وهذا لا يقتضي عدم
 تحريمها مع اذ بان ان التحريم بهذا الترتيب المأمور
 عليها لا لهذا التبع فاعلم **قول** بالتحريم من دون ملة و
 هو باطل بزم المسح كما ذكر **قول** ان تضاد الاحكام او
 الاحكام الخمسة المنهورة وهي الواجب والايضا
 اخوانها **قول** على ان ذلك لو اترى على ان كون ملة
 للآدم مانعا من اضاف كل من التلويين بحكم من
 الاحكام الخمسة مضادا لما انصف به الاخر وتوضيح

ثبت قول الكوفي **قوله** صائبهم القول بوجوب الالبتم
 الواجب الالبه مطلقه او حتى في غير السبائهم وانما
 بذلك الى اخصاص الضيق من قال بهذا لا يظن ان الكفر
 وسعة من ذلك اذ يقول بوجوب المقدمة في غير
 فلا يلزم عليه نفي الباح كما ذكره الكوفي مع ان له حجة
 اخرى رد شبهه الكوفي كما ذكره **قوله** حيث يقول بغير
 الاكوان واجتاج الباء الى المؤثر **قوله** غرضه انه
 لا يحتاج ترك احدا لا يصاد الى شيء من الاضال اصدا
 ولا دخل له في ذلك الترك وانما يصاد في ذلك فعل صد
 من اصدا منه من حيث انه من لوازم وجود المكلف وانه
 لا ينج منه وهذا منشاء الزوم وهذا الباع على فعله بان
 يقول بعدم بقاء الاكوان واجتاج الباء في البقاء
 الى المؤثر اما لو قلنا ببقاء الاكوان والاستغناء عن
 المؤثر بما زحل المكلف عن كل فعل فلا يفي منشاء الزوم
 انهم ويوضح ذلك انه ان قلنا بعدم بقاء الاكوان كما

هل في كل ان يكون محله مطلق من فعل وكذا لو قلنا ببقاء الا
 لكن قلنا باجتناب الباء في البقاء الى المؤثر اذ المكلف لا ينج
 في كل ان من ما يبره بقاء ذلك الكون اما لو لم يكن شيء من ذلك
 بل الكون باقيا بلا أثر بعدد يمكن حلول المكلف عن كل فعل وبما
 حرزا ظهورا مناسب فلهذا رد لا الواو في قوله واجتناب
 الباء الى المؤثر فغير **قوله** كما صير فيه اذ لا يلزم نفي البقاء
 مطلق **قوله** وذلك مستمر مع فعل الاضداد الخاصة غرضه
 انه لا يصحور فعل صد من الاضداد فمعك اعماد كذا في العلم
 حتى في شرح ما لم يكن ما ذكر من العلة وانما يكون التركيب
 معلولا لفعل الصد والحاصل انه لو تصور صد في الصد
 مع انتفاء ما ذكر من العلة لثبت اصدا ترك الامورية
 الى فعل الصد ويحل ما ذكره كذا في العلم في ذلك عن فعل الصد
 مع ما ذكرنا وانه دعوى الحزم **قوله** لا على سبيل الاما
 فعل مراده بانتفاء الصارف عن فعل الامورية من قبل
 المكلف فلا يبا في غرضه ونحو الانتفاء على فعل الصد

قوله ثم هو مع ارادة الصديق جملة ما يقف عليه
 الصديق هنا ثم في الصارف بل لا يقف فعل الصديق على الصارف
 اصلا وانما هو المقارنة من الجائزين بل يقف من الجائزين
 كما عرف مرار **قوله** واذ قد انشأنا سابقا عدم وجوب غير
 السبب من معلومة الواجب فلا حكم فيما **قوله** العمل المراد
 بالسبب من المعلومة التامة اذ تسليم وجوبها يستلزم
 تسليم وجوب كل جزء من اجزائها اذ جزء الواجب واجب
 انفا فلا يشترط بعد تسليم وجوب السبب بمعنى المعلومة
 التامة هنا مع وجوب كل واحد مما ذكرناه من جملة ما
 ما يقف عليه فعل الواجب مع كونها جزء من المعلومة التامة
 فعمل المراد بالسبب هنا وفيه مقدمة الواجب مع
 هو الجزء الاخر من المعلومة التامة الذي هو معلومة فريضة
 عرفنا كالصعود على السلم للكون على السطح على ما مثلوا به و
 تحصيل السلم ووضعه على الجدار من قبل المذموم غير
 السبب وليس اخلا في السبب انما قد فانه عمل الاشياء

ولم يخل في كلام القوم وتوضيح ذلك ثم يظهر من كلام القائل
 الشرايين في جوازي التخصيص المراد بالسبب العمل التام
 وهو كما نرى **قوله** واضح صله وان كان واجبا موسعا
 منع هذا النعم مستلذا لغيره ما ذكر من ان كل قسم ان
 بالشيء يقتضي عدم الامرين صله ولا ثم اقتضاه تلخيص
 لعدم لزوم كل المذكور في فعل الصديق بالاجابة
 الاصلية او المذكورة الا ان يلزم عدم جواز كون معلومة
 الجاهل المذكورة انهم حوائجا بل قد من جوازها قبل ان
 الحرمة والجواز في الصارف الذي هو المقدمة هنا
 ان تلك لا تجري ممنوعة على ما اشترط الله سابقا في ذكر
 المعصاة فضاء حرمة اصل المعلولين حرمة الاخر مع انه
 تكون فرض الصديق الجاهل **قوله** لا فعل الصديق
 على وجود الصارف هنا ثم كما عرف مرادنا وهو الحق
 في دفع الشبهة لا ما ذكره لكن **قوله** فلزم اجتماع
 والحرمة في المرحل شخص ان يكون المأمور واجبا

معناه ذلك الوقت أما تعنى غيره الصارف عن
 التامورية من حيث وقوعه في ذلك الوقت أي غير الزمان
 في ذلك الوقت لا يجوز معيته وذلك من حيث هو في
 الصدق متعكاً أما تعنى وجوب مهبة ذلك الصادق
 الذي هو معلومة ذلك الواجب الواجب الواسع على
 الكس لا وجوبه في خصوص ذلك الوقت لتوسيع ما يوصف
 عليه فطبق الوجوب بمهبة الصارف من حيث هو لا مثلاً
 خصوصية الزمان معه ويعلق الحرمة خصوصية أنفاً
 في الزمان خصوصاً في الأوقات في موضع واحد لا
 فيه فإن الأحكام المختصة مع تضادها في جميع كمالها
 الواجبة إذا التزم وجوب فعلها في السجل المذكور فعلها في
 المحام المتاح فعلها في البيت وهي صلاية ولا يقع في
 الشكر قوله فاعية الوحدة الأولى من محمد أي الوحدة الأولى
 من الوجهين اللذين ذكرهما من باب الفصل وتعرفت
 دفعه بما هو التحقيق وهذا الكلام من المتن شعراً في فعل

في قوله

غفل عن الواجب الحق وإن ما ذكر من الجواب أنه ليس بطريق
 التزل والسماحة فاعمل قوله ليس على حد من
 الواجبات أي من وقف برأيه الزمان من باب الواجب
 على فعلها في وجه شرعي وعن كونها مطلوبة بتمامها الأولى
 إلى غير خلاف المقدمة وفيه تأمل قوله لا قضاء طائفة
 أو التوصل إلى أي المعالجة قوله فقول أي في تقرير
 شبهة الختم قوله لكن لم تعرف هذا بيان دفع الشبهة
 المذكورة قوله فمقدمة ذلك الوجوب لقوام العرضية
 مقصود الوجوب لا ينفذ لدفع الشبهة إذ يلزم إبطال
 الوجوب والحرمة فعل فعل المقدمة وجب فعلها وإن
 مفضل بعد فعلها فذكرها قوله فاعية الوحدة الأولى
 لفعل صلاية ذلك منها في الزمان وكما على الصادق عنه
 وأما ما ذكر في مثال الحج فاعية الوحدة وهو قطع المسافة
 فاعية وجوب مقدمه الواجب لا يكون إلا وجوب ذلك
 الكل من حيث هو دون خصوصية العرض خصوصاً من القطع

والحرم على فرض خصوصية الفرد لا الكلي ولا امتناع في ذلك
 كالحرف وسنوف وهذا هو السرف علم وجوباً فادخل
 الطريق وحصل الامتثال وان فعل محرم اية كما ذكرنا
 انقضاء التوصل فامل ومن هنا يجب ان نرى ما بيننا
 ان وجوباً المفردة للتوصل وليس على حد ما هو الواجب
قوله وان قلنا وجوب ما لا يتم الواجب الاله كالمصلحة
 به الفصل في احتجاجه الاول فلهذا اشار الى جواب
 اخر لذلك الجحيد **قوله** مع وجود الصارف عن الفعل
 وعدم القاع لا يمكن التوصل ان اراد وجود الصارف
 عن الفعل المأمورية وجوده من غير اختيار المكلف
 ما قال انه لا يمكن التوصل ان لكن لا يخفى انه لا يكون الفعل
 واجباً مأموراً به فيكون خارجاً عن محل التعلق وان اراد
 وجود الصارف باختياره وقلده فقولاه مع وجود
 الصارف لا يمكن التوصل ان اذ باجاءه الصارف باختياره
 وقلده لا يخرج الفعل عن كونه مفقوداً حتى لا يمكن

البد وبقائه لا معنى لوجوب المفردة بل يجب عليه ذلك
 الصارف وانزاله وفعل المفردة وفعل الواجب ان الكلام
 في الواجب المطلق فامل في حال كون المكلف مهياً للفعل
 عليه لا يخفى فإداه بل انما بينهما وبينه على الوجوب
 حال امكان ارادة المكلف وان كان صدور الفعل عنه
 ولا بشرط فعلية الارادة في وجوبه بمقتضى الدليل
 بخلافه لا يجب الجمع ولا يجوز الجمع لاحتلال فعل هذا
 القسم ارد قومه ان المراد ما فعل عن بعض المعزلة
 الواجب هو الجمع ويسقط بفعل واحد **قوله** كان قاضياً
 بالامالة اي ليس بعضها جازاً عن الواجب المعين كان
 البعض ان الواجب معين عند الله لا يخلف لكن يسقط
 به وبالاخر فلهذا هذا الذي يكون الواجب بالامالة
 ذلك المعين وغيره لا يكون واجباً حقيقة واما الذي
 بطلان عليه الواجب كونه مسقطاً للواجب **قوله** ان
 ما خزان المكلف هو ذلك المعين وغيره لا يكون واجباً

عنده ثم المراد ان الواجب معين عنده ثم هو فعل المكلف
 ام لا لكن اخبار المكلف وفعله على تقدير الاستئصال يكون
 موافقا لما اوجبه الله عليه بجملة الواجب بالنسبة
 الى المكلفين ولو لم يفعل المكلف ولم يتقبل في ذلك الجز
 في ذممه وقد نعلم بعض عبارات القوم ان الواجب
 عند الله ثم هو ما يفعله المكلف بمجرد ان يقبله عنده
 فلا يكون ما يفعله المكلف وبه عليه انه لو لم يفعل
 المكلف شيئا منها لم يكن ان لا يكون شيئا واجبا معينا
 عنده ثم وكما بعض من هذا هو ان الواجب معين عند
 الله ثم لا يختلف لكنه يقط به وبالاخر ولم يتقبله
 وكما له لخاصة فولم يخص بالاول الوقت لا يعني ان هذا
 لا ينافي الاجماع على عدم العقاب لو فعل بعد اول الوقت
 الا ان الوقت قد يكون ان ذلك بالعفو كما نقل ان اول
 الوقت رضوان الله واخره عفو الله وبهنا يمتاز الوقت
 الموسع عن المضيق بالنسبة الى ما بعد وقته على هذا الد

الاول

او لا عفو حاشا في الواجب المضيق لو فعل بعد وقته لعد
 بخلاف الموسع لو اخرج من اول الوقت الذي هو وقته على
 هذا المذهب الى اخر وقته الذي هو مغل للعفو لو فعل
 فيه فان العفو حتى فيه على هذا فالتمس به باعتبار حصول
 العفو له وقت مغل فولم يقط به القوم في اشارة
 على هذا المذهب وهو مذهب بعض المتأخرين باعتبار
 جواز فعل مسقط الواجب في زمان مغل فولم يمتنع
 ان ما انه به كان واجبا لا يعني انه لا يخص الواجب
 باخر الوقت اذ يمتنع انه كان واجبا في اول الوقت فلا
 يستقيم ما نقل ولا في هذا المذهب ان الواجب يخص
 باخر الوقت بل على هذا لا يكون احوال الوقت وقتا للوجوب
 الا اذا بقي المكلف الى احوال الوقت وصل فيه ويمكن ان
 بان المراد يكون الجز الآخر وقتا للوجوب على ذلك التقدير
 ان الجماع في الجزء الاسفل من الواجب وبسبب له
 وان كان الوجوب في الجز الاول والجز الآخر ظرف للوجوب

لو فصل في الجزء الآخر كما ضعف عن الوجوب في الجزء الأول
 لو فصل في الجزء الأول وتبع في الجزء الآخر على مقتضى التكليف
 وكان وجوب اتصاله في الجزء الآخر أو نقول أن تمام
 هذا المذهب لا يقول بكون آخر الوقت دفعا في ذلك الوقت
 بل على تقدير بقاءه إلى آخر الوقت وفصل فيه **هذا**
 بخلاف ما ذهبنا إليه من الوجوب بالنسبة إلى الفاعلين على هذا
 البقاء إلى آخر الوقت باعتبار فصله في أول الوقت
 وآخره وأما فلا وجوب اتصالا علم أن المذهب من وجوب
 إلى الكثرة لا يصرح في كلامه على ما فعل عنه بأن
 الوجوب يختص بأمر الوقت كما فصل الفصل في كراهة العمل
 في فصل مذهبه وجوبها **و** كما فائدة كثره في فصلها **و**
 فلا يقع كالوصلها قبل الزوال هذا ثم اذربا كما فصل
 في ذلك الوقت بقطعه الغرض بخلاف قبل الزوال
قوله يكون بناخرا له عن وفاء عاصيا به يمكن التمسك
 ولا ما دونه اذربا كان معصوا وبقائه العاصيا **و**

الاجماع

خلافا لاجماع لا حصوله **قوله** تفصيل عن المذهب
 أي لم يحصل الفرق بين الواجب والمندوب **قوله** لا
 انعكاس المكلف من هذا الغرض حتى لا يكون عاقلا
 هذا ثم لم يبقا كان مع الشعور والالتفات بالفعل
 لم يكن عازيا على الفعل والترك بل كان ان يدخل الزمان
 الالهي وكان قوله وهو كانه اشارة الى هذا **قوله** لما
 خرج عن العمل يمكن منعه مستندا بما ذهب اليه البعض
 من انه نقل بقطعه الغرض **قوله** اما عن محصور الوقت
 هذا الحجاب معارضة **قوله** الحق ان تطبيق الامر على
قوله ومنهم القائلان هما العلامة وابيه **قوله** انما
 الاعطاء عند انقضاء الاكرام أي انقضاء وجوب الاعطاء
 وذلك من بعض عبارات علي ان المكلف علم حوزا لا
 ولا يفت بهذا الدليل ولا يخفى بعد ذلك فاما **قوله** فيكون
 الاول الذي هو في القائل اعطى بها درهما **قوله** وخرج من
 مع أي مع اجماع السبد **قوله** بل هو حرام مع أي من

اذن المحسن او لا **قول** فالدليل الذي ذكرناه وهو قوله
 لما قول العالم اعطاه **اقول** والموضوع ههنا فنفق
 مثلا الاكره ليس مجرام **قول** فمنه ان المحسن لا ينجح
 ان هذا الاحتمال قائم في اكثر الشروط **قول** اثباته فيه
 اي اثباتنا حكم في محل الوصف **قول** لا ملازمه في ذلك
 ولا في العرفه كانه ادعى الملازمه عرفا في الشرط من
 التبادر وهذا الكلام جار في الشرط ايضا **قول** فان
 العالم من محصر مما ذكرناه والحاصل ان الفوائد المحملة
 على وصف والمجمل اكثر من جعلها التخصيص كما ينبغي
 لبعضها على بعض في الظهور فلا بد لنا التمسك بالاعلى
 احدهما الفوائد على التخصيص محصوره الا ان يدعى
 ظهور هذه الفائدة بالنسبة الى ما به الفوائد كما تدعى
 في الشرط وهذا هو الذي يصلح مناطا للطلاق وينبغي الثبات
 فيه **قول** وجوابه ان الذي علم وجدان لا يخفى ان المحسن
 ادعى انقضاء التخصيص في صورة عدم ظهوره فانه انما

وانما احتلت فلا يضره عدم وجدان صورة لا يحصل فوائده
 اخرى وانما يضره عدم وجدان صورة له يظهر فيها فانه انما
 فكانه اشار بانه الجواب ان عدم الظهور لا يكفي في
 انقضاء التخصيص بل لا بد من عدم احتمال فائد اخرى ولا
 يوجب صورة لا يحصل ذلك لا يخفى ان هذا الكلام يجري
 في الشرط ايضا والفرق مشكل فاما **قول** فان اكثر العالم
 اي الاشاعره **قول** لكن لا يصح الرجوع عن البحث عما ذكره من
 فهم الشرط بالنسبة الى المقدور وغير المقدور بل لا بد من
 تخصيص الشرط بما لا يكون مقدورا لا تكلف فانه لا خلاف في
 انه يصح التكليف مع انقضاء الشرط المقدور فانه تكليف
 بالشرط والمشرط معا وايضا من تخصيص المشمله بصورة
 عدم الامر بانقضاء الشرط بل ينبغي ان يصدق المشمله بان الامر
 اذا كان قائما هل يصح منه الاشرط ام لا كما قال السيد
 فانه قال لا يصح الاشرط من العالم حتى من العالم بوقوع الشرط
قول والمكتسب اي من الاشاعره **قول** مع المانع اي الذي

قد اذبح احدهما لاكمل قدم غيره شيئا من اجله فالحظ
 عدم الاجزاء ايضا حتى يعلم للثبوت على ذلك وكان الاضمار
 فناء من ذلك وكان هذا المراد للثبوت فان كان جازعا فاما
 عنه فاما **قول** فما وجب الاضمار عنه فلهذا يمكن
 المتأخر فيه بان ما يجب الاضمار عنه يشمل المكره ايضا
 الاضمار معناه العمل بمقتضى النية وهو عدم من الاضمار
 المحرم والكراهة والاضمار من المكره بطريق الكراهة
 او العمل بمقتضى كراهته او اضماره انه مكره ويجب قبحه
 الاستدلال بان ثبت ان النية الخارجة مادة العمل هي
 المحرم وهو مضمون **قول** فما وجب الاضمار عنه فلهذا يمكن
 وبين ما ذكره الاحتجاج كثير من دليل الفرق ان المناطة الا
 لزوم محصل العمل وهو مضمون غير مطلق وقد اصبحت حاله
قول ومن البين ان العدة بالجمعة لا تقتضي ذلك هذا مع
 اذا كانت الجمعة بعد التيسير اذ يلزم اجماع المتأخرين في موقر
 واحد واختلاف اهلها غير مانع وهذا اذا كانت الجمعة قبل

فلا يلزم اجماع المتأخرين في موضوع واحد فلا بد من ان يصب
 على النزاع ثم لا يخفى ان دعوى ان الصلوة في الدار للغير
 من قبل اختلاف الجهة العقلية تحمل نظر بل الظاهر ايضا
 من قبل التاخر فان متعلق الوجوب فيها هو جهة الكون
 هو كون مطلقا وتعلق الحرمة وهو موضوعها خصوصية
 الكون وتخصيصه ويمكن انهماك احدهما من الاخر وهو
 التكليف باختاره فلو موضوعان مختلفان وان عرضا
 للآخر ولا فائدة فيه كالفرق السحب من الصلوة الواجبة
 كالصلوة في المسجد مثلا والمكره كالصلوة في الحمام
 الاحكام الخمسة كلها متضادة مع انه لا نزاع في انهماك
 ذلك نعم لو امتنع انهماك الجهة المروضة للوجوب
 الجهة المروضة لحرمة امتنع التكليف به لانه يلزم
 اجماع المتأخرين الحال بل عدم تمكن التكليف من امتثال
 بهما هذا على تقدير تسليم جرمة الكون المطلق للصلوة **قول**
 المتأخره فيها فاما **قول** اذا كان محصلها طه المتروكة

وسقوط الغطاء **قوله** مؤثر لا يشاء ان ارادته مؤثر
لزيادة الاشياء فلو انما كماله المشبه بالمشبه به
الموصوف بالاشياء لا صفة الاشياء فلو انما
انما كماله صفة الاشياء وتغيرها في الفهم غير بانها
وان ارادته موجب لمقاومة مع انه خلاف ظاهر العبارة
بأن مع بطلان الثاني عند الخصم والاولى بل قوله مؤثر
غير رافع للاشياء ويحوي بطلان الفلك بالضرورة **قوله**
واللفظ الدال على شيئا لا يكرهه فيه غلط عظيم اذ
عظيم بين الانصاف بالتبني واللا له عليه واللفظ هنا
مخصص بالاحمال الى معنى مخصص بالاشياء لا
على الاحمال والاشياء فكرر اللفظ هنا لا يكره الاشياء
حصول في الفهم لم يكره ان الموصوف بالاشياء فيه
فلا يلزم تأكيد الاشياء عند التكرير على تقدير تسليم كماله
على الاشياء وتكرير حصوله في الفهم انما يلزم من زيادة
الاشياء كزيادة الاشياء كما في تكرير اللفظ الدال على

فانه لا يجد شدة السواد وزاد به بل انما يصدق غير السواد
في الفهم وزاد تصورهما **قوله** ومما سبق منه اى
مبني الامر **قوله** الثاني انما لو كانت العموم يمكن قلب اللفظ
بانه لو كان العموم والمخصوص بالاشياء لم يعلم ذلك اما باللفظ
او بالفعل الى اخر الدليل فان قلت ذلك يعلم بدليل اخر
غيرها قلنا هذا انك لا **قوله** والاحاد منه لا يصدق
فيه ان فرض لا يدعي التيقن بل يكفي الظن اذ مدار مباحث
الاعتقاد على الظن **قوله** لو كان متواترا فيه من ان
يجوز تواتره بالنسبة الى البعض دون بعض **قوله** لا يستوي
الكلاية اي هيان لا يكون فيه خلاف والحال انه قد
وضع الخلاف فيه **قوله** حقيقة في المخصوص اي موضوع
لبعض ما صدر عليه مفهوم الصيغة من غير تعيين اذ
انما يقال احداها موضوعا لمخصوص مخصوص **قوله**
بمخالفا للعموم فانه مشترك فيه هذا انما يدل على كون
المخصوص متيقنا في كونه عاملا في المراد فالجواب به

وهذا لا يدل على كونه موضوعا له وإنما يخصف في
 حواشينا على شرح المختصر **قوله** على سبيل المبالغة وهو
 الحاق العليل بالعدم هذا اعتراف بأن هذه العبارات تكثر
 في العوم إذ لو لا ذلك لمبالغة ولا الحاق **قوله** في قوله
 فإنه أقامته في الإيجاب **قوله** بل لا يتم فيه البهيمية كذا
 كان المحصور في الإيجاب بأنه أعوط نحو أقل البصرين
 مثلا فإن أحرف المبالغة الأمر هو من قول النفس الصبر
 وهو وصف قطعا لغير رابن الرجل إلا البصرين **قوله**
 أصلها جواز وصفه بالجميع أه لا حاطة في الجواب عن
 هذا الاستدلال إلى ارتكابه جاز كما ارتكبه صاحب
 الحصول حيث قال فيه أنه جاز بل بل أنه لا يطرأ أدلة
 جائز الرجل العصار وكذا غيره الفصل وأيضاً
 الدنيا والعقربان كانت حفيضة فالله بالأمير جاز
 أن الدنيا والصبر كانت حفيضة كانتا أمراً لا
 جاز الوضوء انتهى إذ من قال بعدم إفادة العوم لم يصل

بكونه موضوعا للمحصور حتى إذا استعمل في العوم كان
 جازاً بل قال أنه موضوع للتعريف المبهمة من حيث هو فإثر
 المحصور والمحصور فيهما من خارج لا بد له من اللام
 بوصفه بالجميع في المثال المذكور لا يقتضي كون اللام
 في العوم لا عليه لجواز كون استعمال اللام في معناه
 المطلق وقام العوم من الوصف فلا يلزم كون اللام حفيضة
 في العوم ولا الجاز وكذا الكلام في الدليل الثاني والأخير
 في قوله تعالى أن الإنسان لغير خسر إلا الذين آمنوا **قوله** وعن
 الثاني بأنه جاز طرعت ما هو المخصوص في الجواب عن ربيع
قوله لا يحال لا تكرار فإداه للعرف المكنى من حيث فإداه الملاء
 بل من خارج **قوله** كيف ودلالة أمارة العربية الطين
 الحصول تكرار ذلك مع كل في جميع العرفان وكذا يظهر من
 الأمكان أنما تقوم كون الأمر حفيضة فلا يستغنى عن جميع
 المواد حتى في الجمع البصر من المسئلة فقولك هذا لا يقتضي
 خلاف فعل نظر وعلى تقدير عدم الأعداد بالتحالف المذكور

في الجمع وتسلم ان اللام لا تستغفر في بعض المواد يمكن ان
 يكون ذلك في الجمع فلا يصح عدم مجال انكار ذلك في كل
 المفردات **قوله** الكلام انما هو انه فيه اشارة الى الجواز
 من المحققين بعد ذلك الجواب المذكورين وهو عليه انه بعد
 تسليم كونه حصة في بعض المواد ثم انه لو استعمل في
 غيره لكان مجازا لان الجواز في من الاشياء **قوله** كان
 تلك اصل الله البيع وحرر الربو وجعله اذا كان للماء او
 لا يصح انه يمكن ان يكون العموم في امثالهاتهم من قبل
 الحكم على المصلحة من حيث هو حيث وجد الحكم لا من وضع اللام
 ثم اللام يدل على ارادة المصلحة من حيث هو **قوله** لا يصح في هذا
 بينه وبين المفرد المذكورين فاقبل **قوله** محقق في هذا
 كله ارادة الجميع لا يصح ان هذا لا يدل على استعمال اللام
 في العموم وكونه حصة فيه بل انما يدل على ارادة العموم
 هنا من الكلام يجوز كون اللام مستعملة في معناه المطلق
 فهم تحقق هذا المطلق في ضمن العموم من الغرض المذكورين

كونه حصة فيه ولا الجواز بل يجري هذا الكلام في المفرد
 المذكور ايضا **قوله** بالنظر الى الحكمة او بعيد العموم لكن لا
 انه بل بالنظر الى حكمه المنكسر كما سيذكر في دليله **قوله**
 ولو اراد العلم بالبيان انه هذا قريب مما نقل عن المحقق في
 المفرد المعرف باللام واشارته مع انه مع انه رده هنا عليه
 بان الفرق **قوله** انه لو اراد الكل ليس به **قوله** لا يصح
 انه يمكن ان يكون من جواب الشيخ ان عدم البيان بما لا ارادة الكل
قوله به فوجه النظر ان كون كل المراتب مراد فاعلم ان
 لا على استعمال اللفظ فيه وكونه موضوعا له وهو
قوله ان ذلك ليس على ارادة اه لا يصح جريان هذا
 الكلام في المفرد المعرف باللام بوجهه **قوله** بنده ما احسن
 فيه من حرمه شرعا وما انفك عن المحقق والفرق من كل
 على الدليل الذي ذكره سابقا في حرم المفرد وما يحاط
 ثم لا بعد ان يعرف بما ذكره سابقا من امكان استغناء
 العموم شرعا من التعلق بالمصلحة من حيث هو فان هذا الكلام لا

في الجمع المتكررة لغير ظاهر في اللفظ من حيث هو **قوله** فاما
 نفي انه هذا النوع لا يضر للسند ان يكتفه كون هذه المراتب
 من افراد الحقيقة ويكون هذا الفرد يشمل جميع الافراد ^{فيه}
 مع كون هذا الفرد متشابهاً لافرادية **قوله** كما ان
 كما التوفيق لا يخفى انه ذكر جملة على الجمع حيث فانما
 ان جعلناه على الجمع فقد جعلناه على جميع حقايقه فكان
 فالاولى في الجواب مع كون ذلك مرجحاً والتفصيل في
 على شرح المختصر **قوله** وان استعمله في جميعها اه هذه
 العبارة مشعر بان كل قول السند قد جعلناه على
 جميع حقايقه على استعمال المشترك في جميع معانيه ^{لك}
 في الجواب انه يجوز لكن الظاهر ان يكون مراد السند من
 جعلناه على معنى حقيقه ضمن جميع حقايقه وهذا لا
 دخل في جواب لقوله وان استعمله في جميعها لا يكون
 الا بحد ذاته **قوله** كما لم يثبت في اي من معانيه ^{فثبت}
 في معانيه **قوله** لما انه لا يثبت بعد من قال بغير التبرار

يشمل ان يكون ما وضع لخطاب المشافهة شاملاً للعددية
 بحسب القلب **قوله** لكننا لم نذكرها لانه لا يخفى على الناظر
 في كتابنا لاصول ان موضوع النزاع في هذه المسئلة تشمل
 العام بتعريفه اعم من المشرق ومثل العشرة بالنسبة الى
 اجزائها وكذا مثلها بالعشرة واحداً لها والجواب ان ذلك
 لا يشوب في المعنى الثاني فاقول **قوله** وبما ان البعض
 قال له بحسب المفهوم اه هذا انما هو لو كان المقيد
 في الباء واما لو كان مستعلاً في العموم كما كان ولداده الباء
 كما هو مفروض المسئلة طر من بعد الخصم من حيث ان الاستعمال
 وقع في الباء بعد اخراج البعض من العام فلا يلزم الاشتراك
 ولا التجان فلا يلزم دليلاً في تخصيص البعض للسند والتفصيل
 في ذلك بطالع من مواضعنا على المختصر **قوله** ان شاء الله تعالى
 في لفظ العام لا يخفى انه لو كان المراد من لفظ العام ما هو
 مصطلح الاصوليين لا يصح كونه مفقداً للاشياء فهو لو كان
 المراد العام للناطق كان له وجه فاقول **قوله** ان شاء الله تعالى

بالمعروف والخط باصطف عليه قولهم لفظ واحد لا يخفى انه
 لا دخل لكونه لفظاً واحداً او متعدداً في ذلك قولهم وان
 المفروض ارادة المباشرة فيه نظر ان المفروض ارادة المباشرة
 الكلام لا من لفظ العام ولا يخص المفرد كلامه به صار المترادف
 لفظاً مما قبل قولهم مطلقاً هو انه قبل لا يصل المسئلة الى
 لا يخرج الواجب عن الحقيقة في غير محل التخصيص مطلقاً
 ان يكون قبلها المنفي يعني سواء كان التخصيص المحل مستقلاً
 اولاً وسواء كان محلاً او لا وأنه لم يوجب لا تضاعف ثانياً
 والمحاصل انه انشأ في الخلاف المنقول في التخصيص المحل
 من الخلافات النادرة قولهم وسائر ما اخذ من المراتب عارفاً
 هذا لا ينحصر على من قال بانه حقيقة في المباشرة ويمكن
 بانه ليس براد من قال انه حقيقة في المباشرة انه حقيقة في
 تمام المباشرة من حيث انه تمام بل من حيث انه احد ابعاد العلم
 فيكون في الاستدلال انه احد ابعاد العلم فلا يعمل عليه بمصوب
 فلهذا التخصيص في مواضعها على التخصيص قولهم بانه انما

المشكلة

المشكلة ما كثر فيه الجفوة لا يخفى ان هذا لا يدل على ان
 القطع بل لو انما يدل على امكان حصول القطع او حصوله
 فليس هذا من ذلك وكان هذا الكلام عن التخصيص في مواضع
 انه لا يمكن القطع لان مقام الاحتياج على اشتراط القطع
 التام الا ان في هذا الكلام صريح في انه اذا امكن القطع لا
 العمل بالنظر وانما رخص العمل بالنظر بما لا يمكن تحصيل
 فإذا انما امكان القطع فبما اشتراطه ولا يخفى انه عمل النظر
 سبحانه العريجات قولهم وهذا القولان موافقان للقول
 الثاني اه هذا محل التامل انظر القول الثاني حكمه مقتضى
 العموم في غير الاشياء البسيطة بمقتضى هذا اللفظ العام اعجاب
 التاكيد واما على هذين القولين فالعمل بمقتضى العموم في
 غير الاشياء البسيطة مشكل اذ هذه ملاحظة الاستثناء بصير
 والتخصيص فيما عمل التوقف على مذهب وقص لفظ المشرك
 بلا قرينة على مذهب آخر فلا يرجع العموم على الخصوص الا ان
 ان التوقف والحكم بالاشراك بالنظر في نفس التخصيص

قد بلغه بأشياء مما لا يخلو من لفظ العوامات الشائعة
 أو بملحظة أن الأصل عدم التخصيص بجمع العوم ولا بجمع
 فاعبه فاعمل سبباً إذا كان بقاء العوم مخالفاً للأصل
قول ولا يكونه مشيراً إليها معناه التلخيص فبدل
 أو ليس ذلك في جميع المواد لكونه مشيراً كما يقول الرضا
 وإن كان في بعض المواد ككاسين وسعير خفيفه
قول فانه قال هذا بيان الكلام القديم بأب الجمل
 ما أخرناه **قول** في القسم الأول في الوضع العام وهو
 له العام **قول** وهو ما صح فيه نظر فإن الحديث كالصريح
 فلا هو صريح على بديع تحته بزيادات فالوضع والموقف
 له فيه عامان **قول** موضوعه بالوضع العام لمخصص
 الأخرجه أو لاجل الحاجة فيها إضماره إلى هذا التخصيص بل إلى
 الوضع لها عاماً يكفي إيجازاً في قوله فإن ما طرأ عليه
 هو الوضع وهو ما لا خلاف فيه في أدوات الاستثناء
 إذ لا شك أنها ليست موضوعاً لإخراج شيء خاص عن

عن أشياء خاص بخصوصها بل لو خالف الوضوح هذا
 المخرج الكلي ووضعنا ما أفراده أو له وما ذكرنا ظهر
 أنه لاجل الحاجة في تحقيقه إلى التمهيد الذي هو هذه الألبان
 الواقع ولا غلظة في هذا الظاهر بل مع أنه معروف حال
 تحقيقه وأن العوم الذي ادعاه لا ينفعه في **قول**
 من قبل المنقح والوضع فيه عام لا يخص أنه لاجل الحاجة
 لبيان عموم وضع أسماء الاستثناء مثل وعبر وسوى
 إلى أنها من قبل المشتقات لا لاختلافها أنها ليست
 لإخراج شيء خاص بخصوصه عن أشياء بخصوصية سواء
 كانت مشتقة أو جامدة فإن عموم الوضع لا يخص المشتقات
 إلا أن يقال هذا بيان الواقع بغيره لا ليجوز أن العوم
 مخصص عموم الوضع سواء كان في الأسماء المشتقة أو
 أو المحرقة والأفعال هو عدم الاختصاص بمادة دونها
 من أفراد كل لفظ في حال الوضع لا بالنسبة إلى كل شيء
 كل حال وهو لا يخلو وهذا لا ينفك عما عرفت أنه لو قيل إن

حقيقة تتركه فلفه بالجملة الأخيرة كما هو مذهبها في حقيقة
 لا يكون عموم وضع ادوات الاستثناء التامة بالنسبة الى
 افراد هذا المعنى سواء قلنا هو معنى النفس هذا الحق
 او افراده وهذا لا ينفع في عمومها بالنسبة الى الحقيقة
 بالجل السابقة وهو لا يقتضي كونها حقيقة منه ولكن
 على ما على مذهبنا في الواقع مذهبنا الاشتراك
 والعرف يحصل لنا العموم وهذا العموم على سبيل المثال
 دعوى انه انما علم ان عموم ادعاءه باختياره على حقيقة
 اعم من العيين يكون في كليهما حقيقة من المتنازع فيه و
 لو قيل ان مراد للنسبة انما يحصل انه كان في ادعوى خصوص احدها
 او الاشتراك عليه البيان قلنا هذا قول التوقف في جميع
 دائرة الاحتمال ثم يمكن ان يقال اذا استعمل القسط في معنيين
 واحد يدل على كونه حقيقة في احدها خاصة بالذات كونه
 في الاخر منهما مائة على كون الحاد والاشتراف الاصل في
 مدعى يكون اوضح عامما والوضع له خاصا وكلاهما مائة

وحيث ذلك ما ذكره فظهر ان التصديق والعهد الذي ذكره
 لا ينفع في شيء فاعلم **قوله** في الامر بالرجوع الى الجمع
 والى الاخر على قسط **قوله** بطلان القول بالاشتراف مطلقا
 الظاهر انه قد لم يدخل البطلان في البطلان فيكون دليلا
 لا يجاب الحق كما يظهر من قوله فالباطل في التعليل لا يمكن
قوله لا يباين **قوله** في هذا الحال من العموم التام في الامور
 بقدره لا يخفى الكلام باحد الاحتمالين **قوله** لغير ذلك
 الاسباب كقول جميع ذلك **قوله** لكن تطلبه بمالعه الحكم
 الاول فاستدعى انه بعد تسليم صحة حقيقة المسند
 لا يفرض فاد هذا التعليل بل يتم دليلا في جوابه ان يكون
 لا يحتمل مادة الشبهة ولا يصح جوابا واد الدليل انما
 هو مراد على بعض اقوال المسند فالصواب على هذا
 ان يقال انه يرجع الى دليله الثالث وسيجيء به **قوله**
 فان الخروج عن اصله الحقيقة انه يمكن ان يوقع محله
 الحقيقة احدها لغير التي فوجب المصير الى الجواز وتقص

الخرج عن اصالة الحقيقة فذكر المسند لبيان تمام
 الغرض فلا اعتراض عليه وكونه متقطعا مقطوعا به لا ينافي
 بمان وجهه وبسببه **قوله** وان انفصل القطع في النظر
 عما يمكن ان يقال ان بعضها مانعا عن قوله وكونه قربة
 وهو ان انفصال فلا ينافي كونه قربة على الخروج عن الأصل
 فيما البرينة هذا المانع **قوله** على ان المتكلم ما دام اه هذا
 لا ينافي كون ذلك خلافا لفظ فلا يصار اليه الا بغير دليل
 وجوبه هذا ثم فانه كفى لرفع المناقاة للرد على من
 لا يمانع من حمل ذلك على الحقيقة فلا وجوب الرد **قوله** فانه
 ما يدل عليه اه لا يخفى انه لو ثبت مقدما ان المسند للمادة
 على ظهور عدم تخصيص من الأجزاء لا يجرى ما قال الجيب لا
 منع الظهور **قوله** وهذا مراد الجيب **قوله** لكنه مع ذلك يحمل
 باحتمال مرجح بناء على ادعاء المسند من ظهور اللفظ
 في العموم واصحها به وعدم دليل على العطف عنه ولا يخفى
 ان الاحتمال المرجح لا يضر المسند لأن دعواه الظهور

لا الفلح

لا القطع فاوله في الجواب منع الظهور **قوله** اي يخرج
 الاستثناء ان امكن المنع والا فلا **قوله** والتمثال هو التمثيل
 ان يلزم ما شرعنا من في منبر واحد يمكن ان يقال ان الخلو
 في المثال المذكور بمنزلة كلمة واحدة فهي عامل واحدة لا
قوله فام زيد وذهب عن طريقان واحتمال ان الظن
 بمنزلة ذكر الطرف في الحصول متعلقا بالعمل كالعامل بعد ذلك
 المدح والنجح انما هو بحسب الحق ومناط اتحاد العمل
 على اللفظ **قوله** فالتعاوض انما هو بين التخصيص والعموم
 لا يخفى ان الغرض في التعبير هنا انما هو التخصيص لا نوع
 اخر من الجازم فالتعاوض وقع بين التخصيص والتعميم
 والجازم فلا يخرج على قولنا **قوله** وفي حوازه بما هو
 كالتخصيص لا يتبع الظن بمفهوم قوله نعم ان جازم فاستقيا
 فنبينا والتخصيص كل ما ظاهر مفهوم قوله اذ يبلغ للآية
 كذا ليجب فيه بل التحق ان اطلب صور المفهوم اه
 الاظهر التخصيص بمراتب الظن كالحاصل بالمفهوم باختيار

التخصيص

المواد وانقضاء الموانع على التقييد سوى المفهوم
العام بمفهوم أقوى منه دلاله او موارده بخلاف ما هو
اضعف منه وما يترتب من عدم دليل على ترجيح كل طرف
وعلى اعتباره بل المصير ما عبره التامع ممكن دفعه بأنه
لا خلاف في اعتبار الطرفين ونوعها الحاصلة من دلاله
الاتقاط وظواهر العبادات وإنما الاشكال في غيرها
قوله لا يقتصر في القوة فان قلت عدم القصور في القوة
لا يفي في كونه مختصاً بل لا يميز كونه أقوى وكذلك
المسئل بان الخاص اتما يقدم على العام لكونه أقوى كلاً
فكيف في عدم صلاحية كون المفهوم مختصاً العام عدم
كون المفهوم أقوى ولا حاجة له في ذلك لانه محرم
كون دلاله العام أقوى مما ادعاه آخر بقوله فان المنطوق
أقوى دلاله من المفهوم فلا يثبت العمل بالعموم كما هو مقتضى
أدبنا وبما وقع منها بسقط العمل بها فلا يعمل بالعام إلا
مع كونه أقوى ونحن لا نرى له محرم أقوى كونه مختصاً

بشيء

لا ينفذ الجب قلت الجب اشار الى ان المساواة كاف في
التخصيص وبناء ذلك على الجمع بين الدليلين وعدم القارة
أو كافي في دليله على تخاره وقدم جواز التخصيص اتما
يكون لو كان دلاله العام أقوى بمكسبه منعه وكذا
بمنعه فامل **قوله** ووجهه ظاهر اي كان عدم التلا
ظاهر او كان في المثلثة السابقة لا خلاف فيه وكان
في ظهور كون مفهوم الموانع مختصاً العام وجهه
هو انما وقع الخبر الموانع الكتاب من حيث قطعية القول
قطعية دلاله القطع مع رجحان الظن الحاصل بالخبر
الخاص لكونه خاصاً فلا يجوز طرح احدهما بالكلية سيما
مع كونه ارجح في الدلالة لمختص الكتاب العام بالخبر
الخاص رجحان الدليلين مع كون المختص ارجح في القوة
قوله ولا لا قرب جواز حكم لا ينفذ لانه لا يردنا انما
دلالة على ان الخبر لو عا لفقران فاضربوه في الحمار
وهذا بنا في تخاره ألا ان يجهل الاختار في صورة عدم

انما ان الجمع بوجه قوله لكن بناؤه على منع كون الخبر **قوله**
قوله لا يجوز ان هذا يقتضي الحكم بعين العرفان وعدم التوقف
 في عدم كون خبر الواحد مختصا له فلا يستقيم ما التوقف
 عليه اللهم الا ان يروى هذا النوع منه ايضا بطريق الزيادة
 والتوقف لا يجوز فكون مراده بقوله لم يقطع وجوب العمل
 بصفه الخبر بوجوب العمل وان كان متبادرا يستقيم كونه
 مبنى التوقف فاقول **قوله** ومقتضى امرنا انما كان هذا نظرا
 آخر لا جوابا لخراده لانه التفسير الاول لا يجرى صلافة
 الظن الحاصل بالخبر لئلا يظن المنزلة او يحتمل انه
 لو كان اضعف لا يعلل بخصصا ولكن المساواة لانه لا
 يمان في التفسير الثاني فاقول **قوله** على ان التخصيص هو
 ان سلم ان النوع نوع من التخصيص او التخصيص في الاثر
 كما دعي المسئل فلو انه اهور منه مشكل الا ان يروى انه
 اهور انواعه ويقتضي انما في ذلك الجواب المانع ويجعل ان
 يكون الامر بالناسل في كلام المتكلم اشادة اليه فاقول **قوله**

بناء العام على الخاص الظاهر المراد بالخاص والعام
 الخاص والعام المطلقين لا من وجه كما يظهر من هذه العرفان
 ولم يتعرض الاكثر حكم فعارض العام والخاص من وجه
 لا يقتضي ان الادلة المذكورة لا يجري فيها والظن فصار
 اعتبارا مرجعا للخارجية من الخصوص والعموم فمختلف
 باعتبار الموارد فاقول **قوله** بناء العام على الخاص فلو كان
 دعاهان معتبرة دل على انه اذا دعي بالمكر وبالباطل
 مخالفة فاعلموا بما يخالف مذهبا عاما وهذا يقتضي
 ان الخاص لو كان مواضا للمذهب العامه يعلم العام
 الا ان جعل المخالف في الروايات المذكورة على ما يمكن
 الجمع بينهما بوجه ويجب طرح احدهما بطرح ما هو موافق
 للعامه وبما عارضه يمكن الجمع بعموم العام على الخاص فاقول
قوله بلا خلاف كولا الاجماع كان ذلك مطلقا على التام
 اذ ربما امكن ارتكاب بخلاف في الخاص اظهر من بخلاف التخصيص
 في العام ويستقيم كلاما مفصلا في ذلك فاقول **قوله** كان

لخاصة لا تخصبها العام ولا لكونها خارج البيان العام المذكور
 عن وقت الحاجة اليه اذا فرض جعل حضور وقت العمل
 وهو غير جائز ولا يحق انه بشكل كون الخاص ناسخا ان
 كان من كلام الائمة ثم الا ان يترك كلامهم دليل على وقوع
 المنع في زمان البقية فاما **قول** على جواز تأخير البيان
 العام من وقت الخطاب وهو يخلف فيه ولا يلزم تأخير
 البيان عن وقت الحاجة اذا فرض جعل حضور وقت العمل
 بالعام **قول** وبما ان الله كالاولاي كما اذا كان العام و
 الخاص معترفين **قول** وهم الماهون من المنع فتم تبطل
 التخصيص والمنع كلها ظهوره في مثل ذلك ظاهر كان
 كالتصديق المتعارفين فلا بد من الجمع بوجه اسو كالنقد
 او ترجيح احدهما من ترجيح خارج **قول** في الخاصية ان لو
 له عموم من جهة اخرى لم يلزم كونه قطعيا ان اراد ان
 يعمما وخصوصا من وجه فليس من محل التراجع وان اراد
 ان يعمما عموما وخصوصا مع ذلك لانه الخاص على مرفوعا

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

والعمل بالعام ابطاله **قول** والعمل بالعام يقتضي الغاء العام
 هذا انما يلزم من جعل الخاص على بيان او ضمنا لبيان الغاء
 ان لو لم يكن ذلك لم يلزم من العمل بالعام الغاء الخاص ولا
 نسخه بل اما يلزم منه جعل الخاص على الجواز فلا يلزم كونه
 العمل بكل منهما الا ان كتاب مجاز في الاخر ولا يلزم الغاء
 ولا نسخ فلا بد من ملاحظة ترجيح البيان الجاز من الطرفين
 من الشهرة والشيوخ وعبره ان يختلف باختلاف الملة
 ولا يعدل ان يوان مجاز تخصيص العام اكثر من عام ضا
 الجازات فاما **قول** قبل حضور وقت العمل به هذا
 على عدم جواز المنع قبل حضور وقت العمل بالمنع ولا
 يكون لخاصة العمل في الجف في كونها في كلام الائمة
 او المنع كما ذكرنا انما **قول** فكان اوله بالمنع هذا انما
 يتم لو ثبت جواز العمل قبل هذه الطول والرجحان فاعمل
قول وعما في هذا الاثر من اصحاب المابة على المحلة في
 عنه **قول** وفي يلزم التخصيص بالشيوخ والحاصل ان التخصيص

في الأفراد أغلب من التخصيص في الأزمان والظواهر
 الفردية الأهم **قوله** ولأن التخصيص ربح والتخصيص
 فيه نامل وتحقق إذا رفع التحقير من صورته بالتمسك
 الشارح فظاهره أنه لا يقع إنما هو حسب الظاهر وأما حسب
 الحقيقة فهو يقع بالتمسك إلى بعض الأقسام كالتخصيص
 بالتمسك إلى الأفراد والتحقيق أن التخصيص لا يلازمه التمسك
 على جميع الأقسام فإن لم يكن وقوعه للكل مراداً بغير
 فاته لا يبراه منه إلا البعض ولا يبراه الكل من القضاة
 وربما يفرض التخصيص فظهر أنه لا يقع في التخصيص
 بخلاف التخصيص فإنه يقع في الجملة وتمام التخصيص في شئ
 على التخصيص **قوله** من أولية التخصيص شروعه وفلانة في
 الوقوع **قوله** إذا لم يمتنع أن يبراه كلاً من الأقسام إلى أن يمتنع
 وإن كان صحيحاً إذ صبره وكونه بها العام لا يقتضي
 إلا أن تلك الفصل كما يشعر به قوله ليكون ما نأخذ به في قوله
 أن يقال لا يمتنع أن يبراه كلاماً ويصير ما نأخذ به من كلام آخر بعد

وهو ذلك الكلام الآخر وهذا التخصيص الذي
 ذكره مما ذكره النص كلام حق بعد علم أن صبره بياناً
 بخصيص قصد له لا **قوله** وكأنه يريد عدم جواز
 العام أنه لا يلازمه في له حسب الظاهر إذا كان هو
 بيان للعام متقدم عليه **قوله** من دليل معارضة ربح
 يكون مراد التخصيص عدم جواز التأخر عن وقت الخطاب أي
 اختلافه **قوله** ولم يعرف من السداد المرتفع وليس فيهم
قوله في العاشية بظهر من الجدول أي العدل عن ذلك
 العبارة إلى هذه العبارة وأكثر من قول هذا التخصيص خلافاً
 لهذا العبارة **قوله** فإن كانا قطعين ويطبقان لا يجوز أن
 في المسئلة تعارض الخاص والعام وترجح الحق من جهة
 والعموم من جهة نظر المرحمات أو فلا يبراه بخلاف حكم
 الترجيح بالنظر إلى انضمام المرحمات الخارجية إلى أصل
 وتكثر الاختلافات في كل الأقسام فلا خصوصية لكلام
 بصورة حمل التاريخ بل لا حاصل له **قوله** بل يكون مردوداً

اذا يجوز فتح القطعي القطعي وقوله ان لا لا القطعي
 على جميع الازمنة لبن قطعا والفتح تخصيص في الزمان لا في
 انما هو التسمية الى جهة القطب وان كان نفس الحكم قطعا
 الا ان يرضى في صورة يكون دلالته على جميع الازمنة قطعا
 وقوله ان التخصيص انهم كل لو كان دلالته العام على جميع
 الافراد قطعا فلا وجه للفرق بينهما **قوله** واحتمال التخصيص
مطلق الاطلاق ثم لم يشرط عدم حضور وقت العمل
 لا يفتح ما كان الاصل عليه اذا الاصل باخر الحادث و
 هو تخصيص ورد الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام لا قبله
قوله اذا الاصل يقتضي معرفة بل الاصل وجوده اذا الاصل
 باخر الحادث **قوله** لا فاقول فاعلم انه لا يفتي ان هذا عدل
 عن الجواب المذكور وتعبيره لا فهم له فلا يفتح في فهمه
 بل ان فتح فهو جواب اخر **قوله** لا يفتح عموم الكتابي
 العمومات الواحدة في الكتاب اذا وقع تعارضها مع الخاص
 الواقع منه **قوله** فاعلم طريق الفرض لو يعمل باخبار

الاحد

الاحاد بطريق الفرض ما هو الحكم في هذه المسئلة **قوله** ان
 ان يكون محصيا كبر الصاد الا ان كان ما اخر من العام
 او مقادا له في الواقع ولا يفتي انه على تقدير ما اخر ذكره
 احتمالات اخرى من كونه ناسخا وغيره وانما يظهر من كلامهم
 المنقول انه لا يفتح لانه على الاثر الا ان يستفاد ذلك من
 خارج **قوله** في الحاشية ليدفع ما ذهبوا من ذلك كثير من
 اشارة الى ان رادهم من هذه العيادات ما ذكرناه وان كان
 ظاهر يوم خلاف ذلك **قوله** فهو ما يدل لا على ناسخ **قوله**
 ما لا يدل لشروطه في المصداق وان كانت حادثة عن قسم
 ان القسم لفظ الوضع **قوله** مطلق من جهة اي المعنى الاول
 مقيد من اشارة المعنى الثاني **قوله** وقد يطلق المقيد على
 مضافه **قوله** فاعلم ان في مقابل المقيد بهذا المعنى ما يخرج من
 هذا الشجاع فاعلم ان المعنى الاول اعرض المطلق بالمعنى الثاني
 من المقيد من عموم من جهة فان المقيد بالمعنى الاول صدر
 على الاملا التخصيص والتجسيه وكل من في حقيقه الاكفاء

وهذا دليل على ان
 العمل بالاحاد فيكون
 العام على كل حال

العامة وكذا يصدق عليها القيد بالمعنى الثاني أو كما يمكن فيها
 خروج عن الشروع مثل بدو كل انسان ويصدق القيد بالمعنى
 الثاني على مثل رتبة مؤمنة وكذا يصدق عليه بالمعنى الأول
 ويصدق فان معاملة ما اخرج عن الشروع حيث صار جرحاً
 خفيفاً **قوله** والاصطلاح الناجع للقيد هو الاطلاق
 الثاني حيث يقال لا اورد مطلقاً ويصدق الحكم كما لا مرداد
 بالمعنى الثاني والرد بالطلاق معاملة اي ما اخرج من ذلك
 الشروع **قوله** وموجهاً كسليم اي مله الحكم مثل ان ظاهره
 فاعق رتبة ان ظاهرها علم رتبة مؤمنة فان موجب الحكم
 وعنده فيها واحد وهي الظهار او خلف الموجب مثل ان
 فاعق رتبة وان ضرب وهذا فاعق رتبة مؤمنة **قوله** الا انه
 مثل آه اي في مادة كون علم احد الحكمين المختلفين يسند علم
 الآخر **قوله** لا يملك رتبة كافر اي مجرد ولا يقع ما لا يملك
 لها الا هبة التزويج وان كان صحيحاً فانه يمكن المناقضة بان
 تحريم ما لا يملك الكافر لا ينافي في احرازه في الظهار **قوله**

وان كان الظهار والمالك حكمين مختلفين الصواب ان يكون
 وان كان العود والملك حكمين متصلين فان الظهار يوجب
 الحكم وعنده لا الحكم نفسه **قوله** اما ان يحمل موجهاً او
 مختلفاً لا يخفى انه على تقدير عدم اختلاف الحكم فيحمل
 مطلقين او متباينين مع افتاء السبب واختلافه وعلى التقدير
 اما ان يكونا متباينين او متباينين او مختلفين فالاحتمال ان كثيراً
 وقوله الكفر بما ذكرناه من حكم الباء بعد الاطلاق على ما ذكر
قوله الاول ان يحمل موجهاً متبايناً اي ما يكون الحكمين متباينين
قوله يحمل المطلق على القيد اي يجب العمل بالقيد عند
 اطلاق المطلق ام من ان يكون بطريق النسخ او بارتكاب الظهار
 في المطلق حتى يقع دعوى الاجماع ويحصل مقامان لا يخفى
 البناء ومن الحمل فانه معروف في البيان لا النسخ **قوله** فلا
 جمع بين الملبين جميع الدليلين لا يخصص حمل المطلق على
 القيد ان كان المراد بالحمل المذكور الحكم بان المراد بالطلاق
 حين استعنا له هو القيد حتى يكون حازراً كما هو المشهور **قوله**

الحق وجا الاشكال لانه عليه لا نه لو ايقع على اطلاقه
 ايقع بلا حاراضلا وحصل بالمقيد بلزم العمل بما معاصي
 العمل بالمقيد من حيث اقصاء الامر بالمقيد له وان كان المقيد
 باجتماع اطلاقه غير مقتضى المقيد ولا لعدمه فجميع بينهما
 حاصل مع اقصاء المطلق على اطلاقه من غير حاراضة المطلق
 ولا المقيد لا يقي لا يصح وجوب العمل بالمقيد مع هذا المطلق
 على حقيقةه لأن مقتضى الاطلاق ومدلوله صحة العمل
 فيه كان على سبيل البدل وتبين العمل بالمقيد بما فيه كمالا
 فنقول لا تم ان مدلول المطلق في تلك الامور منه وما يصح المقيد
 بل المقيد في الواقع الامور انه معروف من المقيد المقيد كقول
 رقة مؤمنه انه لا شك ان مدلول رقة في قولنا رقة
 مؤمنة هو المطلق والالزام حصول المقيد بدو المطلق مع
 انه لا يصح لا رقة كانت قطعا من مقتضى المطلق ليس
 في تلك ولا لا يخلط عنه ثم لو ايقع بدو المقيد لزم تناقض
 من ان الاصل البرائة عن التعيين وبقاء الاشكال الذي

فله الحق على تسليم ان الجمع لا يحصل الا بارتكاب حاراضة
 ان هذا انما تم لو كان الحاراضة المقيد مستعاضا او مرجوحا
 ان ذلك التسليم غير لازم وايضا يعين البرائة لا يوقف على
 العمل بهذا الحق فلهذا قد نصت برائة من حمل المطلق على
 ما ذكره وما لو كان مرادهم العمل بالمقيد من غير حاراضة المطلق
 فالاستدلال صحيح وكما مر عليه ما ذكرناه ولا اشكال الا
 ذكر الحق لان الاصل عدم الحاراضة كليهما فالملحق يقتضي
 وجوب اجراء المهية لا بشرط شي بالمقيد وجوب اجراء المقيد
 ايضا ولا تناقض بينهما اصلا فاجراء المهية مع المقيد حتى
 يجمع بينهما وحصل البرائة من مقتضى المقيد ليس حاراضة
 شي من الطرفين حتى يقي يحصل المعارض والتناقض حتى
 المطلق يلزم من المعارض واعا ما ذكره الحق جوا عن الاشكال
 على تسليم لزوم ارتكاب الحاراضة والاشكالين فبعد نظر
 انه شغل الزمة او لا هو غيرنا سدينا بالمقيد ولا تناقض
 اليقين برائة الزمة منه لاحتمال النفي والخبر غير

من مقتضى المقيد

أولا واحتمال شغل الزمة من غير لزوم او الظن به او لا لا
 وجوب العمل فانه الاحتمال وهو من واجب ما مل **قوله**
 كونه اصل الامر لا يفي بحدود مثل هذا القول بناء
 العام على الخاص وطا شرا اليه سابقا والحب غفلة عنه
 غة **قوله** وهو كما ترى لا يتم الدليل الاول مسدودا
 هذا اليه لورود الاشكال المذكور عليه **قوله** يقتضي
 تعين البراءة وقد عرفت حاجته من انه بعد تسليم لزوم
 وتساوي المجازين لا يزم شغل الزمة ولا الظن به حتى
 يحصل البراءة منه والخروج عن عهده **قوله** اما بيان انه
 لا يبيح قد علمت سابقا ان ضاربه بناء العام على الخاص
 انه على تقديم تقدم العام وحضوره في العمل فيلزم
 الخاص يكون الخاص مخصصا لا محصنا وهذا جازعنا لانه
 وقع منه بزمه فعليه ان يفصل كما فصل غة **قوله** فان لا
 من المطلق كونه متلا اى مرة قد عرفت حاجته من ان هذا
 مدلول المطلق بل ربما كان مدلوله معناه في الواقع ولا يمكن

اللفظ

انقطعت مسعلا في التعيين بل هذا الظاهر واكثر في الاخبار ثم
 في الاوامر فيجعل الاحتمالين فاما يلزم ذلك القول من عدم
 التقييد مع ضم ان الاصل براءة الزمة من التعيين او لزوم
 الترجيح بلا ترجيح بخلاف العام فان مدلوله العموم وعلى هذا
 التحقيق لا يكون التقييد مخصصا وقربة على المجاز فضلا عن
 ان يكون مخصصا مل **قوله** ابيح الفاضل كونه مخصصا
 كان خلاف النص معه فاما اذا ورد للتقييد قبل حضوره
 العمل بالمطلق حتى لا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة
 يكون بناء كلام المحقق على جواز النسخ قبل حضوره في العمل
قوله المراد بالمطلق هو التقييد ورد عليه انه يلزم
 المطلق ما مضى للتقييد لو تأخر عنه لثبوت الشك من العمل
 مع انه لم يقبل بمرور كان منطوقه عدم جريان التقييد فيه
 حيث يكون الدلالة فيه حاملة من حيث تقدم التقييد عليه
 فيكون قرينة بخلاف صورة تقدم المطلق فامل **قوله** يجب
 حصول الدلالة والعموم بعد لا قبله ولا يلزم تأخير البيان

عن وصف الخطاب لا عن وصف الحاجة اذ ربما كان الحاجة بعد
 مدد المقتضى **قوله** الثاني ان يحمل من جهة منقبة أي حال
 كون الحكمين منقبتين **قوله** حيث لا يقصد الاستغراق **قوله**
 في هذا الكلام فلو عاودناه خارج المحضر على مصنفه
 جئنا وره المثال بقوله لا نقض مكاتبا لا نقض مكاتبا كاتبا
 من ان هذا من تخصيص العام لا من تعيد المطلق بناء على عموم
 التكرار في بيان النفي فخص هذا الكتاب خبر المثال بقوله لا
 المكاتب لا نقض المكاتب الكافر مقربا باللام وقد علم ان
 الاستغراق بصير المثال من تعيد المطلق لا من تخصيص العام
 واقفوق ذلك ان خارج الشرح ولا وجه نظرا على هذا
 التعديل بصير معناه المطلق للنفي لا نقض مكاتبا ما من المكاتب
 على سبيل البدل والاحتمال من غير قصد الى الاستغراق
 والعموم فكيف لا مثاله عدم عرق فزه واحد من المكاتب **قوله**
 فقط ويحمل **قوله** ان قوله لا نقض مكاتبا كاتبا اياها زعم الكثر
 النفي من ان يحصل الحكم بعدم ابراء حتى المكاتب اصلا كما كان

في حكم هذه المسئلة سيما مع اعتبار مفهوم الصفة في
 قولنا لا نقض مكاتبا كاتبا فانه يدل على صحة خبر الكافر فقط
 مما ذكرنا ان حكم المسئلة لو لم يكن من تخصيص العام فخل المثال
 والنظر في الاجماع فامل **قوله** كان القرار من كون اللام
 للاستغراق لجعل المثال من تعيد المطلق واخراجا من العموم
 ولا يحمي ان اللام ههنا داخل على النفي فقط فغير كونهما
 للاستغراق لا بصير النفي عاما ولا بصير الكلام عموم النفي
 بل نفي العموم ويكون تحققه وصدقه بتوفره ما من اللام
 وهو محسب النفي دخول النفي على المطلق بحيث لا بصير عاما
 فلا وجه للقرار منه الى ما عرفت في قوله التكرار فانه ان تحول
 النفي عليه وبما يصير عدم النفي وان كان الناطق حال النفي
 فعنه في الاطلاق العموم فلا وجه للعدول عن مثال التكرار
 فان قلت مراده من قوله من غير قصد من النفي الاستغراق
 وليس مقصوده استغراق اللام وعلمه فلتجيب **قوله** لا فاما
 الى العدول عن مثال النفي لانه انه يجمع مع عدم الفصل المذكور فيه

ولا يخفى ان المناسب للقام هذا كما هو مضمون المقابلة للثبوت
 الأول فهو ان من ان لا يكون له حقيقة شرعية أصلاً أو
 يكون لكن اعم من الصحيح والفاصل ما قولهم ان ثبت له
 حقيقة عرفية أي هذا الكلام كما يظهر من منه الكلام لا
 الصلوة وإنما له فلا يخفى ما في العبارة من جوانب المقابلة
 المراد في الثاني الاذن ان يكون للفظ الصلوة حقيقة شرعية
 لكنه بعد ما قولهم بكثرة التعارف هذا بشرط ان التعارف
 تعارف هذا الجاز وبما در وعبارة ما يقابل على ان
 المرجح كونه اقرب الجازات ويمكن ان يقال انه غير هذا بل
 ما ذكر سابقاً ان التعارف والبادر لان ذلك القريب
 المراد التبادر والتعارف بين الجازات بعد وجود القرينة
 الصارفة عن ارادة الحقيقة فلا ينافي انتفاء كونه حقيقة
 عرفية كما هو المزعوم في هذا الثاني كثر في علم كون لا علم
 إلا ما نفع وأما له من هذا الثاني فامل ويظهر ما ذكرنا
 آخر بعد انتفاء الحقيقة العرفية لا اجمال فيه أيضاً وهو تعارف

اسد الجازات غير نفي الحقيقة بحيث لا يكون تبادر وفاعله
 من حيث كونه اقرب الجازات مع تحاشي احوال الاحمال الى
 تعارض تبادر جازات تعاريفه مع اقربها جازات أخرى
 العرف بعد قولهم اما هو محرم الفعل المقصود أنه هذا
 اذا كان المقصود منه في العرف بعض الافعال أما اذا كان
 المقصود منها لا كثره فيحصل الاحمال والفظ فغلبها بجميع
 الاعم اشاع القول بالاحمال اقوى من هذا في الضرر وكذا ان يكون
 الوجوب بالاعيان لو تبادر الصلوات أو الاضداد في كونها
 مقصودة فالظن الاحمال ايضا وان كان العرف من بعد ما قيل
قولهم جنباً وبفهم كالحمل اليهود في كتب الأصول هنا فهم
 المبنين بصيغة الفعل الى المذكورات كما يظهر من التسمية
 بالحمل ومصرح به في شرح المحصر حيث قال وكان انفسهم يحمل
 الى العرف والتركيب كذلك مقابلته المبنين قد يكون في معنى وفي
 مركب وقد يكون في الفعل انتهى قولهم ان المقابل يحصل هو
 المبنين بصيغة المفعول لا الفاعل فان كان مقصود المعنى

ذلك كما هو المشهور كون الفعل مبنيا بصيغة المفعول كالجاء
من كتاب الأصول وأما الخلاف في كونه مبنيا بصيغة الفاعل
كان مراده تقسيم المبين بصيغة الفاعل وهو المعروف بالبيان
على ما يشعر به عبارة الأبي في عدم ملائمة التسمية **فلم**
لم يفعل بيان المعز ولم يذكره احد فاعمل **قوله** وأخرى بضمه
أشارة الى رد ما قيل ان البيان بقوله صلوا كما رايت في بعض
وحدوا حتى ما مكتم لا بالفعل بأن بين البيان بالفعل
وذلك دليل على كون الفعل بيا لا أنه هو البيان **قوله**
فقدما التسليم فعلمه بيان لهذين القولين حتى صلوا كما
رايت في أصل وحدوا حتى ما مكتم بدون صدره **قوله**
آخر بعلو لك فثبت كون الفعل بيا لا مستغلا في تعيين ذلك
وهذا كاف في المدعى الخيرية فاقبل **قوله** ان الفاعل
كان ظاهرة من الاستغناء **قوله** امثال المخصوص من غير
الفعل بالاستغناء فيكون ههنا في العموم والمخصوص **قوله** فاعمل
لفظا لفظ في العموم **قوله** فاعمل على ظهوره بجزء بعض والمراعاة

لم يفعل

فلم

النظر في ادى الراي لا يصح ان كلمة مشعر بان اصل
اللفظة كان وليس ظاهرة الاستغناء في اللفظة وهو على التمام
قوله ولما ذكرنا في انشاء الاصحاب فاذا ذكر خلاف ما نقله
العلامة في النسخ عن بعض العامة واختاره **قوله** على وجه
افران بيان المنسوخ اختلف النسخ ههنا بلفظ الوجوب
والمعز فعلى الاول لا يرد على العلامة ما اوردناه فان البيان
الذي قال العلامة بوجوب افرانه بالمنسوخ هو البيان لا الجمال
ولا ماله بين وجوب افران هذا البيان واشترط ما خبر
التام **قوله** واقتضى الاخرى فهو ايراد على مفهوم كلمة ماله
فالجواز ما خبر البيان المفصلي ذلك كلامه بالمفهوم على
جواز افرانه بالمنسوخ **قوله** فاعمل بالبيان هو التفصيل
قوله يعرب عن المواضع الظاهرة من الاعراب بمعنى الانشاء
والاعطاف **قوله** هو القول الاول في جواز ما خبر البيان عن
الخطاب مطلقا **قوله** والظاهر انما لا يفصل **قوله** فاعمل
منع ما خبر بيان انما ظاهره معه شخص يكون المراد منه في الاول

الاصحاب

العموم على هذا المذهب **قول** ان العام لفظ من صنف آه بناء
 على اتفاله في حرف الشرح الى وجوب الاستغراق بظاهره
 كما هو على خلافه على ما ذكرنا **قول** ان هذا هو الوجه
 او غيرهما من التعارض المجازية للفظ **قول** الثالث ان
 جواز التامير يقتضي ان الفرق بين هذا والذليل الاول ان
 صفا الاول انه يقع من الحكم عدم الرأيه على ما هو رايه
 من الخطاب وعدم نصب دليل عليه مع مرجعية نفسه
 من الخطاب ومما في هذا الدليل انه يلزم ان الخطاب في الحكم
 ارتكب وقصد كانه على شئ على وجهه من حيث كانه ان قصد
 بلفظ العموم الرأيه على الخصوص قصد فصل من القواعد
 بناء منه اعادة وهذا قصد كانه على وجهه من حيث
 وان قصد كانه على العموم قصد فصل كانه على شئ لا على
 وهو ايضا غير صحيح **قول** فان دل اللفظ على العموم له اى
 بعد ان سلم ذلك لفظ على العموم كما هو المفروض في محل النزاع
 فانما يكون ذلك عليه بشئ من جميع اللفظ مجرد ولا يدخل

مختار في العامة وغيره في ذلك المذهب **قول** على العموم
 فيه اى العموم الحاصل فيه اى في عدوله **قول** ببيان
 تأخير بيان التامير في علمه على ما ذكرتم من جواز تأخير البيان
 مقتضى في الاخبار وهذا بناء على ان من قال بجواز التامير
 مع كماله في الاجابة ايضا لكن في في التكليفات الى
 وفيما الحاجة وفي الاخبار الى مستقبل الاوقات **قول**
 وهذا يؤيد الى حصول الاستدراك فيه نظرا لانه ان ادعى
 سقوط الاستدراك من الكلام دائما فمما ذكرنا وما يحصل
 ويستفاد مستقبل الاوقات كانه وفيما الحاجة في
 ولان ادعى سقوطها الى التامير في كل وقت بين التكليفات
 والاختيار في هذا الزمان فان كان جائز في كليهما والافلا
قول هو صحيح بحججه ان يكون اى كما هو مذهب من يجوز
 تأخير البيان في العام ومقتضى المسلمين على هذا الحكم
 بمنزل هذا الاحتمال في جميع العبارات قبل حصول وقت
 العمل حتى في العام الذي يكون المراد منه العموم في الواقع

وانه يقتضيه بين التخصيص في زمان الحاجة **قوله** لا يستبعد
 وهذه اولى اقسامه ذلك على من جواز المراد بخصوص
 مع التخصيص بالزمان واما علينا فلا يلزم ذلك لا نقول ان ما
 لم يرد معه تخصيص يكون المراد منه العموم **قوله** ويكون
 وجوده كعدمه لا يخفى وروى هذا في العمل مع انه قال
 يجوز انه فيه وكان مراده الاطلاق اي هو انكم تقولون
 باستنفاد العموم من الفاظ العموم قبل ورود التبيين
 التخصيص **قوله** على اوجه الوجود من حيث انه قول منهم به
 مع الاعتراف بطلانه خلافا لقول بالوقف من اصحاب
 الوقف فانهم يدعون صحة ويقولون **قوله** حتى انه
 عد من الموقف لامن التوضيح **قوله** لا انكم ترجعون الى الكد
 وشأنكم انكم تفترون على هذا **قوله** فانتم اي فان زعمتم
 ذلك وتصلون في هذا **قوله** فانتم تفترون اي تفترون
 فيكون ان يكون التكليف فالتجيز مطلق وهذا القليل
 والتقليد بان كنتم انما تفترون لا يبرهن الى ازالة العلة

وهو

وحصول العقل من الفعل فلا يصدق ذلك منكم لانه انما يفترون
 ان يكون التكليف **قوله** في الحاشية الى اعتبار حصول
 بالتكليف اي فرق بين النسخ والتخصيص بان النسخ
 لما حصل العلم بالتكليف اي التكليف مطلقا وصفا تاملا
 فانه في تاسير بيان مدته خلافا للتخصيص فانه يلزم
 بالتأخير عنه بغير العلم بالتكليف به وهذا يعني ما قال السيد
 بقوله فان قالوا لا حاجة له وقد علمت صا به بقوله قلنا
 هذا عند **قوله** وان كانا متساويين اي كما ذكرنا وان كان
 متساويين متساويين عليه **قوله** فقد يتفقون فيه فامل ان
 ربما قالوا ان الوصية في حق الخطاب العلم بكيفية الخطاب
 فيتم اتم وصفا له واما مدته فله وانما زمان فعله
 فليس من هذا القبيل فامل **قوله** حيث يفترون اصحاب الجور
 لا يخفى ان اصحاب الجور ايضا لا يجوزون الا بفتح الاعراض
 بناء على ان الكلام اذا الاصل عدم التخصيص وفتح الظهور
 مكابرة وان جاز تأخير البيان وروى التخصيص اذا الاصل علم

حددوا الحاد ث وما ذكر من قولهم ان الاصل الحفصة محصور
 بوقف الحاجة مما لم يصل به احد ثم يمكن ان يقال لا فائدة
 هذا الاخره لكون حصول مصلحته فيما لكن يتكلم الفرق
 بين الحفص والفتح وسببا في هذا زيادة تفصيل **قولهم**
 قد مر من عدمه هذا غير مستقيم ان اداء الانتفاء فحاشا
 النظم لعدم وجودنا الحفص بعد الفراق من الكلام والمفعول
 والاصل عدم قوله مع قواف وقفا القرينة وهو الحاجة
قولهم ولو كان مجزئ النطق باللفظ يمكن ان يقال لم يصل ان
 مجزئ النطق باللفظ يقتضي مرفعه الى الحفصة حتى يار الفسا
 المذكور بل يقتضي اصرافه الى الحفصة عدم نصب القرينة
 على انما بعد الفراق من الكلام وقطعه وهذا غير ما ذكرنا
 من نصب العمل **قولهم** وان لم يعلم السامع ان العمل اه يمكن ان
 يقال ان اعطاء العمل للتكلف مما يستعمل فيه العمل يمكن
 انه ايضا لا فائدة بخلاف موضع التعليل **قولهم** فطاعة مروجع التعليل
 انه لا يجوز العمل يمكن الفرق بان مروجع التعليل وان جواز

الضم

الحفص بناء على شيوخ الحفصين لكن بعد الحفص بالمرطوع
 على الحفص لعدم وجوده بل يلزم اقراره الى التعليل **قولهم**
 ما اذا وجد الحفص في الواقع ولم يسمع فانه يفتقر
 بطلان عليه فلا يلزم اقراره مع ايضا وان كان لا يلزم الاقرار
 اذ لا امر في الموضوعين فاعلم فيه **قولهم** مكلف بالعمل
 اي تكلفا غير يقتضي ان الفرض قبل وفاء الحاجة **قولهم** لا يمكن
 منه معرفة حاصلة ان هذا الجهل موزع لا يتم بجمع
 دونه بخلاف الجهل في صورة فالحري ان فانه يمكن دونه
 بعدم التام **قولهم** وهو الذي يقتضي الخطاب فلفظه
 هو الذي يمكن ان لا شك ان من جهة حيث قلت في امثاله
 تعبر الجهة الاولى انه لا اشكال في قبح ذلك مع انه يلزم
 عليه التام **قولهم** هذا الزمان مستق كزمان النظر
 كانه ذكر في كلام السيد من باب ما في **قولهم** فاعلم مثل
 ذلك في موضع النزاع اه لا يخفى ان هذا ليس على وجه ظاهر
 الساببه فان ما اوردناه سابقا فليست الكلام السيد عليه

هذا السؤال فان ما ذكره نقض هذا بقوله هذا الزمان
 مستثنى ان ظهر ما ذكره السيد بقوله فان قالوا هذا الزمان
 الذي اشره اليه لا يمكن فيه معرفة المراد بخلاف هذا القول
 فانه ليس مثل ما ذكره السيد في جواب ذلك السؤال بل
 هو محل التامل في نفسه او لا يعرف استثناء زمان الوجوه
 الى الاصول من حيث هو ضرورة وجهه بخلاف الزمان
 الكثير الذي وقع فيه تأخير البيان فان ذلك التوهم فيه
 ضعيف ولما لم يجب به السيد في كلامه قال لا وفي الجواب
 بما اجاب به السيد هناك من ان الامر ليس كذلك لا
 لا استثناء ذلك الزمان لانه لا فاد على ان يغير البيان
 في الخطاب فلو صح لم يجر تأخير وهو ما يراه في قوله
 موضع التعليل بان هذا اي من وقت الخطاب الى وقت
 الحاجة مستثنى من البين او لم يخط ما ادعاه في وجه الحق
 الاول **قوله** من حال الخطاب بمطابق حق العام قبل الحاجة
قوله مما ذكره من الوجوه اي التي ذكرها في انهاء نظر الحق

الاول وهي فيج مولانا اصل كذا مراداً للمفهوم الاول
 وفيه افضل من هذا مراداً اخرى متبادر بها وفيه باب حارث
 بعد بلدا من غير فريضة **قوله** في الكل اي في كل الجازات **قوله**
 في غير الكل اي في غير العام قبل وقت الحاجة **قوله** ويجوز الاستثناء
 اي من الجازات الثلاثة المذكورة في عمل التعليل **قوله** لا يفتقر
 التوهم حتى يلزم من في تلك القرينة في الجازات المذكورة
 جهة في العام قبل وقت الحاجة **قوله** استثناء بها من الجازات
 الثلاثة المذكورة **قوله** في الاول وهو قوله اصل بعد بلدا
 فريضة **قوله** معارف الخطاب هذا على اطلاع به من حيث انه
 ربما كان المقصود الانجاز في وقت مستقبل وليس التأخر
 الى ذلك الوقت فاجاب عن وقت الحاجة مع انه تأخر عن وقت
 الخطاب فان سلم فله تم مقصود المسئلة فالصواب هو
 ما ذكره الوجه الثالث من الزمان بل بانه ان فرض وقت الحاجة
 متأخرا عن وقت التأخير والاولا بعد به ويظهر ما ذكرنا
 وأما تخفيفه التبدل ان هذا انما يقع لو كان التلخيص

المهد بل حال الخطاب وهو غير لازم اذ ربما كان المحصول
 في زمان مستقبل فلا يلزم وقتا للخطب حتى بان الفصح تاق
قوله الثاني ان فرض وهو قولنا اقل ديارها للقرن الشديد
قوله الثالث وهو قولنا راي حادارها الرجل البليد **قوله**
 ليس من عمل النزاع لا يضي ان المسئلة بل ذكره من حيث انه
 على النزاع بل ذكره نظير العمل النزاع وهكذا بل ذكر القول
 السابق لا يتطرق او بما فلا يفرض مع كونه من عمل النزاع
 بل لا يلزم من منع الجامع واداء الفرق وكان له النص
 انه ليس مثل عمل النزاع وما ذكره في بيان الفرق من عدم
 الحاجة فيما عمل لنا عمل اذ ربما كان للشك في فرض حصول
 العلم في مستقبل من الزمان وهو فرض الحاجة في الانجاء
 فاذا سلم في الخارج في الاخبار لم تكن شرط المسئلة في تحقق
 في الجواب بل المذكور في الوجه الثاني فاقبل **قوله**
 يصير ما كذا انما يتبع هذا لو كان الكذب عدم مطابقة
 المفهوم الظاهر من الكلام الخارج اما لو كان عدم مطابقة للمفهوم

المراد للخارج فلا يلزم الكذب فاقبل **قوله** في تفسيره من
 المطابقة اذ هذا متعربا به لو تقرر بعد المطابقة فلا يخاف
 لو كان كذا رتبة فطر اذ المظن في المطابقة ان كان المفهوم
 العلم من الكلام بل من كونه كذا سواء اعتبر مطابقة مع الخارج
 او مع اعتقاد المتكلم وان كان المظن مراد المتكلم لم يلزم ان
 اعتبر مطابقة مع اعتقاد كذا اذ لا حاصل له فاقبل **قوله**
 ومن هذا الضميمة اي الضميمة الذي ذكره عند العمل بقوله
 وضميمة انه لا يرب في انقار اللفظ استعمال **قوله** من
 عمل الضميمة اي بيان ان التجرد عن القرينة في اي عمل الضميمة
 الاستغراق فان ادعيت ان تجرد اللفظ العام في وقت
 عن القرينة يقتضي الاستغراق ثم بناء على ما ذكر من بناء
 احمال التجرد وان انقضاء موقوف على ثبوت امتناع تأويل
 البيان عن وضو الخطاب وهو عين دعواه وقوله الاصل
 المحتملة معناه ان اللفظ مع قوائمه القرينة اي في
 الحاجة محل الضميمة لا مط وطرف ما به **قوله** فاقبل

المعبرين لا يدين اتفاق الجميع وصغر شأن هذا خبر معتبر
 الامامية اذ يكون في جهة عدم اتفاق جماعة اهل المعصوم
 خارجهم وان خرج عنهم كثير من العلماء اذ ان يقال ان هذا
 وان كان محمداً لكن لا يطلعون عليه الا جماع يخص الاجماع
 بما اذا كلف باتفاق الكل من قول المعصوم لكن في ذلك خلاف
 في كلامهم كما يشهد بان قوله ليس المراد بالمعبرين جماعة
 ليس المعصوم خارجهم سواء كانت جميع العلماء ام لا وسواء
 كان منهم عالم غير الامام ام لا لكن هذا خلاف الظاهر من العبارة
 ولا بد من قوله في العبارة الشرحية والاطهر ان هذا
 تعريف لما هو اجماع بزم الكل من الامامية ومخالفتهم طاعة
 في خروج بعض ما هو اجماع بزم الامامية فقط وليس بالاجماع
 عن تعريفه سيما انه سببه على ذلك مصداقاً لما في قوله
 قول من الامية فلا عرض على هذا الحد آية بشعر الاتفاق من ذلك
 بقوله ثم الى يوم القيمة فيجوز الاتفاق في عصر واحد من الا
 من المذهب انه اجماع اتفاقاً ورضاً وانما المبدأ وعند التدقيق

في قوله
 في عصر واحد من الا
 من المذهب انه اجماع

الاتفاق

الاتفاق في عصر من الاعصار قوله مقتضاه اشارة الى آية
 ربما يدل على جهة حسن الظن بالجماعة المتعبرين من العلماء
 الاعلام العدلانية لولا دليل قوي على عدم الحكم لما انفصلوا
 عليه لكن ليس هذا دليلاً معتد به ولا يدل دليل على احسانه
 شرعاً والمراد بالاطلاع المتأخذه لا ينفى ضعف هذه المناقشة
قوله زعمنا هذا آية الظان قوله في زعمنا هذا وماذا
 باطراف حصول الاجماع اى جميع الاطلاع على الاجماع الحاصل
 في زعمنا وما شابهه من الارزاق من جهة النقل اذ لا
 الى العلم بقول الامام ولا ينفى ذلك ان دليله لوم دليل على
 عدم حصول العلم به من جهة النقل ايضا اذ النقل لا ينافي
 الى مبدء الاطلاع يحصل ابتداء فاذا دل دليل على اتمام الاطلاع
 ابتداء علم عدم حصول النقل وهذا قد ان جعل قوله في زعمنا
 ظاهراً للاطلاع اى من غير عادة الاطلاع في زعمنا وما شابهه
 على الاجماع مطبق على الاجماع الحاصل في عصر العصاة و
 امثاله آية اذ في هذا الكلام ولا طائل منه لانه قد ان في

زمانا لا يمكن الاطلاع على ما في العصر السابق بالتحديد
 مثلا الا بالقليل والجزء البسيط الذي ذكره وأما
 بالنظر الى الاجماع الحاصل في زماننا فقد عرفنا انه لا يتقدم
 استثناء القليل فان قيل هو موقوف على وجود الجهد في
 بل وعلم العلم باحصاء الجهد في المحصولين في الماضي ان
 لعدم خروج العصور من الماضي وان لم يكن الاحصاء
 معلوما فان قيل نظر بعض علماء هو غير الذين الذين نظر في
 العلامة في نهاية الامور فان قيل الا في زمن الصحابة التي
 ارتفع في الصحابة في قول هذا القائل من أهل الخلاف
 طرف للاطلاع في الاجمال في زمن الصحابة هو الذي من
 جواز المعرفة بوان كان معرفة في زماننا مثلا لا في زمن
 حتى يكون معناه فخصيص المعرفة بذلك الزمان للاجماع فيما
 معرفة في زماننا فظهر ما ذكرنا من كلام القائل انه انما
 به الاخر من علمه لو ثبت الخبر بوجود اجماع غير الاجماع الذي
 في زمن الصحابة والاثبات ذلك بشكل متباين والاحصاء بالخبر

بالمعرفة في جهة من الزمان بالقليل والسماع للاجماع
 في ذلك الزمان فلا يضر القائل فاعلم وقد ادعى بصحة العلم
 بمصطلح الاجماع في هذا الزمان مثلا مثل الاجماع على تقدير
 القاطع على الطوق بوجه نظرا في الفروع في العلم بالاجماع
 للقبيل الذي يستدل بها على المسائل العلمية الاجمالية
 لانه المسائل القطعية الضرورية التي يستدل بها من
 ضرورتها على وقوع الاجماع فيها فانه لا فائدة في العلم
 بالاجماع فيما فاعلم فان قيل يمكن عادة هذا مشعر ان
 الوقوف على الاجماع الحاصل في زمن الصحابة انما
 من جهة القليل من يمكن والاحصاء انه مشعر ان مناط
 كلامه ان الاطلاع لا يثبت ان غير يمكن ولا اطلاع من جهة
 القليل يمكن ولا يخفى ان ذلك مع انه خلاف الظاهر كلام
 القائل من جهة في نفسه لان القليل لا يثبت انما في العلم
 يحصل انما اذا كان العلم لا يثبت ان غير يمكن مطابقة
 العلم من جهة القليل انهم تطهروا الصواب ما ذكرنا من ان

منطوره الفرق بين الاجتماع الواقع في عصر الصحابه وبين
 ما **قاله** قولين **الكتاب** ذكر القولين بطريق التمثيل
 والاكفاء ما حل ما يخص هذه المسئلة والا فاستلزامه
 بما اذا كان الاتفاق على ثلثه اقوال ايضا مع احداث قول
 رابع وهكذا وانما اشار الى هذا في هذه الامور **التي**
الفصل في قول هذا التفصيل قول ثالث يكون باطلا لا ما
 نقول انه مما لا يفرق منفعاً عليه او يقول انه مما لا يفرق
 لاحداث قول الاتفاق بينهما فاما قول **الكتاب** **الثاني** المسئلة
في **الكتاب** طريقاً في هذه المسئلة واما ما ايضا يلزم
 دفع الجمع عليه اذا لكل منقول على عدم التفصيل لان من في
 بالايجاب الى استلزام قوله بطلان السالبة الجزئية في
 نفسه قطعاً بطلان النفره ومن في بالسلب الى
 قوله بطلان السالبة الجزئية التي تضمنه قطعاً بطلان
 النفره ومن في بالسلب الى استلزام قوله بطلان النفره
 الجزئية التي تضمنه قطعاً بطلان النفره والقول **الفصل**

مركب من الجزئين فالركب منهما على القولين باعتبار
 احد جزئيه قطعاً بل باعتبار النفره وما قال شارح المحضر
 في دعه انهما السالبتين لعدم التفصيل بل عدم القول
 كالفرق في الجزئية قد خرج اذ الفرع في الجزئية لا ينافيها
 كل الامه بخلاف القول المركب فان قول كل الامه ينافيها
 كما ذكرنا وان لم يصحوا بطلانها فاحلهم يمكن ان يقال
 الثابت بالقبول ان الله على جملة الاجتماع على طريق ما
 اجتماع اجتماع الامه على خطأ واحد كذا بطلان قول
 واحد خطأ الكل ولا يلزم من هنا فيه ذلك فان القول
 المركب يلزم خطأ كل الامه في امره بضميمة الاجاب الى
 وبعضها في السلب الى وكما لا يلزم من قول كل الامه
 بطلان ثبوت واحد في المركب بل يلزم قول البعض بطلان السالبة
 الجزئية ومن قول البعض بطلان الموجبة الجزئية ومن
 بطلان امر واحد في الجزئين اذا لم يكن بينهما علاقه
 بمراته المستلزمين للذين الا علاقه بينهما كما سمع في المسئلة

الاية فلا ينافي قول الكل شيئا واحداً وبعد
 فاعلم ان هذا ما ان يقول ان بطلان الجزء وعدمه
 بطلان الكل وعدمه وكل واحد من الطائفتين وان كان
 فاعلم بطلان جزء من المركب غير ما في الاخرى بطلان
 الا ان بطلان الكل ينافي واحد لا بطلان كل من الجزء
 فهو امر واحد بل قول كل الامه وانما اتحاد الحكم في
 الافراد لا في القول كل الامه ولذا لم يقولوا به صريحاً
 والتفصيل ما فيه والموضع من التاملة انما هو ان
 هذه المعاني الاختاربه لا يبعد قولها عرفاً والمصلحة
 في الحديث وغيره انما هو بالنسبة الى ما هو قول الامه
 عرفاً وقد ظهر ما ذكرنا ان الفرق بين القول الثالث في
 واحد على ما هو من الفروع هنا وفي مستثنى وان كان
 لا علاقه بينهما كما يجب في مثل قولهم من في اللام فالان
 عباس اللام تلك الاصل بعلة من الموضعين وقد لما هو
 تلك الباقية بعلة منهما واحد منهما من سبب قولنا فالتاها

يقول ابن عباس في الروح دون الزوجه وقال باقية التوابع
قولهم وان لم يكن بينهما علاقه بشعر هذا الكلام بان التوابع
 محض ما اذا لم يكن بينهما علاقه والمنفعة من التوابع ان
 عام وان بعض العلماء قال يجوز الفصل مطلقاً مستنداً بقول
 ابن سيرين وغيره قولهم فالمراد حكماء المجتهدين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا مظاهره ما اذا كان في المسئلة دليلان لهما في
 ادراج او لا حد هما دليل على وليس الاخرى دليل على اصلا
 ولا يحتمل ان الحكم بالتجربة في العمل في صورتين مثل جلاله
 لو كان الدليلان الظهيران متساويين من الطرفين او لا
 لغيره من دليل اصلا بهذا التجربة في العمل وكان هذا مقصود
 الشيخ وان كانت حارته فاصرف قولهم القول باطل في العمل
 يمكن ان يكون المراد بطرح القولين عدم العمل بهما مجزئاً
 وترك دليلهما المتعارضين كل واحد من الوجهين والتماس دليل
 صحيح لاحد الطرفين حتى يقع العمل باحد الطرفين وعلى هذا لا يثبت
 عليه ما نقل عن الشيخ في تضعيفه انه يلزم اطلاق قول

الامام اذا التوقف وطلب المرجح حتى يظهر قول الامام
 ليس اطلاق قول الامام وكان الشئ محلاً ذلك على ترك الشئ
 واحداث قول ثالث ولا يحسن ان العبارة المقولة بفعل
 المحل في ما ذكرنا الا ان الشئ اعرف بانظر فيما كان في
 كلامه ذلك البعض من الاحكام ما يدل على ما فهم الشئ وقد
قول فكل طائفة يوجب العمل بوجهه هذا في العمل في كل
 طائفة حكمت بحكمه ونوع صيغة قول الاخرى ما في ذلك
 فهو من هذا العمل بما قال لا يخرج من لا يظهر عليه الخطأ وان كان
 خطأ في الواقع والحاصل ان الضمير في العمل ليس قولنا ان
 في المسئلة بل ليس قولنا ان اصلا في المسئلة وانما هو
 العمل وكيفية مع الجمل بالحكم وسجل الرابع في المسئلة
 فلا يكون اباحة لما حفظه الامام بل الضمير في العمل بما اباح
 الامام من جمل بالحكم وانما خطأ نفس الحكم الا انهم لو قال
 الشئ ان الحكم الواقع في المسئلة الضمير كان ما بالقول
 في حكم المسئلة لانه حكم حكما معينا في المسئلة فقام

١٥٠

قال ان مراد الشئ الضمير في العمل كما ذكرنا كيف وفلما صرح
 به في عبارة المقولة فقامل **قول** بعدم وجوب مثله في
 الاطلاق على الاعصار في القولين والقول الواحد
 لا ضابط العادي كذا **قول** كما تقدمت من انه لا يمكن الاطلاق
 على الاتفاق فدخل المعصوم فيه في زمانا وما ضابطها
قول هذا كما سبق في غاية الحسن والوضوح ثم هذا الامر
 في غاية الحسن والوضوح بخلاف السابق وقد عرفنا ان
قول دليل حجة جبر الواسع طريق كون المسئلة اسما عبدا
 من قبل الاخبار حتى يوقفه النقل بل قبل المسئلة انما هي
 التي يجري فيها المرجح لوقوع الخلاف في شرابط حجة من
 اهل الخلاف وكما عدا من حيث اصنافا ودخل المعصوم
 فيه بالفراغ والامارات المفيدة لظن بخوله وجره لا العمل
 بخلافه فيه نوع من التقليد الا ان يصح بكيفية اطلاقه
 فاما **قول** كما ثبت جبره ويقاوم ان نوبنا لاجماع به ادرى
 لانه اذا كان الظن للقول جبر الواسع حجة كان الظن المتعبد

اوله بالجملة وانه بان الاطلاع على الاجماع امر عسير
 جدا كما ان الحصول على اصل وقوعه من اجزاء الاما
 اصعب من الظن الحاصل بوقوع شيء اخر غير ما ذكره
 من اجزاء الاحاد فاعلم فانه بما ذكرنا يظهر انه كان لا
 ولو به على المنع كان مساوية لساير الاجزاء على التام
قوله بان الاجماع اصل فيه بحيث اذا اجتمع فيه لا معنى لكونه
 ذاتا لاجماع اصلا من اصول الدين كما ان المراد بالاصول
 هنا الضوابط والقواعد التي تستنبط منها الفروع وهي
 المعلومات المتقدمة فان اراد به كون الاجماع المنقول
 الواحد حجة اصل من اصول الدين قسّم لكن لم يثبت هنا خبر
 الواحد بل ما ثبت به حجة خبر الواحد قلنا اراد ان يقول
 بان في المسئلة القلائد اجما كما قال الفقهاء اصل من
 اصول الدين كونه اصلا كما قلنا **قوله** وجوابه من قوله
 الثانية اه الصواب ان المراد بصل السنة على ليل الختم بطرف
 الالزام والنفع الاجمالي لا النفع التفصيلي كالفعل فان

ما ذكره من ان السنة اصل من اصول الدين وقيل خبر
 الواحد كلام لا يقتضي له ان يكون السنة حجة لم يقبل فيه
 خبر الواحد وما نقل خبر الواحد في خصوص الفروع من السنة
 حيث قالوا وبه سنة في حكم كما وقيل فيه خبر الواحد ليس
 من اصول الدين فالخصم في الجواب ما ذكرنا انما وقيل
 الفصل ايضا **قوله** بشرط في قوله ما بشرط هذا الذي
 ان الاجماع ليس من قبل القنوي حتى يكون فيه الظن بل من
 قبل الاخبار والحكاية ولا بالخبر والحكاية اصلها خبر
 به ولا يكفي لهما الظن **قوله** وان اقصى مرجح ان كانا اكثر
 الصحيح وان المراد الصل المتفق للفقهاء اي مرجح خبر
 وفي بعض النسخ مرجح الاجماع على الخبر ولاخبار عليها **قوله**
 يعمل حصة قبل نفسه لخبر مرجح حجة علم صل قسم
 كما ذكره خبر بل الغرض ان لا يرد الفارق **قوله** لا فرق بينهما
 فيما يعود اشارة الى ان الفرق بينهما في منهما يعود الى خبر
 عدم احتمال النقص مثل السرعة وعدمها لا بغير اشارة

في جواب انك الحاضر **قوله** انه لا يباذ قرب واحد انك
 تفر من شبهة وجوبه والحوادث لا اعاها صبا احد
 احد الوجهين وقد فصلناه في حواشيها على التخصر فاعلم
 وارجع اليها **قوله** مع وجوده في نفس النسخ مع جوار هذا
 هو الواقع لباراد شرح التخصر فيز وهو الظاهر **قوله** وصدا
 انه كاجتماع الحكم الكثرة لا يفي ان هذه الشبهة ليس
 على نحو الشبهة الاخرى فانها لو ثبتت لكان على عدم تحقق التو
 وكثرة الاجزاء خلافا لشبهة الاخرى فانها لو ثبتت لكانت على
 عدم اعادة العلم او على عدم ضرورة العلم لا على عدم تحققه
 فانما سبب محسب الرتبة تقدم هذه الشبهة على باقي
 كما فعل صاحب التخصر **قوله** ومنها ان الضرر قد يسلم **قوله**
 انه لا يفي ان ما ادعينا ضروريته هو الضرر منه وانما الكثرة
 ممكنة واستلزامه وهو متفق عليه ولا مخالفة للخصم فيه وانما
 كان مخالفا في كون التوابع مبدءا للعلم الضروري وهذا
 ما ادعينا ضروريته فان هذا حكم الضرر متواتر وبما هذه

في جواب انك الحاضر قوله انه لا يباذ قرب واحد انك تفر من شبهة وجوبه والحوادث لا اعاها صبا احد احد الوجهين وقد فصلناه في حواشيها على التخصر فاعلم وارجع اليها قوله مع وجوده في نفس النسخ مع جوار هذا هو الواقع لباراد شرح التخصر فيز وهو الظاهر قوله وصدا انه كاجتماع الحكم الكثرة لا يفي ان هذه الشبهة ليس على نحو الشبهة الاخرى فانها لو ثبتت لكان على عدم تحقق التو وكثرة الاجزاء خلافا لشبهة الاخرى فانها لو ثبتت لكانت على عدم اعادة العلم او على عدم ضرورة العلم لا على عدم تحققه فانما سبب محسب الرتبة تقدم هذه الشبهة على باقي كما فعل صاحب التخصر قوله ومنها ان الضرر قد يسلم قوله انه لا يفي ان ما ادعينا ضروريته هو الضرر منه وانما الكثرة ممكنة واستلزامه وهو متفق عليه ولا مخالفة للخصم فيه وانما كان مخالفا في كون التوابع مبدءا للعلم الضروري وهذا ما ادعينا ضروريته فان هذا حكم الضرر متواتر وبما هذه

لا يسلم

لا يسلم ما هذه حكم هذه المسئلة فاعلم ان **قوله** ان
 ووقع مما قلنا في التواتر ان كوجوده في وجوده
 ولا يفي بعده وانما لم يركب **قوله** انك في الضرر
 هذا انما يستقيم في غير الخامس والساد من اذ كون هذا العلم
 بل يفي ليس بل يفي ان كونا الدليل على نفيه لشكك في
 كيف وهو معركه فلا بد ويختلف العلماء في جارية حساب
 نظريته جمع من التخصر فاعلم **قوله** انه قد عاين حكم
 المحل حكم الاعاء لا يفي ان هذا انما يبا صبا لو كان مراد
 المسئلة انه يجوز الكذب على كل واحد يجوز على الجميع
 حيث هو مخرج لكن محتمل ان مراده انه ما جاز الكذب على كل
 واحد منفردا يجوز على كل واحد حاله الاجتماع ايهم وبين
 ذلك وجهين **قوله** هذا لا يباذه فقال الحشره اذ احادها
 في حالة الاجتماع ايضا منصفة بالجزئية كما في حالة الا
 وهو فانما سبب في الجواب ان ين حكم كل واحدة حالة الا
 من حكمه حالة الاجتماع فربما جاز عليه شيق ماله لا تفر

لا يجوز عليه حالة الاجماع مع غيره فاعلم تعريف الفرق
بين ما ذكرنا وبين ما في الكتاب والتفصيل في حواشينا
على المختصر فاعلم **قوله** وهو بخلافها أي بحكم الشرط أن
الواحد يترتب والآخر بخلاف الشرط في هذا الحكم يحصل
ارجاع من غير هو إلى الحكم المذكور للواحد أي هذا الحكم
لواحد بخلاف الشرط وحكمها لا يتحقق كما في عبارة
التقدمين **والأول** استيفاء لفظة وهو كما في عبارة
المختصر **قوله** يتوقف على اجتماع مترايب لا يتحقق فيه عرف
المترايب غير جماعه بفعل العلم بنفسه فإذا حصل من هذا
الصفة لا يتوقف حصول العلم به على شرط قطعاً إذ كونه
كماً معتبره حقيقة المترايب بعد تحقق حقيقة لا يتوقف
إفادته للعلم على شي أو يتم بوقف حصول تلك الحقيقة
على شرط فالأول جعل الشرط المذكور من شروط تحقق الشرط
كما فعل في المختصر من شرط إفادته العلم وكان هذا مراد
وإن كانت عبارة فاصلة **قوله** وليس يجوز من سبقت

معين

معين لا يختلف في المواد بحسب الشرط حتى لا يجوز أن
والنقصان في الشرط أذ ربما كان سببته شرطاً في بعض
الواد شرطاً لا يكون شرطاً في غيرها **قوله** وإنما انحصار
للهذا الشرط الظاهر بحسب لفظ الشرط أن هذا إشارة إلى
الشرط الأخير الذي ذكره السبب أي عدم سبق شبهة أو
تقليد على خلافه لكن لا يلائمه ما ذكره من مخبرات الشيء
من أن ليس فيها بالنسبة التباسية أو تقليد على خلافها
مع أنه لم يحصل فيها التواتر المقيد للعلم بالنسبة التباسية
أو تقليد على خلافها مع أنه لم يحصل فيها التواتر المقيد
للعلم بالنسبة التباسية إلا أن مراده وجه عدم تواترها
إلى التباسية ولكن يقع سؤال الفرق بالنسبة التباسية لفظاً
بحسب الشيء وإن كان بعيداً بحسب اللفظ أن مراده من هذا
الشرط ما يستفاد من التحقيق الذي ذكره بقوله إذا كان هذا
العلم مستنداً إلى العادة جازية شرطه الزيادة **والثاني**
بحسب ما يعلم أنه فاعلم المصلحة إذ هذا التحقيق يظهر

جواب سؤال القرن المذكور فاصل **قوله** والاخر ثم
 عطف على قوله واي فرق وبيان له **قوله** ههنا شرط اخر
 اشترط قوم الاسلام والعدالة كما في الشهادة واشترط
 قوم اخر عدم احتوائهم بلد واحد يمنع طواغيتهم وقوم اخلا
 العرب والدين والوطن وقال اليهود بشرط ان يكون
 فيهم اهل الذل والكل في الفساد واما ما نسب الى الشيعة
 من شرط كون العصوم في الجبرين فان ذكره واستثناه
 بالاجماع **قوله** فانه يدل بالانتماء على شجاعة قد
 بين ان الشجاعة لما كانت ملكة لا يفتنها ولا يسلوها
 كل واحدة من الوفاي فلا يكون مشتركة بينهما حتى يحصل
 العلم بالعدا المشتركة ولا يجوز ان هذا مع انه مناشئة في
 المثال يمكن دفعا بوجهين احدهما ان كل واحدة من
 الوفاي المشغولة بغيرها واشغالها على كفيات لا تفك
 عن الشجاعة عادة يدل بالانتماء على الشجاعة فتكرارها
 يصل العلم بها والثاني ان الوفاي المشغولة اكثر من غيرها

رت

بتكرار جهلان متعددة متكررة فيسلم كل جملة مستندة
 الشجاعة فتكرار الحالات المتعددة يصل فوار الشجاعة
 فاصل ثم لا يخفى انه يمكن ضوبا الوفاي المعنوي بوجه
 اخر بان تكرار فعل وقابع يدل كل واحدة منها على
 على شيء واحد لكن بتكرار المتفولات الدالة كل واحدة
 على جملة لفظ بالدلول عادة وقد حصلناه في
 حواشينا على المحترم ههنا بحث اخر وهو انه بشرط
 في الوفاي ان يكون محسوسا ولا شك ان الشجاعة قد
 الشجاعة واما لما نسب محسوسه فالحق في امثالها
 ان الوفاي بالعلمي لا يحفظه ما هو ملزم لها واللوزم
 لو كانت معلومة فبغير الاستدلال بالملزم على
 الملزم فاصل **قوله** فانا نطعم بعضه ذلك الخ في حد
 الخ ههنا في فائدة العلم نامل ان يمكن ان العزائم
 مستظه بالافادة على ما فرض من العلم باشراف وقد
 بين له على الموت فاصل **قوله** فكان ما دبا لا يخفى

فان كان ذلك العضو بالقاء المنص به احوال حصول البرص
 وان اراد حصول المنص ولو احوال الاطلاق انه لو حصل في
قولهم مطلق الطلب اوبى له لا حاجة للمرضى الى هذا الاطلاق
 بل يكفي فيه احوال قولهم على المدعى وهو وجوب العمل بكل
خبر قولهم فذلك الاطلاق وهو الاطلاق لا يظهر في هذا
 اي انه نفس التخصيص والابلاغ الواقع في التخصيص في جواب
 بل يكفي في جوابه انه لا فاعل بالفصل فاما هو مما قد في
 قول المرضي ان الاطلاق هو التخصيص قولهم فانما الواجب هو
 كاحكام الوضع مثل احكام العقود والابغاث فان افعال
 المبيع بالبيع اللازم الى المشتري يرجع الى وجوب تسليم الثمن
 لمرأيه وجوبه تصرفه عليه تلك منه بدعي اذن المشتري
 وجوبه الزمومة بالطلاق يرجع الى وجوب الفسخ منها عند
 الطلاق وجوب الترجمة واما ازالة ذلك قولهم بل هو صاحب
 اي مفهوم للمرافعة اذ لو كان مقبولا في الزوج والحرم
 الذين هما عند ان في الاحكام واعطى بها ايجابا في الدين

مقبولا

مقبولا في الدين والكرامه والاباحة بطريق اول
 اذ ربا في ان الاحباط في الضرر ربا بفضله القول
 بهذا خلافا لما ذكره كان عليه لا قولهم يجب
 العمل عليه الطلاق يحمل على المعنى القوي لا بغير الفرض
 اذ يكفي فيه الاحتمال فانه يقول لعل المراد فم الاحكام
 والا فانه لا فعل الاخبار وكان الاستدلال من حيث
 الاطلاق وان عدم التفصيل في معرض بيان الحكم بقية
 العموم ولا يفي ضيعته ويمكن ان يكون ان الطلاق فم
 الاطلاق والقوى لا نقل الخبر فاعلم قولهم يجوز غير العاقص
 لا يفي ان يجوز غير العاقص ليس مفهوم الشرط لمفهوم
 الصفة ومفهوم الشرط هما عدم مجرى العاقص ويمكن
 ان يقال انه ذكر مجرى غير العاقص من حيث انه احد افراد
 مجرى العاقص الذي هو مفهوم الشرط الذي ينبغي وجوب
 التثبت على جميع افراد قولهم فاما ان يجيب القول
 لا يفي ان عدم وجوب التثبت على مجرى غير العاقص لا يثبت

وجوباً حلاً أمراً أي القول والرد لا محال جواز
العمل أو استحبابه أو كراهته وتوجيهه أن هذه الأحكام
منفية بالأجاء آدمي قال بالجواز المطلق قال بالوجوب
ولا فائل بالفضل فائل **فائل** لا تكروه وجراداه لا يخفى
أن هذا من جهة الإجماع السكونية وفي جهة خلافه
الأمامية فائل **الآن** أي أن الأجاء السكونية إذا تكررت
في المواد المختلفة التي لا تكاد يحصى مرة بعد أخرى وشاع
وقاع العمل والحكم لا تكبر في الأمور العام البلوى يفيد
العلم العادي بالاتفاق كالصرح كما افاد إليه وهذا
جملة ذلك فائل **فائل** كان التكليف فيه أن أراد أنه كان
التكليف بالنظر من حيث أنه من كماله في المذكرة ثم
إذا استناد باب العلم لا يستلزم اعتبار النظر من حيث أنه
يجوز اعتبار الشارع أموراً مخصوصة مخصوصاً وإن
كانت معينة للنظر لا من حيث فادتها النظر كاسألنا البراءة
فاتها رجاوي مجتهداً من حيث فادتها النظر كالملازمة

سليمة لكن منع قوله والفعل فاض بأن النظر إذا كان له جهة
ألا أنه في هذا القيد لا دخل للنظر حتى يضعفه وقوته
ويكون الانتقال من القوى إلى الضعيف قبيحاً فائل **فائل**
ومثلها القوى أي ليس الحكم في القوى ولا في موضوعها
النظر من قول الحق والقرآن باعتبار الشارع لهما العلوة
على كل الإجماع وغيره **فائل** من هذا الكتاب معلوم لا يخفى
أن هذا على تقدير جهة لا يضر السند لا لأشكاله كثره
الأحكام غير مستغاد عن ظاهر الكتاب والتكليف بها واقع
قطعاً بغير العلم بها عند هذا كافي في الاستدلال
كونه القرآن معيد العلم في دليل من الأحكام لو سلم لا يضر
في البقاء **فائل** ولكن ذلك من خصوص النطق إذا أشار
إلى الكتاب ولا يخفى أنه غير موجود في أكثر الأحكام فظهر
هذا النظر بخصوصه فيستد كالعالم بالنسبة إلى أكثر الأحكام مع
وقوع التكليف بها قطعاً وهذا كان السند فظهر أن هذا
الخصا أيضاً لا يضر السند ثم لو قيل مثل هذا في البراءة **فائل**

لكان موجهاً فاقول قوله من قبل خطاب المناقضة هذا
 في مثل قوله قوله وهو على التام سيج البتة على التام قوله
أقرن ببعض تلك القواعد التي يمكن أن يقال أن كلاً من
 الحكم معلوم يكون الحكم المستفاد من الفرق قوله أنهم معلوم
 والحاصل أنهم يقرن بتلك القواعد ما يلزم على إرادة
 خلاف الحكم كان الحكم معلوماً وإن اقرن ما يلزم على
 خلاف الحكم كان خلاف الحكم معلوماً إلا أن يقال قوله أنه
 كانوا يعرفون بما لم يقرن به المعارف بحسب الظاهر
 يكون هناك صارت مع خصلتهم عند قبضتي القطع بالآ
 النظر لقيام هذا الاحتمال قوله في عبارة قوله يحصل الأفعال
 لا يخفى أنه على هذا الأساطير إلى دعوى اختصاص أحكام
 الكتاب بالموجودين في نفي الخطاب وإن كان كليهما من
 قبل المناقضة قوله على تقدير دعوى الخطاب قوله يكون أن يقال
 أنه مع قيام هذا الاحتمال ينبغي القطع قوله والأولى جعل هذا
 جواباً آخر بعد التزل عن ذلك قوله فاقول قوله ويسمى قوله

هذا الفرع ما ذكره بقوله ملخصاً قوله ومن عرف ما مضى
 فذكر قوله لا يشاء الفرق إلى بإفاده أصلها العلم قوله
 الظن وإعبار بخصوص الظن دون غيره قوله أيضاً الفرق
 الآخر على ما ذكره خفاء قوله على كون الخطاب موجهاً
 البناء على من خلاله أي وقد عرف بطلانه قوله ويجوز
 أنه يظهر من قوله يحصل الأفعال أنه لو كان الخطاب
 موجهاً البناء قوله ينبغي القطع من الكتاب قوله وبين الفرق
 فاقول قوله ولظهور اختصاص الحكم قوله أنه عطف على
 قوله لا يشاء فيكون دليلاً آخر على تباين ما بينهما من
 كمال الكتاب وغيره قوله بغير صورة فلا يصدق الكتاب القطع
 بالنسبة إنما أيضاً الاحتمال وجود الخبر العارض فيه فلا
 يحصل التماثل الحال على المناقضة قوله على سبيل القطع بل
 على سبيل الظهور قوله بخلافه قوله للظن قوله الظن
 المستفاد من الكتاب قوله ومثله قوله أن يقال قوله أن
 المناط الظن قوله وهو قوله الظن المستفاد من البراءة قوله

في الكافر بل هذا قوله في موضع الحاجة او بعد الحمد
 عن زمان التكليف كما هو الغالب في الرواية التي كان يحتمل
 عن روايتهم بخلاف حديث العهد كما يشاهد في حديثين
 فساد ذلك عرفته واسطة بين معلوم العلامة ومعلوم
 الفسق لا بين العادل والفاقر الواقفين قوله هو العلامة
 لا المعدل كما يحتمل هذه ما فسد في العبارة فان السند
 ان يقول ان الشرط في قول الرواية العلامة كما يكفي في
 قول العلامة وشروطها في قول الواحد حتى لا يتردد في الشرط
 بها فالأولى ترك هذا الجواب قوله ضرورة ان خبر العدل
 بحدوده اه هذا هل الشامل على نفسه فيقول الآية للايمان
 بالعلامة ايضا فانه على هذا التقدير كان ثلث الاحاديث
 شرعا يحكم بمفهوم الآية يمكن ان يقال انه فام مقام العلم
 كالناهي في كلمة التوفيق على العلم بخصصة ايضا يحكم
 بمفهوم الآية او بان انه معبد العلم الشرعي هو كافي قوله
 الشاقص في التقدير لا انه يفتن ان يحصل المظنون

التي

بالمفهوم ليس اولى من العكس بل الامر بالعكس فاما قوله
 وهذا من اكره الشواهد في ما ذكره في جواب عن الثاني او انضا
 نصرا حاصل المناظرين من اكره الشواهد على ان معنى ما ذكره
 انما هو التماس اذ ما يتصور ان يكون معنى ما ذكره التماس
 او الآية فاذاء هذا الثاني فيقول قوله الذي ليس
 بجملة العلامة هو نصرا واهام المحرمين من المالكين ووجهه
 فكل لا يحتاج الى البيان اما الاكفاء بالاطلاق فما يعلم
 عدم الحاجة فلا بد من ذكر اسبابها هو لا احتمال الحاجة فاما
 علم عدمها فلا حاجة اليه واما عدم الاكفاء بالاطلاق
 في صورة عدم العلم فلا احتمال الحاجة واما ما ذكره من انه
 لو كان في المسألة خلاف لما اطلق العادل لانه قد ليس منه
 فصعبا اذا حكم الناس وفاء بهم انما هو على وفقهم
 وظيفهم ولا بد من ذلك فاما قوله والخارج يقول انما
 علمه لا يخفى انه قد يكون علم العلم في طرف خارج كما اذا كان
 جرمه باختيار ترك الواجب كترك الصلوة وترك الركعة قوله

والعدل يقول اعلت منكم كما ذكر في هذا وقد
لا يخفى ايضا ان ما ذكر لا يتم بانه من الخارج السبب وقناه
العدل طريق يقين مثل ان يقول الخارج هو مثل فلان يوم
كما قال العدل هو حق ولا بد من عدله ان اليوم فلا يمكن الجمع
في هذا ما في الترجيح **قول** وهذه الجملة مدخوله يمكن ان يكون
ذلك من حيث عدم الدليل على اعتبار مثل هذه الظنون اليه
اشارة من طائفة من حيث قال سبحانه يحكم الدين بالحق ما بين
قول وكما لو قلنا ان الله ونبيه وجميعه ما سئل كرامة
كلام الحق وفيه كلام مستعمله **قول** مسلما ان العدل
انه اي مسلما ان قوله بغيره بعض اصحابنا تعديل من القائل
لذلك البعض وليس المراد تسليم ان الاصحاب مخصصون في
العدل في الواقع كما فهم العبارة انه تعديل لم ذلك لا يفي
تلك الامور حال هو تسليم ما هو المقصود بالثبات منه في الكلام
السابق الذي ذكره صريحا لان المقصود من قوله لان الاحتياط
لا يخصص في العدل لانه لا يخصص في العدل لانه

استدعى يكون قول القائل بغيره بعض اصحابنا بغيره قوله
بغيره عدل فاما **قول** ونسبته لتطير بعضنا هذا يدل
على ان تعديل الراوي المعين اجاب عن كاف لانه لا بد من النظر
في انه هل يبارضه خارج ام لا فلا اختصاص لعدد الكفاية
تصوره الابهام ثم في صورة الابهام لا يمكن ذلك النظر في
صورة المعين يكون مكافؤ هذا طهران تصديق السلسلة
لعدم الكفاية تصوره لعدم الكفاية فاضل من حيث كان
مراده بغير الكفاية عدم النفع وعدم ترتيب امره حتى
في الابهام دون المعين فاما **قول** من هذا القبيل اي
من قبل قول العدل حدثني عدل وكما يحكي انه انما يتخير في
الروايات التي ليس سندها محببة معهوده ان على نقل
بغير السند العلم به كان يحكم بالحققة بعد ذلك الراوي
المعين فترتب عليه الفرة كما اشرا اليه فاحل **قول** من
المعصوم نفسه كما معروف فان على الراوي ان يقول انما
معصوم يقول كما اوعدني كما او بغيره او ايضا فحق

وآد في منه ان يقول قال كذا وآد في منه ان يقول امر كذا
 او حتى من كذا واما الغرائز عليه مع فريضة او اجازة ثم
 لم يوجه الاصحاب الى كونه لعدم وقوع ذلك وظنوا
 وقوعه لاشك في ذلك قوله مطلقا او كان مقبلا او
 مقبلا قوله وما ليس له ان يرد به آه فيه فاعل اذا لم
 له ان يرد به بل هذا الاجارة ربما يحصل له يجوز بسبب
 الاجارة فتوكله ما ليس له ان يرد به محرم عليه مع الاشارة
 وقيل ما مغلطة فاعلم قوله من ان خضه نفي جواز
 آه لا يخفى عدم الخطا في تلك العبارة على هذا التراد سيما
 التعليل المذكور ايضا فانه لو تم ذلك على نفي الجواز بالاجاز
 سقط فاعلم قوله وموق هذا الكلام آه فيه فاعلم فان قوله
 اكثر ما فهم آه يتبع ما فهم العلامة وان هذا جعل في قوله
 وتعلمها شاء فاعلم قوله وما لا في غيرها او بالنسبة
 الى تلك الكتب المتواترة فان تولد لها من غير آه التبع او
 الغرائز عليه وعبره قوله مذكورة في كتاب الفقه

الى غيره اني سمعت كذا من فلان قوله هل سمعت هذا
 فينبش برأيه او باصحه او بقر عليه حديثك فلان فلا
 ينكر ولا يرد بحجارة والاشارة او ينشئ كتاب يعرف قوله
 فيقول من سمعت ما جبهه وقيل انشئت لسان من قوله
 او حدث ما جبهه عن قوله وعدم قصور الترجمة بل قوله
 انه لو اذ الحيت حكمها بغير فعل احدها وان يكون
 عن الآخر وفيه فاعلم قوله يمكن له مثل في الاول وكان
 المراد عدم قصوره في اعادة ذلك المعنى لجميع المعاني ثم
قوله في الصلاة والجمعة بشعرا به لا يجوز مع كونه اجلي ولا
 وجه له وكذا على فعل بكونه اخفى مع العلم بفهم السامع
 له فاعلم قوله وان كنت بغير فعل مراده من كونه اجلي
 يقول قال فلان فعل معاني ما قال فلا بأس بان يرد قوله
 قال فلان ان هذه الالفاظ فلا يجوز لانه كذا قوله من
 الاصل المسكوت لا يخفى انه اذا قال حدثني رجل او بعض قوله
 لا يجوز التلبس والغش ثم انما يوجب ذلك فيما اذا قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتي بحد من هذا ما يجري
فما اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتي بحد من هذا ما يجري
اصحابنا لا يفتي بحد من هذا ما يجري اصحابنا لا يفتي بحد من هذا ما يجري
احد من مصنفه رجاله الموفق والضعيف من المحدثين
لان المسند هنا حاجة لادراك المراتب **فلهذا** في جواز النسخ
يجوز اختلاف المصالح **فلهذا** وجوبه كقول القائلين
بيان الواحد للغير المتزوج بانه لا تثنى وتعلم
الغيرية ومنه **فلهذا** وجوبه في الفعل المتزوج يكون
في نسخا ورفعا فلهذا بالنظر الى المستقبل ولا خلاف بين
المجوزين في نسخ في جوازه لان مثل الفعل المأمورية
في الحال يجوز ان يكون فيه مصلحة في المستقبل فيلحق
الامر به في المستقبل مع كونه مأمورية في الحال ولا امتناع
فيه سواء فعل في ذلك الحال ام لا لا فرق بين المصلحة والحق
في حق بوجه الامر والحق اليهما بالنظر الى المستقبل **فلهذا**
والعصيان وهذا وانسخ بالنظر الى المأمورية التي يكون

وفيه بقدر فعله وأما الواجب الموسع الذي يفتي
على قدر فعله فلهذا وجوبه وفعله بواجب
حقه النسخ بالنظر الى بقية ذلك الوقت الموسع فمثل من
جناحه هل هو من قبل النسخ قبل الوقت بلزوم تعلل الآ
والغيرين واحد في زمان واحد كما هو من المتأخرين بناء
على ان بقية الزمان المقد الاول داخل مراد في الواقع
الامر قطعاً فلا يفتي بتعلق النسخ به وأما بجهة بالنسبة الى
سائر الزمان بناء على ان دخول بقية الوقت الاول
مثل سائر الزمان في شمول الامر له ظاهر الاصل فلهذا
نسخه كسائر الزمان يكون الموسعة في وقت الواجب
الظن الحكم بوجوبه كما هو تحقيق حقيقة النسخ فانسخ ثم لا
ان المراد بمجسور وقت الفعل حضوره مع زمان الفعل
وشرائطه اذ قبل ذلك كقول منسوخ في وقت
سواء فعل ام لم يفعل إشارة الى ان عمل الخلاف انما هو
قبل حضور وقت المقد له شرطا لا قبل زمان وقوع الفعل

في الواقع كما يجوز من بعض العبارات حيث عبروا بفعل الفعل
 في محل الخلاف فان المراد ما ذكرناه لا خلاف في جواز
 النسخ بعد دخول الوقت ومعنى زمان الواضع كما ذكرنا
 ان لم يقع الفعل فاعلم في المثال دارج الى الكلام الفصح
 يظهر ان حقيقته الحال المراد في الحاشية يجوز ان يكون
 الفعل الواحد حساً باخبارها باخباره لا يخفى
 فان الكلام في الامر الواحد من جهة واحدة اذ التراجع في
 نسخ ما هو مأمور به قبل دخول وقته لا يشق انقول انه
 كما اي ابراهيم يمكن ان يكون قبل تسليم امره بالفصح وان
 هناك ان نسخ قبل وقته الفعل مدر انما نسخ قبل وقته
 الفعل لا قبل دخول الوقت المفيد وكيف و ابراهيم
 فام لا الفعل لا ريب في انه ليس قبل دخول الوقت
 وظهر ان محل التراجع النسخ قبل دخول الوقت لا قبل
 وقوع الفعل فاعلم ولا تفعل يجب ان جاء طعنا هذا مستند
 صحة الرواية باسمها على الطعن على الانباء بالاطلاق

في سائر الادب فان الامر الذي يشان من فعلهما فيه
 ما قبل وانما نسخ ذلك وكان المراد بالامر الذي وقع طاعته
 وورد النسخ منه اما لو لم يكن ذلك مراد بل الغرض الفاء الامر
 والذي تضمنه المصنف في ذلك هو عين المأمور به في ذلك
 وانما لا يرد وعبره ان نسخ ذلك قبل دخول الوقت مدر
 النسخ فلا يتم ما ذكره والتحقق ان معنى الخلافة بهيرون
 هذا الامر الذي لم لا يجوز عدم وقوعه يوم من جوزه مدر
 النسخ قبل الوقت ومن منعه منعه فاعلم ان منعه الامر
 مراد به يمكن ان يكون كونه مراداً بحسب الظاهر وانما هو
 تحقق النسخ الذي ما هو مراد حقيقة في الواقع حال على
 الله ثم فاعلم ان لان جزا واحد مطلق وهما معلومان
 قد فعل سابقاً حيث تخصيص الكتاب باخبار الواحد الامر
 على عدم جواز نسخ الكتاب باخباره اما فان ثبت انقطاع
 النظام ولا فائدة ذكره ههنا من الدليل ان نظر قبل ما ذكر سابقاً
 في بان يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد فان دليل الخصم

حيث قال ان الخصم يقع في الالة لانه دفع تلك الالة
 في بعض المواضع وفي غيره وان كان المتيقن قطعاً لم يلزم ذلك
 القطعي بالقطعي بل يثبت القطعي بالقطعي فكذلك نفور في الشيء
 بالنسبة الى الاركان وما قبل من ان الخصم هو من
 الشيء فكل ما يقع في مقام الاستدلال لم لا يفتقر الى دليله
 ما بقا على جواز خصم الكتاب بالاحاد بانها دليلان
 تعارضان فاما هما ولزم وجه اوله ما ذكره الشيخ رحمه الله
 فاما قولهم وانه المبحث في ذلك لعل ذلك اشار الى
 ان الخلاف في الجواز والوقوع وكونه دليل المرد في مقام
 على ان الجواز بل هو الوقوع لا فائدة فيه للاصالة ومجمل
 ان ذلك اشارة الى اصل المسئلة وكونه دليل الجدل في
 بناء على كونه اجماعاً على نفيه فاما قولهم واعتلوا اي
 استدلوا بقولهم وهذا القدر غير كاف في مجرد دفع حجة
 مستقر بعد انقطاع الوجوه كاف بل لا بد من اتيان هذا
 الامر على ما قلنا فان العبارة موهمة **قوله** لا يكون اتفاقاً

وهو اتفاق وان كان بلا دليل او المراد انه لا يحصل
 بحسب الاتفاق من قبل الامور الاتفاقية بل لا بد من
 مسند قول العبارة لطف لا ينفي الغفلة عنه **قوله** لا يثبت
 عليه فائدة لانه لم يقع مثله لك ولم يقع وقوعه وان
 جاز وقوعه **قوله** معنى البيع هنا معناه الشرعي واما في
 فطلق على معنيين لان الالة في نصف النصف الغفل والغفل
 في نصف الكتاب في غفلت ما فيه الى آخره **قوله** بالكتاب
 الشرعي فخرج ازالة حكم الاصل وحكم العقل وكذا خرج
 ازالة الحكم الشرعي بغير دليل شرعي مثل ازالة الجنون وقول
 دعوى ذلك وكذا ازالة حكمه بغير دليل شرعي فاما حرمهم كل
 يوم الى اخره فانه ان كان يمكن ان يكون هذا البرهان الذي
 الحكم لا ينفاد الا بعد تمام الكلام فاما قولهم على وجه
 لولاة اخرا من قول العدل ان حكم كما لا يفسخ فانه وان كان
 لا يلزم الزوال المذكور لكن ليس يجب لولاة لم يثبت الحكم في
 نفس الامر بل ان غفلت المكلف بشيئه لانه ان يقع بفعله

الخارج وانه العبد لم **يقول** العباد المستقلة لانه ليس
 اذا لم يحكم شرعي بل ان الله لعدم اصاب **قوله** وهو طه الفساد
 لانه لا يطل وجوب ما صدر من قبله انها ومطوعا وما يطل
 كونها وسطا اذ ليس حكم شرعي **قوله** مستقفا وكذا قد
 فوضعي بالحكم الشرعي لا اجزائي اذ الحكم الشرعي لا يكون الا مستقفا
 من دليل شرعي **قوله** كما كانت لهما مثل ان يوتى في القم الساعة كونه
 ثم يوتى في المعلولة كونه فان غلب الفهم ويحقق انه مراد
 وانه فلا كذا ذكرنا وانه كونه من امثلة زيادة العباد العبر
 المستقلة فطره ودرجته موجهه بعدد الاظهر التمثل زيادة
 وكعة على صلوة العبر فانه ثبت تحريم الزيادة ثم ارتفع وجوب
قوله وهو انما علم من قصده ذكر بعض المحققين ان هذا
 حال من المحتمل لان كل واحد يعلم ذلك ويعزب به واما
 في ان اي صورة تفضي مع حكم شرعي **قوله** بناه ما يحسن
 فتحد وملازم ظاهر ان الله يقول على سبيل الاضال عدم
 الفاضله بالشهادة **قوله** وكذا ذكرها في الشهاد في الكلام بطر

الغرض والسلم **قوله** فان الاجزاء تعلم لان من مطوق الدليل
 انه لا يقتضي ان هذا مجرد اصطلاح وعلى ذلك فربما أثر
 الاختلاف الذي ذكره عليه عمل فاعمل فان الاجزاء وانما تعلم
 من مطوق الدليل بل بالعقل وما يعلم بدليل قطعي فلا
 رواه خبر الواحد بل زعم من لا يجوز نفي القطعي به اذ ما
 ذلك عدم عقا ومعه خبر الواحد رواه القطعي سواء
 فلكا الازاله لهما اولا اذ لا يدخل التسمية في ذلك فاعمل
قوله ولو علم الاجزاء اي ولو علم ان الاجزاء علم من
 الدليل ايضا لا يكون الوجوب منصوبا كالقول من الخصم
 بل الاجزاء **قوله** على انه لا يلحق به الدليل فان كان بان
 العباد فحقا لا يجوز انما به خبر الواحد اذ كان المراد
 عليه ثبت بالدليل القطعي لانه يلزم نفي القطعي بخلاف
 والغرض انه لا يجوز وان لم يكن لهما كانا ثابته به فاما
قوله وكان ذلك لهما اي هما اذ هما متطابقا اذ
 يحصل بذلك قضية كلية يحصل كبري العباد كقولنا

مذكور أعاد الله عن النصريح وصره الى غير من شئ
 وهو محمود ومنه قبل العن لمن لا بد فهم شئ الكلام قال في
 الغامض من الحنة القول انه اياه فلهذا والآخر العالم
 الكلام **قوله** لا ينافي العباس السلي في السند ولا يفسر
 قائل **قوله** يجعل ذلك سجد ليجعل السجدة في ذلك سجد بل
 بطريق السند **قوله** في ما لا استصحاب فيه فاعلم بل
 انظر ان المثال على مثل غيره فانه ذكر في هذا الكلام في ما
 على الاستصحاب ان محله ما لا يقوم دليل على انقضاء ذلك
 الحكم في ثمة الحال لعدم دليل على انقضاء حكم التبرع بعد
 رغبة الماء على التامل فان العود الى الماء على اشتراط
 الوضوء على تعلم وجود الماء بانقضاء ثمة ذلك الحكم في القول
 بالاستصحاب في محله لانه انما يقتضي الحكم ببقاء التبرع
 والقول بعدم بقاء التبرع كما تم كونه مبنيا على طريق الاستصحاب
 ويمكن ان يكون معنى الخلاف في تلك المسئلة ان المراد باشتراط
 الصلوة مع وجود الماء بالوضوء في العود الى محله هو في الاستصحاب

قوله

اوقف قائل **قوله** غير واحد العلماء في احدهما انه هذا
 هذه المادة الخصوصية موجبة كما عرفت في غيرها على
 التامل والاقر بان انه ما لم يدل دليل على الوجود في ثمة
 الحال لا يحصل الظن بالوجود فيه مجرد العلم بالوجود في
 الزمان السابق وكما حكم بعدم طرد ما يؤولهم ذلك يحصل
 الظن بسبب استمرار العادة وغير هذا **قوله** كما لا يمنع اي كالا
 من استمرار الاحكام **قوله** من الجواب بان لا يجري مجراه
 كاصل المنع **قوله** من اعتبار الدليل اي ملاحظه الدليل
 المذكور والتامل فيه **قوله** بشرط فقدان الماء لا يضي ان هذا
 الكلام لا يجري في سائر محال الاستصحاب كما عرفت **قوله**
 لا يجرى حكم الماء لانه اي فاعلم الدليل بقوله الماء له منبسط
 عليه غيره وهو قوله على من ادعى **قوله** وانه لانه اي
 الجواب الذي يجب عن ذلك القائل وحاصله ان ما يقطع
 ببقائه انما هو الدليل كالعادة وغيرها وما ليس به الدليل
 كالم غلط ببقائه **قوله** من ذلك خبر من انما في القضية

الى الزمان الذي هو حال وقوعه الخربين لا حال اخبارهم
 لنا يجوز عليه الخربين فيهم ولجوارهم قائل قولهم ان
 الغرض من العلم الاول ثابت ان اراد ان الغرض من وجود الحكم
 الاول ثابت في الزمان ثانيا في وجوده بل هو اول الكلام
 ومن الغرض والغرض من المحقق انما هو ثبوته في الزمان الاول
 فان اراد انه ثابت في الزمان الاول فهو ولا ينعى في ثبوت
 قائل قولهم ارجح من عدمه هذا اذا كان التعديل عدم
 العلم بالثبوت في العلم في الزمان ثانيا كما لا يعلم المؤثر في
 الوجود في الزمان ثانيا والممكن نسبة بقاءه الى الغير
 في كل آن على السواء والعلم بالمؤثر في الوجود في الزمان
 الاول لا يفي بالنسبة الى الزمان ثانيا الا ان يجعل
 احتياج الممكن في الغاء الى ما يجرى به وجوده ولا سيما
 ولا ينعى هذا الا الكلية قائل قولهم انه يعمل على نفسه
 لا ثم ان في المسائل المذكورة علوا بالاستصحاب بل يتناولوا
 في تعقيبها بالمفهوم للمآله عليه وفي تعقيبها حكم العادة

ويبرها قائل قولهم انما يقتضيه انه الغرض من العلم
 بقوله ابقاء الحكم او مطبقون على وجودها بقاء الحكم
 على ما يقتضيه البراهمة الاصلية اذ لم يدل دليل في شره
 على خلافه قولهم ولا معنى للاستصحاب الا هذا فيه منع
 انه يمكن ان يقال ان الغايم الحكم على البراهمة الاصلية من
 ليس من حيث الاستصحاب بل من حيث المفهوم والكلية
 الدالة على البراهمة في كل وقت حاله يدل دليل على خلافه
 قولهم محل العمل المحمل بالعلم والتمسك الاجتهاد وعن
 القراءة المحمل بالعلم العام وبالفهم الشبهة كما قال
 العلامة المتعارفة في شرح الطول على التبعين قولهم
 استغراق الغلبة النكاح المراد بالغلبة من انفس
 بالغلبة بالمعنى المصطلح الذي فيه في اول الكتاب وهو
 العلم بالاحكام الشرعية الفرجية الى اخر ما ذكر من مرجع ذلك
 شاذ في الفهم قال هذا احراز عن استغراق الواسع اما
 باحاطة كل الادلة والتأمل فيه او لا بل مسئلة مخصوصة

على الخلاف وكل من فعل ذلك يكون مضطراً قطعاً فلا ينبغي
 الخراج استعراج ما من الخلق من أي شخص كان ولو لم يكن
 استعراج المظفر فاصرفنا في الشريعة إذا مارسته له
 يجب إخراجها من الخلق قد خرج بان هذا ليس استعراجاً
 أنه يمكن حصول المعارفة بعد الاستعراج لأجل أن
 هذا هو لا يجوز أن لغة هو العلم الحاصلة بالاجتهاد
 أو التهور في تلك العلوم والاجتهاد هو السبق والعمل
 في صحتها فيما يرى قلبه الحق من قبل استعمال العقل
 في تعريفه الآخر **قوله** بان يحصل العلم الظاهر انفراداً يحصل
 بحسب طبعه جميع ما هو الناطقة تلك المسئلة سواء كان هذا
 الظن مطابقاً للواقع أو لا كما يظهر من احتجاج الآخر بغير
قوله بعد ما ذكرنا الجهد المطلق فيه حيث أمارة فلا تارة
 لكن جميعاً بجميع أدلة الأحكام قطعه بعدم المعارض
 الناطقة علم اصغف من طن الخط بالكل من ذلك فلا تارة
 وأما تأنيط فاعلم تسليم تارة فيهما في الاضمار فلا تارة

تارة

تارة فيهما في الاستنباط لظهور مادة قوة من كان تارة
 وأما طبعه أكثر ما لا تارة تارة فيهما في الحكم وأما تأنيط
 فلا تارة تارة ان ساطة لا تارة في الخط بالكل طبعه من
 أنه ظن حتى يستلزم الاعتماد في كل ما يادى بل ربما كان
 الأضمار أو غيره ذلك بعض ما ذكرنا انما للمع في تحفيقه
 الذي بان في **قوله** يحصل الظهور المذكور أي الظهور المتأخر
 بالظرف الآخر إذا تقرر خط لا بناء على الظن المفروض فاعلم
قوله على وجه تساوي هذا حصل التأمل وقد اشرنا اليه
قوله ولكن التمسك بجواز الاعتماد وهو يستدل على
 جواز التجري برواية أبي خزيمة عن الصادق ع حيث
 انظر الى رجل منكم يعلم شيئاً من ضا باما فاحضروكم
 فامضوا فها كمر اليه وفي هذا الاستدلال نظر فان
 التجري لا بد من وجوب العلم بكل الأحكام وأما بل في
 الاستدلال بكل من الأدلة فيحصل له الظن القوي لعدم
 المعارض من جهة أنه لا يحصل العلم بشئ من المائل والأحكام

لا بد من إيجابه بكل المراتب كفاؤه من العلم بما كثر من
 المسائل والأحكام لا يتأتى منه إذ رجمه أن هذا المصطلح
 لا يصلح حاطه الكل وظن عدم المعارض بالمرجع معناه
 إلا في هذا الحديث لا يدل عليه وأما يمكن أن يكون موضع
 النزاع من الخبر في لعله المذكور في الحديث هو العلم **قولهم**
 ولكن الثاني في الكلام والحق في ذلك **قولهم** سلمنا ذلك
 أي سلمنا صحة الفاسد وإن لم يكن مفصلاً للعلل لكن ليس
 إلا لعلنا ظناً والتعويل عليه هو وجه الدرد **قولهم** في الحاشية
 أن الظن الحاصل بالخبر لا يمنع من الأوجه المذكورة
 بالنسبة إلى مقلد محمد الكل **قولهم** في الحاشية ويدبره
 لك أن إثبات صحة الظن بالنسبة مستلزم للدرد **قولهم** بعض
 الدرد يدبره خلاف في جواز الخبر في المسائل الأصولية
 أما الخلاف في الخبر في المسائل الفرجية ولا يجوز أن يكون
 الخبر من المسائل الأصولية لا الفرجية فلا بد من كونه
 عدم الخلاف في جواز الخبر في الأصول أن مناهل الخبر

الأصول العقلية ولا دخل فيها كثران زيادة المنع وليس بها
 احتمال المعارض بخلاف الفرجية الشرعية **قولهم** ويرجى
 في ذلك في الحكم **قولهم** والاحتياط في المعارض
 كانه أراد بالاحتياط الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 كلامه في المسئلة السابقة وأما خص به بما على أنه أراد
 ما ذكر في بيان الشروط معرفة جميع ما يتوقف عليه جميع
 الأدلة وجميع مسائل الأصول وكما يأتي في الشروط ويجعل
 أراد في التعميم بالنسبة إلى جميع الكل والخبر فيكون الأصل
 إشارة إلى التعميم وحسب لا بد أن يرد ما ذكر في الشروط من
 معرفة ما يتوقف عليه الكل أو البعض والأول أظهر من
قولهم فإن كان عليها دليل على كونه أراد بالمقابل القاطع
 ما لا يتصور له الاحتياط وقد في النظر كما يظهر من مقابلته
 للنسبة الثانية حتى يضحى حكمه فيه بأن الخطأ غير معلوم ومعه
 بما على أنه يكون مقصراً حيث يكون الدليل واضحا في ذلك
 ومع ذلك لا بد من عدم تقصيره في الطلب إذ كونه مقصلاً

على ان يثبت ان بعض حضوره في منزله يجب لاجتماع
 القلب لهم الا ان يقال ان مراده بالاجتماع ما يكون كل واحد
 يستقيم الحكم بكونه غير معدود قولهم هو الاقرب الى الصواب
 قد ذكرنا الاشارات هذا القول مجيها كثيرة في اكثر ما اشارنا
 واضحه وتعدد فيها بعد اجماع الامامية لو ثبت شيوخ
 السلف بعضها بعضا من غير تكرار وما نرى ان الصواب
 والحظي اجر واحد وان لا اصل عدم هذه حكم الله تعالى
 واحدا حتى ثبت ولو صوبه شبه سلما انه لو كان للصواب
 واحدا والحظي يجب عليه العمل اجمالا حتى ثبت فاما ان
 عليه مع القول ببقاء الحكم الذي في نفس الامر في حقه ارجح
 زواله والاول يستلزم نبونا الحكم بالتمضيح والثاني يستلزم
 التغير في حكم الله نعم وعلمه من غير تبيين اجمالا وهو كمالها
 مع انه خلاف العرض اذ يكون الثاني الباقية صوابا والاول
 خطأ وهذا يدل بوجه اخر وهو ان عمل كل عاقل باطنه
 واجبا عاما وبما لفته لاجرام فلو كان بعض الطرق خطأ لم

ان كذا فعل بالخطأ واجبا والصواب حراما ويمكن دفعهما
 على قاعدة الحسن والقبح العائدين كالموقف بمباحة في هذه
 الخطأ والصواب بان المراد بالصواب ما فيه جهة حسن
 القاعة وان لم يتعلق به الحكم والخطأ صلافة بضار ان الحكم
 ليس متعلقا بالصواب بالهيئة الى من قلن صلافة وكونه
 بعد ان فيه جهة الحسن القاعة وانما يتعلق بالحق باعتبار
 العرضي وهو كونه متعلقا بالحق فلو تعلق الحق بالصواب
 اجمع الحسنان فيكون له ثوابان والا فتواب واحد فيكون
 في بعضها نقص بالقطعات فان الصواب فيها واحد
 قوله كالحق العائني اي اخذ العائني بقول العائني والمحمد
 بقول المحمد قوله عويذا العليدا راد بالانقلاب هنا
 مضاه العرف كاذكر قوله والصواب محصورة اشارة الى
 دفع ما في انهم كيف يطلون فعد نقص ما يطلع في النصوص
 قوله هذا الخطأ هو موقوف عنه لا يخفى ان تصوير كونه موقفا
 عنه بعد الحكم بان لا غير ما يترتب للكلف لا يخرج من اشكال العمل

ان المراد به سقوط الائم بالعموم حيث انه صغره فلا يتأ
 العلم انه وان كان علما عالميا وبعدها بشر كلامه الا انه لا يراه
 اتيانه مع المحاملة لعدم جوارزه فيكون معدودا لكونه حائلا
 بالحكم كما يشعر به لفظ الخطاة لكن لا يلامه الدليل الا انه
 ما ذكره بالماهل بالمسئلة والحكم فامل قوله يحصل الفرض
 وهو سقوط الائم هذه نظرا ان الفرض سقوط الائم على
 عدم حصول الادلة لمط على ما فعل القس منه فسقوط الائم
 على تقدير حصول الادلة اجمالا لا يكون محتملا للفرض في
 مقصوده اتيان كونه موضوعا عنه مع كونه قهرا اثره على
 تقدير حصول الادلة اجمالا لكل واحد فالائم ساخطا لكن لا
 يتصور كونه حائلا عدم الجواز فامل قوله كان حكم ما ضل
 الامر الى لا يخفى ان هذا يدل على انه لا يضر في الاسلام كما
 على انه موضوع عنه كما هو المذهب الا ان يوان منا طالا لا شك
 قوله ولا يلزم بها انه لم لا يخفى انه لو تم هذا الدليل على عدم الوقوف
 لا على كونه واجبا موضوعا عنه فامل قوله امر توهموا الى

فمحمدا

لم يجعلوا قول الشهاده موقفا على ذلك قوله من غير بعيد اي
 من غير بعيد يكون اهل الذكر معلوم الاجتهاد فيقبل المظنون
 اجتهاده قوله ان الشك يقول العلم اقرب وثيقا لانها
 من الاجتهاد على ذلك فلا كلام والا فحق هذا الاجتهاد نظرا
 على ما ثبت بحجه قول المجتهد مطلقا لا دليل على لزوم تأجيله الا
 وجوب ذلك نعم لو قيل بانه اولى ظاهريه فامل قوله
 يحصل الحكم بالاجتهاد انه فامل اذ يصلح ان لا يستغنى
 وسمعه كذا يمكنه في النظر في الدلائل والعكر فيها وربما
 زاد قوله على السابق فيكون عالما بحكم لم يتبدل محله فيه
 فيكون مقصرا غير معدود في الخطاء لم تكنه كمن صابه
 ولا يفعل والفعل بالاجتهاد وان كان خطاء من قبل ان
 حيث لا يقد على غيره ذلك فلو كان قادرا فيجوز العمل به محل
 التامل وقد حصل بعضهم بمعنى زمان وغير حال فيجوز
 معه زيادة قوله واطلاعه على الادلة وعدمه فان كان
 كل فلا يجوز البناء على السابق والاجاز وهذا غير بعيد

قوله ان كان متناقضا لرجوع الى خواه دون هذا انما لم يرد
 الخي في الاحتجاج في الاصول كاهوط مذهب المتكلمين
 لو لم يرد كون المكلف مجتهدا في هذه المسئلة الاصولية زاعما
 انه يجوز الرجوع الى اليقين مرجع اليه في باقي المسائل كما لم يرد
 الرد في مفسلة اخرى فالعويل في المسئلة على ما ذكره
 او لا يوط الاجماع لو كان **قوله** مختصرا عند ما يخلاف اهل
 الخلاف فان الغايض عندهم قد يقع مع القياس ايضا
 فعارض الادلة الظنية عندنا في الاجماع اتماما بناء على ان المراد
 بالظنية الظنية مستندا فمتنا فالحجاب على هذا ليس من الادلة
 الظنية لقطعية سند ولا يفتي انه لا يتم **قوله** الاجماع كان
 وجوه الترجيح كلها واجهة اليها اي الى الاخبار اذ حصر تعارض
 الادلة الظنية بالمعنى المذكورة في الاخبار لا يسلزم رجوع كل
 وجوه الترجيح اليها لجواز رجوعها الى الخاب من جملة ظنية
 دلالتها واما بناء على جعل الاخبار شاملة للحجاب ونفل الاجماع
 اقتضاها وهو بعيد والظن ان مراده ان تعارض الادلة الظنية **قوله**

هنا مصدر بانه مختص في الاخبار اذ تعارض الخبر مع الخاب
 بالعموم والخصوص والاعلاق والتعبد بترسكه ولا يفتي
 التعارض فيه بزمعه **قوله** وكاف صفات الاكثر الظن الاول
 بل او قائل **قوله** لان تاثير التدور في مثله الظن ان مراد
 العلامة بالتدور ليس ان الحديث العالم الاسناد طبل
 بالنسبة الى غيره من الاعادب حتى يتيقن انه لا دخل لذلك في
 ذلك في كونه مرجعا بل مراده بعد حصوله وبذرة تحفته
 وانعدامه من حيث طول المدد وقلة الوسائط فحصل
 سقوطه واسطنته او كذب نافي ولا شك ان لهذا الزا
 دخلا وتأثيرا في المرجعية لكن مراده عليه ان هذا الكلام لا يجرى
 فيما اذا علم طول عمر الوسايط ومدايمهم وعلاقات كل من
 عليه بل امكان علافة نه نعم لو لم يعلم الامور المذكورة كان
 لما ذكره وجه قائل **قوله** اذ اجوز ما كون الامام اذ لو لم
 كون الامام عنهم لكان مما لهم قطعاً اذ اخصر اختلاف في قولي
 فلا يفتي بترجيح المواضع الاكثر **قوله** ويؤمنه بالمقررا غير

عليه بانه لو جعلنا المفروضات غير مستغنى عنها ما لا يتل
 العقل به ولو جعلناه مستغنى عنها استغنى عنها ما يمكن العقل
 من معرفته وهذا يرجع الى ما ذكره من جهة المذهب الثاني
قول ان العقل بالناظر يقتضي تقبل الشيء اعرض عليه
 بان ورود العقل بعد حكم الاصل ليس بمتبع لانه متبوع
 والشيء هو دفع الحكم الشرعي وانما جعلنا المفروضات
 كالحال المنسوخ فكانت دليلان العقل الجمع وهو اشد
 مخالفة لانه ليس بلاقوي بالاضيق **قول** صور القوى
 بما جعل الناظر لا يخفى ان احتمال التأويل مشترك في المفروض
 في جميع الامور **قول** مخالفة العامة وموافقها
 كما احتمال النقيض في احدهما دون الاخر ترجيحاً للرجح فاذكر

ساقط

من هذه الحاشية يدل على ان قوله تعالى **فمن لم يدر**
 التمسك بحاشية ان الواحدة في راء التمسك تصغيراً لها
 في جوف الاثنى ساد عشر ربيع الاول والواحدة في سنة عاشر

الاول
 في سنة عاشر ربيع الاول والواحدة في سنة عاشر ربيع الاول

